KÖPRÜLÜ KÜT.
16
M. ASIM BY.

حاشية عصام

٥

حاشية السيد عبد الله السيواسي على تلامذ
محمد التفتازاني على حاشية العصام
على تقريب ذي النباء

٣

١٦

مصححة العدد
١٤١٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمدا لك اللهم يا وهاب العصم ● منك التوفيق للمطالب وفنون النعم
ارشدت الى معرفتك بكشف الحجب ● بعثت الرسل الكرام وانزلت الكتب
فانقمعت معاطب الكفر والضلالة ● وانقشعت غياهب الجهل والغواية
فامتلأت العوالم ضوءً وانوارا واشعت المعارف سماءً واقمارا ●
ازهار العلم كانت بزينتها مسفرة ● وانجار الفضل صارت برمتها مثمرة
حلت رياض العلم جنة عالية ● منفت حياض الفضل برحايق صافية
برحمتك انتظم المبداء والمعاد وبرأفتك في الدارين فوز العباد ● فكرامك
اللهم في الاول والآخر عد خلقك في الدنيا وفي اليوم الآخر ● واصل على سلك
المبعوثين بقواطع الحجج وانبيائك المنعوتين بالمكارم وتهذيب المناهج ●
الهادين الى الصراط المستقيم والمرشدين الى الطريق القويم ● خصوصا منهم على من
اشرقت على العالمين انوار هدايته ● وطلع الآثار على الورى بيمن سعادته
تجلت بتفسيره حقايق معاني التنزيل وانواره وجلت ببديع بيانه دقايق
التاويل واسراره ● مزعزعي حباله استعاصت ارواح المفسرين ومزجر عرفانه
استفادة افهام المأولين ● اعني به النبي الافخم ● والرسول الاكرم ● والنذير الاعظم
محمدا صاحب المقام المحمود ● وذا الوسيلة في اليوم الموعود بشمس هداية الجلاء

ظلم القلوب وبنور شفاعته المحا ذهم الذنوب ● وعلى اله واصحابه الذين هم نجوم
الاهتداء وكواكب درية لاهل الاقتداء مزرجيقهم فيضان مياه الشريعة المحمدية
ومزبريقهم ومضان معالم الطريقة الاحمدية ● فارت البلابل على انجار الابدا
ودارت الحمام في رياض الغرفا ● وبعد فيقول افقر عباد الله الى الغفران
السيد عبد الله السيواسي بن الشيخ عبد الرحمن حرم الله تعالى عليه وعلى والديه النيران
واسكنهم بفضله العظيم فراديس الجنان ان الحاجة العصابة والدقايق القصصية
على تقرير القاضي البيضاوي مقبولة عند الافاضل ومرغوبة لدى العقول الاماثل محمولة
على ايدي الطلاب في مجالس المذاكرة ومحمودة عند الجميع في مجالس المفاكرة
في عباراتها المحكمة كنوز وفي اشاراتها الدقيقة رموز بمثابة حقايقها حارت
فيها السبق في المضمار وبلطائف دقايقها طارت كالامطار في الاقطار
ولما لم يوجد لها حاشية تذلل الصعاب وتكشف عن وجوه خرائدها
النقاب فطمحت عيون الطالبين الى كتب الحواشي عطاشا راغبين الى
عذب المشارب وكثير ما يرى في الاطراف لا يسبق الغليل وكم من شيء
يرجى فيها لا يشفي العليل وقد كنت علقت عليها ارقاما عند التحصيل
متعلقة بطرفي الجرح والتعديل في مجلس المحاكمة لافضل المتأخرين واكمل
المتبحرين ● استادنا واستاد الكل محمد الشهير بالقسيري طيب الله تعالى
ثراه وجعل الفردوس مثواه ● ثم وفقني الله تعالى لمذاكرتها مع بعض
الطالبين فرارا الباحثين عن حقايقها ودقايقها ليلا ونهارا وكلما تكررت
معهم المذاكرة ● زدت على الارقام اضعافا من نتايج المفاكرة فصارت
كالدرر المنشرة في الحواشي والاطراف ● ولاقت ان تضاف عن الضياع
والاتلاف ● فاستعدت ان تعد ملحقة بالمؤلفات وتفرد مضبوطة
بالتدوين كالمصنفات ● فالتمس مني بعض الاخوان ممن له في الفهم والتحقيق
امعان ● ان اجمع تلك الارقام المتعلقة بالمواضع العديدة المتفرقة وانظمها

في سلك التأليف وافرغها في قالب التصنيف فاجبت الى ما دعوني
اليه موجها عنان الشوق عليه مع تفرق الحال وتشتت البال وتكثر
الفتور بالعلايق وتوفر القصور بالعوائق وقد اني ان اخشع بتفرقة
الشواغل وبتغرية افراس الصبى والرواحل اذ جلى عذار الشباب منتجاوعلى
على سربره الشيب بالما منتخيا فجاءت بحمد الله تعالى حاشية متوشحة
بالفوائد الجمة الكثيرة ومتحفلة بتلخيص المقامات الصعبة العسيرة وافية
لسهام مرمية بلا تسديد الساعد رافعة لنضال لم تنفذ لفقدان المساعد
موضحة عن التقليد والقيل والقال متبعة للحق في الجواب والسؤال منبهة
على ما وقع من المحشي من بعض الهفوات وصدر عن اقلام احيانا من الكبوات
فان شان الانسان واحواله ان يوافي النسيان وامثاله فلما تحلت
الحاشية الجميلة بحلية التمام وتجلت على الراغبين بالرشاقة وزينة الحسام
سميتها مرام الطالبين على حاشية المولى عصام الدين ومن الله تعالى اسئل
ان ينفع بها الطالبين من الحاضرين والغائبين ويجعلها زخرا الى بطلة العميم
يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله يعني لسبب اي فاعلة الظ ان التسبب اشارة الى كثرة الاستعمال والاعتناق
والفاعلة الى اشارة الى قوله والاكثر حذف الفها ويجوز ان يكونا ان تعين
الى قوله والاكثر حذف الفها فالفاعلة على التقديرين وان كانت سببا للحذف
لكنها جعلت مقابلة للتسبب باعتبار الارادة من لفظة ما لا على انها ليست
سببا كيف وقد جعل التسبب مقسما لها حيث قال وسبب الحذف المشار
اليه بقوله لما مر يعني لسبب او فاعلة ثم لا يخفى ان للتسبب هنا حذف الالف
عن لفظة ما اذا اقترنت بحرف جر تخصوص اعني عن لا حذف الالف حذفا كثيرا
الى ان قيل الاصل حتى بر دما يكاد يتوهم من ان تقييد الحذف بالكثير الى ان

قيل الاصل مع تجويزه كون التسبب ما مر من قول المص والاكثر حذف الفها يؤدي الى
اتحاد التسبب والمتسبب مالا اذ مالها اكثرية حذف الالف فعلى هذا قول المحشي
حذفا كثيرا الى ان قيل الاصل بيان للواقع لا للخصوصية المتسبب والى ما ذكرنا يشير
قوله وسبب الحذف المشار اليه بوجهين قوله واعتناقها في الدلالة لا حاجة
الى ضمه على ما قبله في العلية بل هو مستقل فيها اذ الاعتناق في الدلالة يناسب
الاعتناق في الدال وهو يحذف الالف اذ بقاؤه يوجب الاستقلال
قوله انتقل الاستفهام الى الخبر كلام تخييلي لا تحقيقي ولا ينافيه جواز تقديم الحرف
على المضاف على كلمة تضمنت الاستفهام اذ علماء العربية جوزوا ترتب بعض الآثار
على بعض الامور المتوهمة كالفاء بعد بعد لتوهم ما قبل بعد قوله ولدفعه قال الكشاف
يمكن ان يقال قول المص ومعنى هذا الاستفهام تفخيم شان الخ باير اد لفظ ومعنى مضاف
الى الحكم الاشارة الدال على كمال تميز المشار اليه بخصوصيات المناسبة للحكم وتمييزها
ووقوع المشار اليه في كلام من لا يخفى عليه خافية تنبيه في ابتداء كلامه على التجريد
الذي ذكره الكشاف تنبيها ثم تصريحا قوله بنحو اشتهر في التفخيم حتى يفهم منه
من غير ان يخطر بالبال النقل بتغيير التجريد عما قرر به لا يناسب ما ذكر الكشاف
في تفسير هذا المقام لانه قال قوله تعالى ولا ينظر اليهم الآية اصله فيمن يجوز عليه النظر
الكناية لان من اعتد بالانسان والتفت اليه اذا اعاده نظر عينيه ثم كثر حتى
صار عبارة عن الاعتداد والاحسان وان لم يكن ثم نظر ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر
مجردا لمعنى الاحسان مجازا عما دفع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر انتهى وانت
خبير بان مضمون قوله اشتهر في التفخيم حتى يفهم منه من غير ان يخطر بالبال الى آخره
بازاء مفاد قول الكشاف ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد والاحسان
وان لم يكن ثم نظر والتجريد في اثر الكشاف كما تقتضيه عبارة المنقول انما
هو باعتبار الكثرة التي دل عليها قوله ثم كثر الخ في بيان ظرف من يجوز عليه النظر
فاين واين قوله ومعنى النكتة وهي قوله كانه تخامة خفي جدا فيسئل عنه اذا لم

نكتة المجاز وعلاقته على ما ذكره لو قال بدل قوله وبين النكتة وبين اسناد الخفاء
الى الجنس دون الوصف في النكتة لكان اظهر كما لا يخفى وابعد عن ايهام ان النكتة
اصلها لا تتم لو لم يكن السؤال عن الجنس غالبا في كلية ما ولا يخفى على المتأمل ان اصل
النكتة وهو كون المسؤل عنه فخامة كما لو خفي وهو المقصود الاصلي فيها يحصل وان
كانت كلية ما مقصودة على السؤال عن الوصف تأمل قوله ان في ترك ذكر المرجع
فخامة اي ان اراد ان فيه فخامة من جهة الشرف فقط كما هو الظاهر من كلام هم وان اراد
مطلق الفخامة سواء كانت من جهة الخير والشرافة او الشر والخباثة فعلى تقدير تسليم
قوله وهذا لا يناسب اهل مكة هم اذ الفخامة من جهة الشر حالتهم قوله واستشهد لما
ان اراد به الاحتجاج كما هو ظاهر اللفظ فهو مطالب بالبيان وان اراد به التوضيح
والتنوير باجراد النظير فالاستشهاد بهذا المعنى لا توقف له على كون المجيء المذكور فيها
ويدل على ارادة المص التوضيح دون الاستشهاد كاف التشبيه في عبارة المص وكلمة
النحو في كلام الكشاف وكان نسخة المحشي باللام بدل الكاف وانت خبير بان
اللام لا ينافي ارادة التوضيح والتنظير قوله لشان المفخم او المفخم شانه لعل
هذا الترديد مبني على ان النباء اما بمعناه الموضوع له او بمعنى المبنى عنه فالاول
ناظر الى الاول والثاني ناظر الى الثاني اذ النبأ على الاول هو خبر البعث وحاله وعلى
الثاني هو البعث نفسه والبعث هو المفخم شانه واما خبره وحاله فهو شان المفخم
الذي ذكره المص بقوله بيان لشان المفخم منبه ايما الى الشان السابق الذي ذكره
بقوله تفخيم شان مايتساءلون عنه وهذا الشان حال ما يتساءلون عنه ووصفه
اذا عرفت هذا ظهر لك سقوط ما قيل ان التوجيهين واحد فان الشان في عبارة
المص بمعنى الامر والشيء وفي عبارة التفاعل بمعنى حال الشيء الخ اذ ما بني عليه كل
من التوجيهين مغاير لما بني عليه الآخر وايضا المبنيين على احد التوجيهين اعني توجيه
المص الحال والصفة وعلى التوجيه الآخر ذو الحال والموصوف وايضا ما ذكره
بقوله فان الشان في عبارة المص بمعنى الامر والشيء الخ ما بمعنى الذي بقرينة العائد

لا يسأل عن قول المص اولا تفخيم شان ما يتساءلون عنه ثم اشارته اليه بقوله لان شان
المفخم كل ذلك ظ لمن تأمل لكن يبقى ان قوله سئل عن النباء العظيم اذا كان بيانا
لشان المفخم كما ذكره المص يكون المسؤل عنه هو الحال والصفة دون ذي الحال
والموصوف المحتاج البعث مع ان قول المص تفخيم شان ما يتساءلون عنه
يفيد كون المتساءل عنه البعث فيلزم المصير الى ما ذكره المحشي من المفخم شانه
لانتظام الكلام او يقال لما كان بين احوال الشيء وبينه كمال التلاصق
وعدم عرفا السؤال عن احدهما سؤالا عن الآخر جعل تساؤل اهل مكة عن البعث
تساؤلا عن شانه وحاله قالوا ولما كان عن البعث على ما افاده قوله
تفخيم شان ما يتساءلون عنه كذلك كان عنه على ما افاده قوله بيان لشان
المفخم بحكم العرف فينتظم الكلام واما جعل قوله بيان لشان المفخم مبنيا على
اعتبار حذف المضاف في النظم الكريم اي عن ذي النبأ العظيم على ان يكون
المضاف مسؤلا عنه والمضاف اليه شانه وحاله ولما كان المذكور في الاية
صريحا هو المضاف اليه الدال على شان البعث قال بيان لشان المفخم
ليظهر الانتظام وكذا جعل الشان في الموضعين بمعنى الشيء والامر وجعل
اضافته الى ما بيانية وجعل النباء بمعنى المنبي عنه فيكون المتساءل عنه في
سابق الكلام ولاحقه هو شان المفخم فبعيد ان جدا قوله لكن قراءة العامة
تستدعي الخ لقائل ان يقول ان تطبيق احدى القراءتين بالاخرى انما
يكون مهما اذا كان بين القرائتين تخالف وهنا لم يوجد التخالف وان
وجد التغاير اذ حاصل المعنى في القرائتين تفخيم شان ما يتساءلون عنه
وبيان الشان المفخم فامر الاستدعاء كما مر قوله او ردع ووعد لا يخفى
انه لا يناسب سياق الاية ويخالف العرف ايضا اذ لو قيل مثلا لا تفعل هذا
القبيح ستعلم يفهم منه الوعيد لا الوعد سيما في مقام الزجر والتخويف قوله
الى تكرير للفظ مبالغة في الخ لا بد للتكرير من متعلق تقدر فيتنى على وجهين

احدهما قوله للقط فاذا كرر اللفظ الذي هو للبيان حصلت المبالغة في
فيحصل المبالغة والتقرير في المفاد والمبين ايضا وثانيهما قوله للردع
والوعيد فاذا كرر الردع والوعيد يحصل المبالغة فيهما والتاكيد وظاهر
كل من الوجهين يدل على ان كلا من الردع الثاني والوعيد الثاني يفيد ما
افاده الاول ويؤكده والاولى ان يحمل كل من الردعين على الاستقلال
وكذا كل من الوعيدين سواء كان متعلق التكرير ومعموله المقدر للفظا او
للردع والوعيد وذلك لانه ادفق بمقام الزجر والتخويف وابلغ فيهما مع
انه الموافق لقول المص قوله وفي ثم اشعار بان الوعيد الثاني اشد كما لا يخفى
ولذا قرر الاستاد كلام المص به معترضا على هذا المحشي في جعل الردع والوعيد
الثانيين تاكيدا للاولين لكن يمكن جعل التاكيد في عبارة المحشي على ان عطف
تفسيري لقوله للمبالغة فيهما ومتحد معهما فلا ينافي كون الردع والوعيد
الثانيين ردعا ووعيدا مستقلين مغايرين بالذات لاولهما يدل على
هذا الحمل قوله الاتي ووجه كونه اشد ان يكون اشارة الى معاقبة اقوى
اذ الاقوى غير القوي ذاتا نعم قول المحشي اي تكرير للفظ مقابلا لقوله او تكرير
للردع والوعيد يشير الى ان الردع في هذا الوجه واحد وكذا الوعيد وان
تكرر لفظهما وبهذا الحمل يظهر اندفاع ما اورده الاستاد على هذا المحشي في حمله
الردع والوعيد الثانيين على تاكيد الاولين بقوله اذ تكرير للردع والوعيد
اي وان كان ما اورده على الوجه الاول اعني قوله اذ تكرير للفظ غير مندفع
وايضا يرد على الوجه الاول الدال على ان الردع وان تكرر لفظا يكرر
ذاتا وكذا الوعيد انه لا يناسب الوجه الاتي منه في قول المص وفي ثم اشعار
كما لا يخفى فتامل قوله ووجه كونه اشد اي فهو علامة لاول الوجهين المذكورين في
القول السابق بحث اشرنا اليه قوله ويحتمل ان يكون المراد ببيان وجه كون
الوعيد الثاني اشد ولا يرد عليه سؤال الفصل اذ التراخي رتبي او مالي الردع

والوعيد ملحوظان ومعتبران معا ذمان نزول الاية فيكون مجموع كلا سيعلمون معطوفا
بثم على مجموع كلا سيعلمون بلا لزوم فصل بخلاف الاحتمال الاول فان الترديد فيه
معتبران عند النزول وكل من الوعيدين في زمان غير زمان الاخر وثم لافادة
التراخي بين زماني الوعيد ولا مدخل لثم في زمان الردع تحت ثم العاطفة فيرد
لزوم الفصل قوله وتفاوت ما بينهما بمقتضى الي فيه انه مع ما فيه من تشويش
السياق يرد عليه انا لا نسلم ان الانكار اللفظي الصريح اشد واقوى من تساؤل بعضهم
بعضا بطريق الاستهزاء كيف واصل انكارهم معلوم للمؤمنين صرحوا او لم يصرحوا
وامات ذلهم ففيه ضم استهزائهم وتحقيرهم المؤمنين بانكارهم العلوم فان لم يكن
اقوى بالاستهزاء والتحقير اشد من صريح الانكار فليس ادنى منه نعم يمكن ان
يقال العطف بثم لا يقتضي كون المعطوف به اشد اقتضاء كليا فربما يكون ما بعد ادنى
مما قبله على ما قرره هذا المحشي في شرح الكافية على قول القائل ثم جمع ثم تركب فاتى من الكلام
وحقا ولهم الاستهزاء وكان اشد يستقيم قول المحشي وتفاوت ما بينهما يقتضي العطف
بثم الا ان يثبت الاستواء بينهما قوله او تذكير بتلك العجايب اه اما ان يكون الاشارة
العجايب الى ما ذكره المص بتمامه اي مع قوله الدالة على كمال قدرته فيرد انه لا حاجة
الى ذكر قوله او تذكير بتلك العجايب بل يكفي ذكر قوله او ليدل على حكمته البالغة الخ
على وفق التعليلين الاتيين اذ العلل الثلث 2 مشترك في الدليل الذي ذكره المص
واما ان يكون الاشارة الى ما سوى قوله الدالة على كمال قدرته فيرد عليه 2 ان تلك
الاشارة مع كونها موهمة كونها الى المجموع ما ذكره المص كان الاوفق بما ذكره المص
والاولى في نفس الامر ان يقول او تذكير بتلك العجايب الدالة على حكمته البالغة بصدق
بالحشر او ليستدلوا بذلك على حقية الحشر الخ اما الاول ففقيه فظاهرة واما الاولوية
فلان الغاية المقصودة اصالة من تذكير منكري البعث هو تصديق الحشر فاذا حاصل ف
الغاية عليه اولى فمراد المحشي بقوله او تذكير الخ حمل الاية على الاستدلال بالحكمة البالغة كما
ان المص حملها على الاستدلال بالقدرة الكاملة فلا فرق بين التذكيرين في جهة الاستدلال

اعاد المخ لفظ التذكير ولم يعطف قوله ليدل على حكمة على النكتة السابقة حذرا عن التباس
احدهما حتى الاستدلال بالاخرى فحاصل قال المص تذكير بعض ما عاينوا من عجايب صنعه
الدالة على كمال قدرته كانه قال المخ او تذكير بعض ما عاينوا من عجايب صنعه الدالة
على كمال الحكمة نعم في ظاهر عبارة المخ ما اشرنا اليه من المناقشة اذا عرفت هذا ظهر لك
سقوط ما قيل انه ارجع بقوله او تذكير تلك العجايب الى انه لا يصح عطف من النكتة على
النكتة السابقة مع انه لا ارى ما يمنعه **قوله** لانها بمعنى ان اراد انها بمعنى ليس
بمعنى اخر فعليه سخوط كيف وقد صرح في القاموس بكون الباء بمعنى اللام ايضا وان
اراد انهما بحيثيان بمعنى وان كان للمهاد معنى آخر فمسلم لكن لا يلزم منه الظهور
والرجحان بقوى هذين المنعين ما اودعه الجوهري في الصحاح المهد مهد الصبي والمهاد
الفراش على ان المص قال في تفسير المهاد في سورة البقرة المهاد الفراش وكذا فسره به
في غير سورة البقرة فاما الظهور كما ترى نعم يمكن ان يقال قوله لانها بمعنى علة صحيحة
لقوله انه تفسير للمهد والمهاد ومفيدة للصحة والاشارة في قوله وبهذا الى القول المذكور
وعدم تفسير المص المهاد هنا مع مجيء المهاد بمعنى المهد يدل على ظهور كون التفسير
لهما لا للمهد فقط واما حاصل ان قوله لانها بمعنى علة صحيحة لكون التفسير لهما وليس
بعلة للظهور اصلا صحيحة يقال لا يلزم من الظهور والعلة المرجحة لكون التفسير لهما
الدالة على الظهور هي ما يستفاد من قوله ولهذا لم يفسر المهاد اذ عدم تفسير
المهاد مع انه جاء بمعنى المهد لكن يرد على هذا التوجيه ان عدم تفسير المهاد مع مجيئه
بمعنى المهد انما يرجح لكون التفسير لهما لو لم يفسر المص المهاد بالفراش مع انه فسره به غير
مرة فعدم التفسير يجوز ان يكون لاعتماده على ما سبق منه غير مرة لا لجعله مع المهد في معنى
قوله لكن الكشاف فيه انه يوهم المخالفة بين كلام الكشاف والمص يوهم خلاف
العبارة وهي مدفوعة كيف وقد فسر المص المهاد بالفراش غير مرة فيقال لذا لم يفسر
المص المهاد هنا **قوله** ولكون الكلام تشبيها بليغا اذ لو كان المراد بالمهاد الفراش
لا يكون الكلام تشبيها بليغا وليس كذلك اذ الفراش الحقيقي فراش النائم ونحوه وايضا

يكون بينه وبين ما سيأتي من قوله كما في سهولة الارض التي هي كالفراش لسكانها عند قول
المص سبع سموات اطباقا تدافع الا ان مراده ليس ما يوهم ظاهر العبارة بل مراده
جعل المرجح الاول في مقابلة قولي الكشاف والقاموس وجعل المرجح الثاني في مقابلة
قول صاحب القاموس فقط وعلى قوله لم يوجد التشبيه البليغ لان الباء اكثر لما سيط
ولا شبهة في كون الارض مبسوطة فعلى هذا التدافع بين القولين وسيأتي دفع التدافع
على تقدير ارادة ظاهر العبارة ايضا **قوله** لانه نقل فعلى تقدير كون المهد مصدرا
مستعملا في معنى المفعول يكون اطلاقه على مهد الصبي مجازا وعلى تقدير كونه منقولا عن
المعنى المصدري الى المفعول يكون الاطلاق المذكور حقيقة **قوله** يدل عليه عبارة المخ
الدالة بملاحظة قوله كضرب الامير اذ الكشاف يستعمل في كون المصدر بمعنى المفعول كما
قال في قوله عز وجل جعله دكا اي مدكوكا مصدر بمعنى مفعول كضرب الامير وكما قال
في قوله عز وجل واتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقيل الكلام البين فصل بمعنى المفصول
كضرب الامير لا بملاحظة قوله تسمية للمهد بالمصدر اذ دلالة على ان المهد مصدر مستعمل
في معنى المفعول ممنوعة بل ربما يدعى دلالة على النقل كما قال لا ستار فتأمل **قوله** الظاهر
ذكورا واناثا وجه الظهور تطابق المفسر والمفسر في الجمعية **قوله** اما ان استعمل
في قطع الاحساس جعل القطع والموت معنيين مجازيين لكن ذكر في الاساس الموت
في المعاني الحقيقة وهو الظاهر من الكشاف كما ان الظاهر من كلام المص ان القطع بمعنى
حقيق للسبات ففي كلام المخ للمناقشة مجال فتبصر **قوله** ولو جعل السبات بمعنى الخ
لم يلتفت اليه المص لقصور مناسبة لمقام الرد على منكري البعث والاستدلال عليهم بخلاف
ما ذكره المص من الوجهين فانه استدلال بالموت التشبيهي المستعقب للبعث التشبيهي
قوله فلا يصح جعلها مفعولا له للقطع لو جعل القطع بمعنى المفعول يصح كونها صفة للقوى
كالاستراحة فيصح جعلها مفعولا له للقطع على ان كون الاستراحة صفة للقوى فقط ممنوع
كيف والعرف يساعد كونها صفة لصاحب القوى ايضا فلا يتفرع قوله وهي صفة للقوى
على ما قبله الا ان يقال التفرع بملاحظة قول المص للقوى الحيوانية ولقائل ان يقول وان كانت

الاستراحة مقيدة في كلام المص بكونها صفة للقوى الحيوانية لكن مراده جعلها صفة
للنائم بواسطة جعلها صفة للقوى فكانه قال استراحة للنائم باستراحة قواها الحيوانية
فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فالمفعول له في الحقيقة هو اللازم وايضا لقائل
ان يقول معنى الاستراحة للقوى طلب النائم الراحة للقوى فهي صفة للنائم ولكنا ايضا
ان نقول لما كانت استراحة القوى مستلزمة لاستراحة النائم جعلت الاولى
كالثانية فعلا للنائم فصح حذف اللام فتامل فلا تضيق عليك المذاهب **قوله** استراحة
للقوى الحيوانية هي على ما ذكر في موضعه ثلث عشرة قوة هي الحواس الخمس الظاهرة والحواس
الخمس الباطنة والقوة الشهوية والقوة الغضبية والقوة المحركة ثلثة بمحركي الاعضاء
قوله يعني اللفظ الدال على القطع هذا التفسير على ان يكون مراد المص بقوله واصله القطع
بيان الاصل اللفظ واما اذا كان مراده بيان الاصل بحسب المعنى وان وجد بيان الاصل
بحسب اللفظ في ضمنه وهو الظاهر في مقام بيان المعنى وتقديره فلا وجه لهذا التفسير
والاقدر فالاولى كما لا يخفى **قوله** ويمكن ان يحمل ايراد عليه انه مع كونه خلاف ظاهر الاية
اذ هي غير مسوقة بذكر اليوم او النهار فيه اخراج للنظم الكريم عن قرينه وهو وجعلنا النهار
معاشا اذ كون النهار معاشا هو للمخاطبين وايضا هو نعمة لهم وعلى ما حمله كون الليل
كالباس هو لليوم لا المخاطبين وايضا كون الليل كالباس لليوم في سهولة الاخراج ليس
نعمة لهم بالذات بل هو من اثار القدرة الكاملة لعلة لذلك عبر بالامكان والحمل **قوله**
وحمل الجبوة اولا على حقيقتها ارد ضد الموت فيه ان الظاهر من عبارة المص انه حمل المعاش
على معنى ما يعاش به اذ هو من معانيه على ما في القاموس وغيره فقول المص تقلبون فيها
بيان لوجه اضافة الوقت الى المعاش بالمعنى المذكور مع الاشارة الى جهة مناسبة هذا
المعنى بتفسير السبات بالقطع **قوله** وثانيا على الانبعاث عن النوم فيه ان المتبادر
من كلام المص انه حمل المعاش في المعنى الثاني على حقيقته التي هي ضد الموت على ان يكون
في الكلام تشبيه بليغ فقول المص تبعثون فيها عن نومكم بيان لوجه الشبه مع الاشارة الى
جهة مناسبة هذا المعنى بتفسير السبات بالموت **قوله** على ما مر وان كان جعل النوم قطعا

الاناة

لما كان الغرض من ذلك القطع استراحة القوى فكانه جعل النوم استراحة فيما مر
من الوجه الاول فلا يرد ان ما مر جعل النوم قطعا لا نفس الاستراحة وذلك ظ **قوله** ويزداد
بهذه الملاحظة لو قال ويظهر بذلك كمال الاتصال بين هذه الجمل كما اظهر واولى كما لا يخفى
قوله التي هي كالفراش انتهام التشبيه البليغ من كاف التشبيه لا ينافي ما سبق من قول المخشي
وقول الكلام تشبيها بليغا بناء على ما اراده كما بيناه هناك اما لو بنى قول المخشي فيما سبق
على ظاهره فيمكن دفع التدافع بين القولين ايضا بان يقال الفراش كما يطلق على فراش النائم
يستعمل بمعنى المفروش ففي الاول يكون الكلام على التشبيه البليغ دون الثاني فلا يتضح كل
على التشبيه البليغ على تقدير كون المهاد بمعنى الفراش بل يبقى على الاحتمال واما اذا كان المهاد
بمعنى المهد المعروف فكون الكلام على التشبيه البليغ متضح بلا احتمال فالمخشي نفس بقاعلى تقدير
كون المهاد بمعنى الفراش التشبيه البليغ الجزمي واشار هنا الى التشبيه البليغ الاحتمالي
فتظهر هنا اندفاع التدافع بين قولي المخشي على تقدير البناء على ظاهر عبارة كما ظهر فيما سبق عند
بناء على مراده فلا تدافع بين كلاميه اصلا **قوله** وذكر الشمس الخ اعترض عليه بعض الافاضل
بانه مناف لما يذكره من ان وصف السراج بالتلالؤ هو المتعارف دون الحرارة وبانه
انما يظهر على استعمال المشترك في معنييه اقول لعل ما ذكره المخشي هنا مبني على ما قاله الراغب
الوهج حصول الضوء والحر من النار فالوهاج على ما قاله وصف جامع للضوء والحر وحينئذ
يلزم من توصيف السراج بوصف جامع للوصفين اغنى الوهاج على ما قاله الراغب
كون توصيفه بكل من الوصفين متعارفا فالحرارة على ما قاله المخشي هنا مندرجة فيما به
التوصيف لا ما به التوصيف وما يأتي من المخشي من كون الحرارة ما به التوصيف كما هو
مقتضى ما ذكره المص من المعنى ثانيا فاندفع بهذا الاعتراض الاول وكذا اندفع الاعتراض
الثاني المبني على جعل كل من الصفتين العظيمتين اغنى الضوء والحر معنى مستقلا
موضوعا له وجعل قول المخشي في نورها تحصيل معظم النوم ناظرا الى ما ذكره المص من المعنى
الاول للوهاج وجعل قوله وبحرارتها تربية ما يحتاج اليه الاجم ناظرا الى ما ذكره المص من المعنى
الثاني للوهاج وقد عرفت ان كلام المخشي هنا مبني على ما قاله الراغب من ان مجموع

الوصفين معنى واحد للوهاج ودخل كل منهما في المعنى الواحد للوهاج فلا يوجب قول المحشي
في نورها تحصيل وبجرارتها تربية وقوله كلتا صفتيها استعمال المشترك في معنييه معا على
ان القائل ان يقول الاستعمال يكون بالدلالة والارادة معا بالدلالة فقط فلا يلزم من
كون العبارة كاشفة ودالة على الصفتين اراد تهما منها معا حتى يلزم استعمال المشترك
في معنييه قوله ولا يخفى ان وصف السراج الخ يعني انه وان كان المراد بالسراج الشمس
في المعنيين على ما ذكره المص لكن لما كانت اراد تهما منه بواسطة ذكر السراج المشبه به
والتعبير به عنها لم يكن جعل الوهاج بمعنى البالغ في الحرارة وصفا للسراج على ما ينبغي
اذ السراج المشبه به لم يتعارف وصفه به وبما ذكرنا يظهر سقوط ما اورده بعض الافاضل
من انه لا وجه لقوله ولا يخفى الخ لان قول المص والمراد الشمس لا يخلو من ان يكون متعلقا بالوصفين
او بالاخير فقط وايا ما تعلقه بالاول فقط ففي غاية البعد بحيث لا يرضى به من له ادنى تميز
قوله كما روى التفسير بالسموات فهو قيد للنفي لا للنفي والاخذ قوله لا ينزل منه الماء بعصره
اي بعصوريته كما يستفاد من قوله بخلاف السحاب فانه يعصره الريح فان مقتضى المقابلة
هو ان السما ليس بمعصور واما السحاب فهو معصور للريح فتدبر قوله انما يتم لو جاء
المعصر بمعنى العاصر بدليل كلامه على انه فهم ان بعصرن في قول صاحب الكشاف فكان
السموات يعصرن على البناء للمعلوم مع ان الثاني ليس كذلك بل هو على البناء للمعلوم
من الافعال على ان يكون همزته للتعدية على ما يستفاد من تفسيره بقوله اي يحملن على
العصر ويمكن منه مما افاده الاستاد طاب ثراه ويكشف من كشف الكشاف
ومعلوم ان مجيء الهمزة للتعدية مما لا ينكر قوله ولو قيل المراد بالمعصر الذي حان له الخ
توجيه لما في تاويل الكشاف من قوله فكان السموات يعصرن بحيث يندفع عنه ما اورد
المحشي بقوله انما يتم لو جاء المعصر بمعنى العاصر تقرير التوجيه ان المعصر وان لم يجي بمعنى
العاصر لكن مجيئه بمعنى حان له ان يعصر مما لا ينكر كيف وقد فسر والمعصرات بالرياح
التي حان لها ان تعصر السحاب فالكشاف يحمل المعصر على الذي حان اي ان يعصر كما
حمل المص وغيره المعصرات على الرياح التي حان لها ان تعصر السحاب غاية ما في الباب

ان الكشاف لم يذكر صريحا الحيونة لكن لا مانع من كونها مرادة له فيكون قوله بعصرن
على تفسيره المذكور في الكشاف اي يحملن على العصر ويمكن منه ملاحظة الحيونة
والمشارفة على العصر المفسر فيلزم في قول الكشاف بعصرن اعتبار امرين احدهما
الحمل على العصر والاخر اعتبار الحيونة فلذا اشار المحشي الى ضعف التوجيه المذكور
بقوله كان تكلفا على تكلف مشيرا بالاول الى اعتبار الحيونة في قول الكشاف
بعصرن وبالثاني الى اعتبار الحمل على العصر لا يقال المجيء همزة الافعال للحيونة فلا
يحكم عليه بانه تكلف لانا نقول ليس كلام المحشي في المجيء المذكور ولا يحكم بكونه تكلفا
بل كلامه في ان بعصرن في قول الكشاف جعله صاحب الكشاف اولا بمعنى يحملن على العصر
ويمكن منه فلو حملناه على معنى يشارفن لكن ان بعصرن حال كون هذا اللفظ بمعنى يحملن على
العصر لزم في قول بعصرن في هذا اللفظ نفسه تكلفان يحملن واعتبار يشارفن نعم يوهم
ظاهر كلام المحشي بان التكلف هو مجيء المعصر بمعنى الذي حان له ان يعصر لكن لما كان بعصرن
في عبارة الكشاف مفسرا ومبينا للمعصرات وكان اعتبار الحيونة والمشارفة
فيه بانشيا من حمل المعصرات على الحيونة تكلم المحشي في المعصر لا في قول الكشاف بعصرن
وبما بينا ظهر لك انه لا حاجة الى ما ذكره بعض الافاضل من ان وجه التكلف ان المتعارف
في المعصر الذي حان له المعصورية لا الذي حان له العاصرية انتهى مع انه يخدشه
ان المحشي لم يعترض بالتكلف على المص في قوله او من الرياح التي حان لها ان يعصر
السحاب مع انه مبني على حمل المعصر بمعنى حان له ان يعصر على البناء للمعلوم قوله اي اخذ من
ونقل عنه اي اخذ من اعصرت بمعنى شارفت ان تعصر ونقل عنه اعصرت الجارية
اذا دنت ان تحيض فلقول لهم اعصرت الجارية معنيان احدهما حانت ان تعصر
والاخر حانت ان تحيض فنقل من الاول الى المعنى الثاني هذا مراده ويرد ان هذا التفسير
والبيان بعيدان ان يجب اللفظ اذ المتبادر من قول المص ومنه اعصرت دون
ان يقول وعنه عدم النقل فجعله متعلقا بالاخذ المتحقق في ضمن النقل لتصحيح
اعتبار النقل من جهة العبارة كما اشار اليه بقوله اي اخذ منه ونقل بعيد وكما انه

ان التقسيم والبيان بعيدان لفظا بعيدان معنى اذ مراد المص بقوله ومنه اعصرت بيان كون الاعصار بمعنى المشارفة على المعصورية في الاية بيانا لكون الاعصار بمعنى المشارفة على المعصورية في قولهم اعصرت الجارية اذا دنت ان تحيض اذ الحيض معصورية تخييلية فاعتبار النقل في تحصيل هذا البيان فيه الزوايد عند ذوي الاذهان قوله وجعل ابن الحاجب في الشافية الظاهر تاييد لما اختاره صاحب الكشاف من ان الالفاف ليس جمع الجمع وتضعيف لما زعم ابن قتيبة ويرد عليه انه ان اراد ان ابن الحاجب جعل جمع فعلاء صفة فعالا ولم يرض بكونه غير فعال جمعا له فهو خلاف الواقع وان اراد انه جعل الجمع المذكور جمعا له وان وجد له جمع اخر فهو لا يصلح للتاييد والتضعيف قوله صار المقام مقام ان يسأل فيه ان المقام انما يكون مقام السؤال عن الميقات اذا علم البعث صحة ووقوعا ايضا واما مجرد العلم بصحة البعث فانما يستلزم صيرورة المقام مقام السؤال عن وقوع البعث والجواب ان انكارهم للبعث وشكهم في وقوعه لما نشاء من تردد هم في صحة البعث كان العلم بصحة البعث مستلزما للعلم بوقوعه فظهر لزوم قوله صار المقام اه على قبله بملاحظة ذلك الاستلزام هذا الجواب هو المناسب لما قاله المحشي عند قول المص تذكير بعض ما عاينوا من قوله فيندفع به انكارهم وشكهم الناشي من التردد في الصحة وقد يجاب ايضا بان الردع والوعيد السابقين ملحوظان في طرف الملزوم وقد يقال ايضا ان الاستدلال على صحة البعث مع انهم سامعون وقوع البعث في الواقع يستلزم صيرورة المقام مقام السؤال عن ميقاته تامل قوله اراد جعل الله تعالى تعلق ارادته به في الازل الخ اذا اراد بحكم الله تعالى ارادته الازلية باعتبار تعلقها الازلي اذ هو المتبادر والمناسب بقول المص في علم الله وباضافته الحكم الى الضمير الراجع اليه سبحانه ويوين تفسير القضاء بالارادة في سورة البقرة حيث قال في قوله تعالى فاذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون اذا اراده وفي سورة حم المؤمن ايضا

حيث

حيث قال في قوله تعالى واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون اذا اراد شيئا نعم قال المص في سورة البقرة واطلق على تعلق الارادة وتحمل كلام المحشي على ما ذكرناه مساغ قوله اي هذا الترديد او ثبوت لكونهم الفصل ميقاتا في الحكم بالمعنى المذكور اما لو كان حادثا فليس الثبوت الا في اذا التعلق الحادث للارادة الحادثة اذ لا يوجد زمان وجود المراد الحادث على ما تقرر في موضعه ولم يوجد حين نزول الاية نهاية الدنيا ولا الوقت المضروب لنهايتها يتعلق بها به الارادة الازلية تعلقا حادثا بخلاف التعلق الازلي للارادة الازلية فانه لا يقتضي وجود المراد الحادث معه بل يقتضي تاخره كما لا يخفى قوله ويمكن ان يقال ان كان الظاهر انه وجه اخر من المحشي غير ما ذكره المص ويرجح ان المص حمل كان على التامة وانت خبير بان حمله على الاستمرار مما يساعد عليه كلام المص كما افيد قوله يعني انه نهاية ايام الدنيا اراد بالنهاية والاخر في الموضعين ما هو خارج عن ذرى النهاية وعن ذرى الاخر لا ما هو جزء منها وذلك ظاهر في نفسه ويستفاد من التعليلين فلا مجال لما صدر عن بعض المحشين من انه يخالف لكونهم الفصل اول ايام الاخرة مع انه يجب الايمان به ومخالف ايضا لكونهم يوم القيمة في الصور بدلا من يوم الفصل اذ النفخ في الاخرة انتهى وما سمعت عاقلا يقول ان الاخرة من ايام الدنيا فضلا عن فاضل قوله هذا يقتضي ان يجوز في قوله فيه منع ظاهر وما ذكره من قوله اذ لا يتصور في المواضع الثلثة ثم اذ لا يلزم من عدم التصور نظرا الى العادة عدم التصور نظرا الى القدرة القاهرة على ان لمانع ان يمنع اقتضاء الايتان عرفا ولغة الرجل وليد ويستند بموارد استعمالاته في اقتضاء المروي للتغليب محل مناقشة للاعز افواج الامة اقول على تقدير كون السؤال عن افواج الامة في الاية يكون الجواب بهذه الغشرة ايضا في محله بناء على انه صلى الله تعالى عليه وسلم فهم من حال السائل ان قصده الاصلي من سؤاله هو السؤال عن عصاة الامة فقط كما هو حال المؤمن الذي غلب فيه الخوف على الرجاء في سؤاله عن امثال هذا المقام او بنا على ان المراد في قوله تعالى فسوف تعلمون افواجا بيان حال العصاة بقرينة وروده في مقام الوعيد

وعدم ذكر المشركين لافهام سوء احوالهم عن بيان احوال عصاة الامة اوبنا على الاسلوب
الحكيم وكانه لهذا قال وكانه قوله بفتح الباب اى الحاصل بغاية السهولة لم يذكر هذا القيد
لظهوره اظهارا لكمال قدرته كان شق السماء في القدرة الكاملة فتح باب
لانه قوله فكانت ابوابا اشارة الى منع الملازمة في قوله لو كان القصد الى ذلك لقال الخ
مستندا بانه انما يلزم القول المذكور ذلك القصد لو لم يكن في العدول عن ذلك القول
افادة فائدة جليلة وقد وجدت وهي افادة انها صارت من كثرة الشقوق كالتي الخ
لقائل ان يقول ان هذه الفائدة الجليلة كما وجدت في قوله تعالى فكانت ابوابا توجد لو قيل
وفتحت السماء ابوابا لان صاحب الكشاف وكذا الملخص وغيرهما قالوا في قوله عز وجل وفجرنا
الارض عيونا وجعلنا الارض كلها عيونا الارض كلها عيون الا ان يقال مراد المخشي بالافادة صريحا
ومنطوقا لا بحسب السباق الذهن من مفهوم اللفظ قوله من كثرة الشقوق الظاهر ان
يقول صارت من كثرة الابواب المفتوحة او يقول من كثرة الفتوح اذ الكلام على تقدير عدم
ارادة الشق من الفتح ويمكن ان يقال قوله لانها صارت الخ مبني على ما ذكره الملخص قد كبر له
حتى ينتقل منه الى ما نحن فيه ويقال على قياس كلامه فيما نحن فيه ان قوله تعالى فكانت ابوابا بالافادة
انها صارت من كثرة الابواب المفتوحة كان الكل ابواب والحاصل ان مراد المخشي اجراء
ما ذكره الملخص على تقدير ارادة الشق من الفتح فيما نحن بصدده من ابقاء الفتح على معناه وحذف
المضاف بادنى تغيير وقد تكلف بارادة الفتوح من الشقوق ثم ان الامام فخر الدين الرازي
اعترض هنا على مفسر الفتح بالشق قائلا بان الفتح والتشقق والتفطر متقاربة بانه ليس قوي
اذ المفهوم من الفتح غير المفهوم من الشق بيفك احدهما عن الآخر اذ يجوز السماء ابوابا ثم
تفتح تلك الابواب بان تشقق او تتفطر فيجوز السماء في وقت الفتح اصلا فظهر الفرق بين الفتح
والشق والتفتح انفكاك احدهما عن الآخر فلا جرم كان تفسير احدهما بالآخر ضعيفا غير قوي
هذا مفهوم كلامه وتوضيحه ان من فسر الفتح بالشق قائلا بتقاربهما ان اراد بالتقارب التقارب
التام بحيث يصح جعل احدهما مبتدأ ومفسر الآخر مفهوم كيف والفرق بين مفهوميهما واضح
وانفكاك احدهما عن الآخر جلي كما قرر وان اراد التقارب في الجملة فمسلم لكن لا يجدي اذ المدعى

وحكم ابانه ابلغ من فجرنا عيون الارض ٢ ١٢

جعل احدهما مبتدأ ومفسر الآخر ولا يلزم من التقارب بين الشيئين في الجملة جعل احدهما
مبتدأ ومفسر الآخر اذا اتقنت ما حققنا ظهر لك سقوط ما صدر عن البعض اعتراضا
على ما ذكره الامام اعني قوله ليس يقوى الخ بيان غاية ما ذكره الامام اثبات التغاير وهو لا ينفي
التقارب بل يؤكده انتهى وكذا اندفع به غريبة صدرت عن صدر الافاضل وفخر الاماثل الكنبادي
طاب ثراه معترضا على الامام الرازي اذ مدار ما صدر عنه من وجوه اعتراضاته في اصل
وهما منها على جعل قوله تعالى مع انه لا يحصل الخ جزما الى اعتراضا ثانيا وليس كذلك بل هو من
تتمة ما قبله لبيان الفرق بين مفهومي الفتح والشق وانفكاك احدهما عن الآخر فليتأمل قوله
وذلك ان يريد الخ لا يخفى على المتأمل ان حق العبارة ان يقال ولك ان تجعل مشابهتها للبرك
في انها تحتمل ماء ولا ماء الى آخر القول ثم لا يخفى ان هذا القول من المخشي بيان وجه آخر بدل الوجه
الذي ذكره الملخص لتشبيه لا بيانه حتى يرد ان كلام الملخص يأباه كما صدر عن بعض المحشين
ان بفسر المراد الخ ان سياق الآيات الكريمة من اول السورة الى قوله تعالى ان للمتقين الخ
مط في الوعيد ولو سلم الحق الاصلي انزاره اهل الكفر فالظاهر بالنظر الى السياق هو تخصيص الوعيد
باهل الكفر ولعله لهذا قدم الكشاف المعنى الذي فحص المرصاد فيه باهل الكفر واقتدى
به في التقديم الملخص ثم لا مانع من حمل الترديد في كلام الملخص على منع الحق في كلام الكشاف
الى الوجه الذي حكم عليه بانه الحق لا وجه لتخصيص هذا الوجه اقول الحق وجه ان جهنم ما كانت
مخلوقة للعذاب فالمناسب في كمال رصدها في الكفرة واعلم ان قراءة الشين بنقطتين ان يكون
بقال ورود هذا اللفظ اعني الشين الدال على الكثرة في مقام الوعيد لا يخلو عن المبالغة المصححة
لصيغة التفضيل وان لم يلحظ في تخصيص تلك المبالغة قوله تعالى احقابا قوله لتبادر
من اطلاق الاحقاب ان كونه مطلقا غير مقيد بشيء اذ المطلق ينصرف الى الكامل
وهو المتتابع هنا اقول في عدم الاقتضاء بحث كيف وقد قالوا في الكشاف وفي الكامل
يستعمل الحقب والحقبة الاحيث يراد تتابع الازمنة وتواليها وان اشتقاق يشهد
لذلك الاترى الى حقيبة الراكب والحقب الذي وراء التصدير انتهى ويمكن ان يراد
بالاطلاق في عبارة المخشي الاستعمال الشائع فلا يرجع توجيه المخشي الى ما ذكر في الكشاف

وقوله صحة هذا الخ صحيح على ما ذكره الشراح وان كان مفهوما ومعلوما ان المفهوم والمعلوم لا يخفى

فتامل ... لكن ينافيه ما ورد انه يخرج فيه انه لم لا يجوز ان يراد بالتابيد معنى عام يتم
الاتصال والانفصال بقليل حقيقة عرفية او مجازا قوله يريد انه لو صح ان المراد
بالحقيقة الخ يعني الترديد في صحة الارادة لا في صحة اطلاق الحقب على ثمانين او سبعين
الفا كما هو الظاهر من كلام المص ... يعني بصيغة جمع القلة لا يخفى انه كلام على السند الخ
مع ان امر النفي مما لا يستتم ... انما يسلم لو لم يسق فيه انه اراد المص بالخلود الخلود الابدي
لا مجرد الخلود ومما يدل على الخلود الابدي كثير ... يفهم منه ان مدار الفهم على كون الاخيرة
في قوله جنبا اخر من العذاب بالنظر الى الحميم والغساق وما ترتب عليهما من العذاب
اخر من الحميم والغساق افهم ان اصل عذابهم قبل المبدلية بالحميم والغساق لا باخر منهما
وسوق الاية تكون اصل عذابهم في الاحقاب نجر النار مع انتظام عدم وجدانهم مرة وما
وسكنى للعطش الا الحميم والغساق فما يفهم من قول المص ثم يبدلون جنبا اخر من العذاب
مخالف لسوق الاية فلقائل ان يقول لا شك ان العذاب بالنار مقيم على من يدخل
جهنم من الكفار فالمص وان لم يذكر فما قبل قوله ثم يبدلون سوى الحميم والغساق ظاهر ان العذاب
بالنار ملحوظ قبل ثم يبدلون وبعد واكتفاء المص بملحوظية وعدم ذكره لظهوره ولعدم
مدخلية في مبدليتهم جنبا اخر من العذاب فكانه قال غير ذائقين الا العذاب المقرون
بالحميم والغساق ثم يبدلون جنبا اخر من العذاب المقرون بالحميم والغساق والمفهوم من هذه
الاخرية والتراخي كون عذابهم في الاحقاب الخ تأمل والمقرون بالحميم والغساق قول كلام انفا
ذكره الخ من الوجه قوله لكن وصفهم يدل على ان حقب المسند الى العام حقيقة لكنه
غير مسلم كيف وقد ذكره الزمخشري في الاساس من المجاز وايضا يدل على انه حمل قول المص
وحقبا للعام اذا قل مطره وخيره على وجه مستقل غير الوجه الذي ذكره بقوله من حقب الرجل
اذا اخطأه الرزق وهو غير مسلم ايضا اذ الظاهر من كلام صاحب القاموس وحقب المطر
وغيره احتبس والمعدل لم يوجد فيه شئ وان حقب في امثاله بمعنى واحد اعني احتبس عن
الخير والنفع يسند الى المطر ويسند الى غيره فالعام ويسند الى المعدل بمثل واحد سوى نوادر
المعنى الواحد الا ترى وهو هذا الخ الواحد في كل عبارة على ما يناسب المسند اليه في تلك

العادة فيتوهم بقدر المضي مع انه واحد في الكل اذا عرفت هذا يظهر لك انه لو حمل ايراد المضي
قوله وحقب العام على انه بين موضحات المعنى الاول وبيان لبعض موارده لا على انه معنى
مستقل بنفسه وما خذ برأسه لم يتجه هذا الاستدراك اذ مراده على الاستقلال والمغايرة
وبساعد الحمل المذكور قول المص بل يوبخ حيث قال وحقب العام دون ان يقول
او حقب او يقول او من حقب مما يدل على الاستقلال قوله ويمكن ان يقدر حالا
من الساقي لم يعين السابق ليذهب نفس السامع الى كل مما يحتمل ان يكون ذا الحال
من المستكن في الطاغين او لابثين او لا يذوقون ... يشعر العبارة قال الاستاد
طاب ثراه الظ ان كذا فاعل وفقه ولك ان تقول انه حال من ضمير المفعول في فقه
بل اولى ... وهو انه بيان للوعد بجزائهم وفاقا بيان الى ما كان مناط الفصل
في مواضع البيان لكون المبين مبتدا لما تقدم عليه وكان المتقدم هنا هو كون الجزاء
موافقا والواقع هناك في موضع البيان لا يبين هذا المتقدم بل الاعمال التي
وافقها الجزاء المذكور وكان في حمل قول المص بيان لما وافقه هذا الجزاء على انه
اشارة الى جهة الفصل خفاء فاحتاج الى بيان وجه الفصل المشار اليه بقوله
وهو انه بيان لكون جزائهم وفاقا بيان الى حاصله ان الواقع هناك في موضع البيان
وان كان اعمالهم لكن المتبادر من بيان الاعمال بيان كون الجزاء موافقا
لتلك الاعمال فيها نهنا بيانه لان كون الجزاء المذكور موافقا لاعمالهم غني الموافقة
نسبة بين الجزاء والاعمال والنسبة بيانها بالمنتسبين وهما بينان احدهما غير
الجزاء في سابق الايات فاذا بين الاخر غير الاعمال بقوله تعالى انهم كانوا
لا يرجون الاية تبينت الموافقة وفي قول المص بيان لما وافقه دون ان يقول
بيان اعمالهم اشارة الى ما قلنا قوله ان الانتفاع بالاخرة يعني بالنجاة من العذاب
والفوز بالمطلب فحينئذ لحظة هذا التعميم يظهر ترتب قوله فجزاؤهم بكلا جزئيه على
ما قبله ويمكن ملاحظة هذا التعميم في قوله بالاخرة بان نقول نجاة وفوزا ثم لا يخفى
ان الاولى ان يقول بدل قوله وعدم صيانتهم عن نوائبه ودفعهم السرمدي في نوائبه

اذ الكلام في كون الكفار معذبين بالعذاب الابدي والدال عليه صراحة هو الثاني
فعلى هذا لا يكون ثم كيف وقوله تعالى انهم كانوا يبان لاعمالهم الخ هي السبب الجزاء
وقوله تعالى فذوقوا مسبب لتلك الاسباب كما قرره المص والمعنى للاصل من قوله تعالى
وكل شيء احصيناه احاطة علمه تعالى بكل شيء وهي ليست من اعمالهم ولا من
مسبباتها فيكون معترضة بين السبب والمسبب (اما تباين دون كل شيء لافعالهم الباقية
فلا يقدح في اعتراض الجملة ان الاحصاء شيء وكل شيء آخر والجملة المعترضة
هي الجملة الدالة على الاول دون الثاني وان اعتبر دلالته على الافعال الباقية فعلك
بالتامل) في الكشاف فائدة النقل الاشارة الى وجه عدول المص عن تعبير صاحب
الكشاف ولم يصح بوجه العدول لظهوره ان يراد ان كثيرا من الفصحاء يقولون
بالتفعيل كثيرا كما يقولون بالافعال ويمكن الجواب بان ما ذكره صاحب الكشاف
من قوله فصحاء من العرب فصحاء مخصوصون ولا يلزم من عدم قولهم عدم قول الفصحاء
الاخرين وقد يجاب على قول صاحب الكشاف لا يقولون غيره على المبالغة في
الاطراد والشيوع بطريق الادعاء اثبت ابن الحاجب قال بعض الفضلاء
في شرح الشافية تم اتفق على مجيء الكذب مخففا مصدر اكذب مشددا خلاف
الثقة بها واما قراءة من قرأ وكذبوا بايانا كذابا بالتخفيف فهي شاذة فجوز
الزمخشري فيه اوجها ثم نقل تلك الاوجه كما هو شان المفاعلة فيه انا لا نسلم
ان شان المفاعلة ما ذكر بل القدر المسلم وجود الشركة في المأخذ واما لزوم
كون الماخذ في كل من الطرفين بحسب نفس الامر فلا بد لمن يدعيه من دليل وايضا ما ذكره المص
بقوله فانهم كانوا عند المسلمين الخ يدل على انهم نابوا الكذب عند الخصم بالكذب
عند نفسه كما هو حاصل قول المحشي واما نسبته الخ فمقول على تقدير تسليم كون شان
المفاعلة ما ذكر انما تقابلة الكذب بحسب نفس الامر بمثله لا يجوز استعمال هذا
الخاص في العام وهو المكافاة مطلقا مجازا سواء كان تلك المكافاة بحسب نفس
الامر او الاعتقاد او عند الخصم ومعلوم ان تحقق العام في ضمن الخاص فاستعمل

في الاية

حاصل بحث ان جملة وكل شيء احصيناه
باعتبار معناها الاول الحق منها ما ذكرت
من الجملة عن الجملة المعترضة منها اعتراضا
فيه عدم توسط الجملة بين اجزاء الجملة المعترضة
ان قلتم از الكلام في ان اعمالهم مقدرة بقدر الله تعالى وكل شيء
احصيناه انهم فعلوا الاشياء از لا يدل احاطة
العلم بكل شيء على ان يفعلوه
بين في محله منه

وقد يجاب بان مراد صاحب الكشاف بقوله لا يقولون غيره ان كثيرا من الفصحاء
في قوله لا يقولون غير الخصوص والمعنى ان كثيرا
بالتخفيف مصدر فعل بالتشديد بقرينة ان كلا منهما
من بيان قراءة التشديد والتخفيف

في الاية ان جعل الايمان صفة الاحصاء ما ذكر
والا فالمعنى ان بعد ذكر احصاء بالعلم الاحاطة
كما ان الخ

في الاية ان جعل الايمان صفة الاحصاء ما ذكر
والا فالمعنى ان بعد ذكر احصاء بالعلم الاحاطة
كما ان الخ

في الاية في ضمن الخاص الاخير دون الاولين لا يخفى ان يكون ذلك الخاص هو المعنى المجازي
حتى يرد انه بعيد بل ان يكون فرد الاستعمل فيه المعنى المجازي وانت خبير بان استعمال الخاص
في العام مجازا لا يستبعد بعد هذا امر بتامل قوله لعدم قرينة خلاف ولك ان تقول مقام
الوعيد قرينة قوية على كمال الاهتمام بشان الاحصاء وهذا الكمال انما يناسب زيادة
المناسبة بقراءة النصب اذ على تلك القراءة يجعل الاحصاء صدر الجملة ومستقلا لان تقييده
تفسيره فيتاكد الحكم بالاحصاء وينقوى على تلك القراءة كما قال المص في قوله تعالى فسنيسره
الا ان نصب السبيل بفعل يفسره افاد للمبالغة في التيسير فقرينة النصب كذا على
والاوجه عندي الى على هذا ان يفوت المبالغة المناسبة لمقام الوعيد الحاصلة من حمل النصب على الاضمار
على شريطة التفسير وهذا الحمل لا ينافي كون قوله تعالى وكل شيء احصيناه من مبتدات حتى كون
الجزاء موافقا قوله والاظهر انه مرتبط اقول فما ظهر تبة بل في ظهوره خفاء ظاهر
نعم بين يذوقون وبين فذوقوا تناسب يقتضي قوله وكيف لا وهو مخاطبون اشارة
الى معنى الحديث الشريف في ضمن بيان وجه الاشدية وذلك المعنى ان هذه الآية مزيدة الآيات
لانه تقال وتعرض على اهل النار يوم القيمة فيزيد بذلك القول والعرض عذابهم وحسرتهم
اشد عليهم من سائر الآيات المقولة عليهم فتكون الاشدية على هذا المعنى محمولة على الاشدية
وقت القول والعرض يوم القيمة بجهة ازدياد عذابهم بهذه الآية المعروضة فوق ازدياده
بسائر الآيات المعروضة عليهم هذا وما نقلناه عن الكشاف اشارة الى معنى اخر للحديث
الشريف اثنا بيان انها في غاية الشدة وهذا المعنى المشار اليه ان هذه الآية من بين
الآيات الدالة على عذاب اهل النار اشد عليهم من سائر الآيات لان في هذه الآيات
ادل على شدة عذابهم من سائر الآيات فعلى هذا المعنى نكون الاشدية على بابها لان هذه الآية ادل على شدة
عذابهم من سائر الآيات هذا وقوله يحتمل ان يكون المراد به انه اشد حج في القرآن الخ
بيان معنى ثالث حاصله ان هذه الآية من بين الآيات التي يحتج بها يوم القيمة على اهل النار
اشد عليهم فتكون الاشدية محمولة على الاشدية بجهة الاحتجاج على اهل النار وقطع اعذارهم
وانت خبير بان الوجه الذي ذكره اولا اوفق بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم على اهل النار

بدل على اهل الكفر لكنه لا يلايم كلام المص ومجيئه بطريق التفات اذ هذا لوجه يدور على تقدير القول كما لا يخفى على المتامل والوجه الذى كشف نقابه الكشاف احسن نجلة التباس

واما المعنى الثالث فلبعده اخره وجعله معقبا بالاحتمال هكذا ينبغى ان يحقق المقام زيادة لتوكيد بحصر قوله تعالى فلن نزيدكم الاية فيه ان اللازم من ذلك الحصر معذبة الطاغين لا المعذبية حتى يكون تاكيدا موجبا للفصل ويمكن فى قوله تعالى ان للمتقين مفازا حصران من اللام ومن التقديم فيدل على كمال اختصاص الفوز بالمتقين فيساق الذهن الى زيادة بعد الطاغين عن الفوز من النار فيفهم زيادة عذابهم فى المقام الخطابى وهذا القدر من الفهم كاف فى التاكيد هذا وبقى ان قوله تعالى ان للمتقين مفازا مبين للجملة السابقة غرضا واسلوبا فباعتبار كونه مؤكدا لها واو باعتبار حصره مما لا يرتضيه الضباع السليمة على ان لكونه مثل هذا التاكيد من موجبات الفصل غير متعارف والعلة لما ذكرنا امر بالتامل

والتقى ادناه الى يريد ان التقوى المفهوم من المتقين بالمعنى العام المتداول الكل من مراتبه ادناه واعلاه واوسطه وان الفوز الموعود لكل من اصحاب تلك المراتب يحسبها لا يخفى الخاص الذى هو اعلى المراتب وهو المنقى عن ماسوى الله تعالى ولا يخص الفوز الموعود باصحاب المراتب العليا نعم البدل بيان لاستقامة البدل النحوى بتعبير لطيف حيث ادى الى ان الحدائق والاعناب جزاء ناقع جزيل فى مقابلة عمل قاصر قليل تنبيها الى قوله تعالى نعم اجر العاملين وايضا لما فرع قوله المعانى الثلثة للفوز وكان فى ذكر الحدائق والاعناب زيادة تصريح باحد المعنيين الاولين وعدم ارادة الثالث كان الحدائق والاعناب نعم البدل والفوز ان كان هنا نسختان احديهما الفوز والاخرى وللمفاز وافق النسختين بقوله الخ وان كان المراد هى الثانية وفيها شوبتين كما لا يخفى وعدم سماع التفوه والكذب اى بعد ذكر الكاس الدهاق والكواعب الاتراب وجعل بالكاس الملان ابدا التام فى الكاس للعهد اى الكاس الدهاق فلا يرد ما يمكن ان يقال الملان مرادف الدهاق فلا معنى لذكر الكاس وفى بعض التفاسير نساء اهل سنه بالبعض لشيوعه كون نساء اهل الجنة وجاز نهاعلى الاستواء فى سن ثنتة وثلثين فى كتب

التفاسير فتفسير الكشاف الدهاق بالمترعة اوفق فى القاموس اترعه ملاه وفيه ايضا واترع كافتعل امتلاء وفى الصحاح وقد ترع الاناء بالكسر يترع ترعا اى امتلا واترعته انا وجفنة مترعة انتهى فلعل وجه الاوفقية ان المترعة تدل على اعتبار صنع الغير كما ان ما ذكره صاحب القاموس من المعنيين يدل عليه بخلاف لفظ ملان فان هذا اللفظ لا يدل على اعتبار صنع الغير وان لم ينع عن تحققه فلما لم ينع عن ذلك التحق صار التفسير بمترعة موافقا لما فى القاموس هذا على تقدير ان المترعة فى عبارة الكشاف اسم مفعول من الافعال واما على تقدير كونها اسم فاعل من الافتعال بمعنى الممتلئة فلا وفقية لا تحتاج الى البيان ولم يضف جزاء الطاغين حيث لم يقل جزاء من ربك وفاقا مثلا لكن يخدش هذه النكتة قوله تعالى فلن نزيدكم الا عذابا فوق عذاب بل من فوق عذاب بل من وجوه وكذا الايات الاخر الدالة على كمال الاهتمام بجزاء الكافرين فيقال فى الجواب مراد المحشى ببيان النكتة فى الكلامين المتقابلين اعنى قوله تعالى جزاء من ربك وفاقا وقوله تعالى جزاء من ربك واما قوله عز وجل فذوقوا فلن نزيدكم فلنكتة اخرى وكذا سائر الايات ولا تزاحم فى النكات تامل قوله ان النجاة ذكروا ان اراد الاتفاق فلم يثبت وان اراد الاختلاف فلا ينفع والمراد بما بينهما جنس الى يمكن ان يقال ان يراد بالسموات والارض وما بينهما اى بهذا المجموع من اللفظ بحسب العرف جميع المخلوقات وينتقل منه اليه بسهولة ويحتمل ان يراد ايضا بما بينهما ما عدا السموات والارض بقرينة المقابلة واظهار عموم الربوبية المناسب للمقام والواقع ويجوز التغليب ايضا قوله الا انه قال فى الكشاف الى الحق من نقل كلام المحشى بيان انه حمل الكشاف على ما ذكره المحشى بقوله فيندفع تارة بحمل على عدم الى لكنه لم يحمل النفى على الاستغراق بل حمل على نفى الخطاب الواحد مع انه ليس ببعيد لعدم منافاته مالكية خطابين او اكثر الا ان يقال فى اثبات المنافاة انه اذا انتفى مالكية الخطاب الواحد فانتفاء مالكية خطابين فصاعدا ثابت قطعا فقول المحشى فجعل النفى لنفى الواحد الى قوله الا ان ينتفى اعتراض على صاحب الكشاف وقوله الا ان ينتفى دفع لذلك الاعتراض فافهم

الكشاف ج

الى ان نفى الخطاب الواحد يؤدى استغراق النفى ويرجع اليه وقوله لكن فى الحمل على استغراق
النفى منه اعتراض على صاحب الكشاف بعد توجيه كلامه بان استفادة استغراق النفى
من نفى الخطاب الواحد بناء على لزوم انتفاء مالكية الاكثر نفى مالكية الواحد مما لا حاجة
اليه اذ لنا ان نحمل النفى على الاستغراق من اول الامر بلا واسطة نفى الخطاب الواحد واعتبار
لزوم انتفاء مالكية الاكثر بالطريق الاولى لذلك النفى سدا وانت خبير بانا لا نلتزم عبارة
الكشاف حمل النفى على الاستغراق الا انه فى الوجه الاول حمل الخطاب على خطاب الله تعالى
واشار الى الاستغراق بوقوع نكرة مخصوصة اعنى خطاب واحد فى حيز النفى وفى الوجه
الثانى حمل الخطاب على خطاب المخلوق واشار الى الاستغراق بوقوع نكرة مخصوصة اخرى
اعنى بشرع فى حيز النفى على ما لكية خطاب منه اى خطاب جاء من عند الله تعالى
فيكون الخطاب خطابا صادرا من الرب تعالى كما فى الدفع الاول لكن الفرق بينهما
باعتبار ان عدم المالكية فى الاول بعدم التصرف فى ذلك الخطاب بالزيادة والنقص
وفى الثانى بعدم تبديل خطاب اللطف بالقهر وخطاب القهر باللطف وربما يعبر
قول المحشى خطاب منه بقولنا اى خطاب يجئ منه تعالى كما قال فى الدفع الاول خطاب
جاء من عنده تعالى فالخطاب فى الدفعين ليس خطاب البشر بل خطاب الله تعالى الصادر
على الدفع الاول وخطاب الله تعالى المتمثى صدوره على الدفع الثانى كما لا يخفى
وهذا اغايتم الى قوله منع ظاهر اذ يجوز الحمل على حذف المعطوف ويجوز الحمل على التغليب
ايضا بناء على ظهور المراد اما لو جعل ابراز كلمة اللام الفرضية للدلالة على ان هذا
الحمل خلاف المتبادر جدا كما لا يخفى ووجه الدفع تقريره وتوضيحه ان ليس المراد بقوله
تعالى وقالوا هو ابنا كما هو مدار الاشكال بل المراد به مع ما قبله ان الروح والملئكة حيث جعلوا
فى قولهم الذى هو صواب الى قوله ان ليس لهم الرحمن فيه وذلك ان افادة هذا المراد
بهذا الكلام خال عن الاستدراك هذا تقرير وجه الدفع عند المحشى فى كلا المحل والكشاف
ولسان نقول فى وجه الدفع انه لو اقتصر فى نظم الكريم وعلى قوله تعالى الا من اذن له
الرحمن ولم يذكر قوله تعالى وقال صوابا وقال نظم على ان الحكم مشروط بالاذن والمبادل

ش مؤدى ح

ش بان نفى مالكية الاكثر لازم لنفى مالكية الواحد ح

ش افادة ان من اذن له الرحمن وان الروح والملئكة يقولون صوابا ح

عليما انه مشروط بقول الصواب وان كان قول من اذن له الرحمن صوابا البتة فى بواقع
وقول الروح والملئكة صوابا قطعا فى نفس الامر فليكونا على سداد قول الصواب متحققا فى نفس
الامر مع الاذن المشروط فى الكلم ولا يلزم نقض شرطا بحسب دلالة النظم فلما ذكر قوله عز وجل
وقال صوابا دل النظم على ان الكلم يتوقف على شيئين ويشترط بهما الاذن وقول الصواب
وبالجملة فرق بين شرطية قول الصواب ولزومه المتكلم وبين تحققه فى نفس الامر مع
الاذن الذى هو شرط من جهته ان من اذن له الرحمن عز شأنه وان المتكلم هو الروح والملئكة
والمنفى بلا فائدة والله تعالى اعلم هو الشرطية لا التحقق فلعل هذا هو مراد صاحب
الكشاف حيث قال هناك شرطان ان يلوذ المتكلم منهم ما ذونا له فى الكلام وان يتكلم
بالصواب وهو الموافق بعبارته دون ما ذكره المحشى فاحسن التامل تحسن تحقيقا

تحقيقنا

ليس اشتراط الثواب بالطاعة لعلى اعتبار الطاعة فى الثواب لاجل ان المبادر
من اتخاذ المآب الى ثواب الرب اتخاذه اليه اى الى الثواب غير مقارن بالعذاب وذلك
ان الثواب الغير المقارن بالعذاب يعتبر فيه الطاعة وترك العصيان كما يشعر به
المواعيد القرآنية المنوطة بالايمان والعمل الصالح لكون العمل جزء من الايمان على
هذا يكون عطف الطاعة على الايمان عطف الجزء على الكل ولا بد من الاقرار
يستفاد منه ان حمل الطاعة تأباه سيما الطاعة المقرونة بالايمان فعليك بحملها على
العمل الصالح على ما اشرنا اليه اى بتحققه فيما بعد والا فيه انه لو لم
يقيد بقوله فيما بعد بل قيد بقولنا فيما قبل صحت العلة فى نفسها لكن لا يتم التقريب
وليس كذلك اذ على هذا التقييد لا تقبح العلة فى ذاتها وفى تقريبها فالاولى ان يقول
والا لم تقبح العلة فى نفسها اذ عذاب الاخرة لم يوجد فيما مضى بل يتحقق يوم البعث
وكذا لم تقبح فى تقريبها لان المتحقق فى المآضى يسمى قريبا اما لو كان ظرف اللغو
بين افادة نوع العذاب المنذر به فى ذلك اليوم وبين افادة قرب العذاب فى ذلك
اليوم بون بعيد فى البلغية والتبادر ليس تفسير ما قدمت يداه حتى لا يلائمه
ان يقال ان قول المصنف شر ما قدم من خير او شر تفسير ما قدمت يداه ويدفع علم الملائمة

ش على الاقرار وانت خبير بان غالب استعمال الطاعة مع

يكمل ٤

بان الجزم الصوري اولا هو ذكر الاحتمالين ثانيا تنبيه على ما هو الاظهر والاعذب
الا ان في الوجه الثاني ايضا حذف القائل ان يقول لم ان في الوجه الثاني حذفا ولم
فلان التفرقة بين حذف العايد الذي هو فضلة وبين حذف هذا المضاف اعني
نقطة جواب بان المق يفهم من احدهما كانه منطوق دون الاخر بل يدعى عكسه فتامل
وجه تقديم الكشاف الوجه الثاني ظهور صحة الاستغراق وقوته في ما الاستفهامية
دون الموصولية وان كانتا مشتركتين في الاستغراق ومعلوم ان الانسب بسياق الاية
وبالواقع اليوم والاستغراق واستوضح الفرق بين الاستغراقين بقولك نظرت اي شيء
كتبته وقولك نظرت الشيء الذي كتبته تجد الاستغراق في المثال الاول ظاهرا دون
الثاني ولذا تراى عروض التخصيص لكلمة ما الموصولة شايعا ذايعا دون الاستفهامية
ولو حمل المراء على المؤمن ففيه تخصيص المراء العام والنظر العام ونقطة ما العامة
وتقويت حسن المقابلة اذ مقابل الكافر هو المؤمن لا المراء ولعله لهذا صدره بكلمة لو
ونقطة الحمل فعليك بالتوفيق بين التشريف ابتداء وبين التخييب انتهاء ولا
تقابل بينهما وهما متحدان الاحسن ان يترك هذا النفي والاثبات وكذا قوله والتردد
وبقول والتقابل بينهما باعتبار ان في الاول حذف مفعول المنازعات وفي الثاني
جعل عرفا مفعولا بها كما لا يخفى والغرق كالكدر تخصيصه ان الغرق بسكون الراء وهو
المذكور في هذه الاية متعد ومعناه النفوس المفرقة لما ذكره المص النفوس الغرقة
فانه بمعنى الغرق بفتح الراء وهو ليس في هذه الاية وهو لازم فتفسير المص ساكن الراء الذي
هو متعد بما هو بمعنى مفتوح الراء الذي هو لازم تفسير المتعدي باللازم فيه بحث لان ساكن
الراء كمفتوح الراء لازما فكذا قال فالاولى او نفوسا مغرقة لئلا يتوجه الى وانما قال الاولى
لانه يمكن توجيه كلام المص بحمله على بيان حاصل المعنى وما اقتصر كان اوفق تربما يمنع
ذلك فتامل اما ان تعتبر بالنظر الى المفيد اعني حل العقدة فتقول حل العقدة علم في
تحصيل الامور العسيرة والعقدة تبتنى على شدة الارتباط والانتظام وايضا لا يتصور
البرء باجراء الدلو عند بل ماؤه بعينه وما فيه من الهواء لا يمنعه كما لا يمنعه البرء بالجلاب

حل العقدة فان كلا من المعقودين لا يخلو عن تغير ما بسبب الحل وعن منع ما عن الحل واما
اذ تغير بالنسبة الى القيد كما هو الظاهر فتقول الرفق ماخوذ في نشط الدلو كما اعتبره التاج
في النشط بمعنى حل العقدة الا ان المص اعتمد على ما في المعتبرات من كتب اللغة فاقتصر على
ذكر الرفق في قوله اي يحزنون ارواح المؤمنين برفق ولو حمل المص النشطات من النشط
بمعنى حل العقدة فقط ان المص لا يذكر نقطة الرفق الذي ذكر في التاج اعتمادا على
فالرفق مراد سواء جعل النشط من الدلو او بمعنى حل العقدة في الصحاح نشطت الدلو
من البئر نزعتها بغير بكرة وفي القاموس نشط الدلو نزعها بلا بكرة وفي الاساس نشط
الدلو من البئر نزعها بغير فاقة فالكل متفقون على اخذ الرفق في مفهوم النشط الا ان
التاج عبر بلفظ الرفق ما عبر عنه غيره بلفظ بكرة وبلا بكرة وبغير فاقة اي حال
كمال الاستغراق اي في صفات الله تعالى لا كمال الاستغراق في الشهوات لانه لا يناسب
عنوان النفوس الفاضلة وتفصيل صفاتهم ما ذكره المص والاقسام بها وجه
الملايمة انه لو اريد بحال المفارقة حال الموت كما اللايق ان يقال في مقابلتها او
حال الحيوة في سلوكها فلما قوبلت بحال السلوك عرف ان المراد بها حال النفوس الفاضلة
حال الحيوة ايضا وحالهم حال الحيوة سوى حال السلوك حالهم عند تمام السلوك ونهايته وهي
حال كمال الاستغراق في ملاحظة الصفات العلى بمعنى مدها على ما في الصحاح قال
فيه واغرق النازع في القوس اي استوفى مدها وفي القاموس اغرق النازع في القوس
استوفى مدها وفي الاساس ومن المجاز اغرق في القول وغيره وهو المبالغة والاطناب
فلو قال بمعنى استيفاء مدها كان اوفق بالكتب المذكورة وبقوله عبارة عن قطع تعلقها
بالابدان بالكلية نعم يحصل الموافقة بان يراد من قوله بمعنى مدها استيفاء مدها او بمعنى
مدها مستوفيا ماخوذ من اغرق النازع في القوس ومنقول عنه ان كلمة من متعلقة
بالاخذ المتحقق في ضمن النقل لا حتى يقال بدل من عنه وهذا نظير ما سبق من الخفي على قول المص
ومن اعصرت الجارية اي اخذ ونقل عنه وقد عرفت ما فيه من ان اعتبار النقل بعيد لفظا
ومعنى فكذا صناعا على ان اعتبار النقل مبني على ان اغراق النازع في القوس معنى اصليا بل حقيقيا

للفرق بمعنى النزع الشديد وصاحب الكشاف جعل الاغراق في القوس وغيره بمعنى المبالغة والاطناب من قبيل المجاز وفي الصحاح نزع في القوس مدها بمعنى ان النزع بمعنى المد يستعمل بكلمة في كما ذكر في الصحاح فقول المص تنزع القسي بدون كلمة في فيه استعمال اهل اللغة فالاعتراض على المص فائدة النقل تامل لعله اشارة الى ما ذكرناه من الاعتراض على المص بناء على ما في الصحاح او اشارة الى ان القسي منصوب بنزع المخصص في كلام المص فيوافق ما في الصحاح او اشارة الى جواز استعمال اضرب بلا كلمة في وان لم يذكره الصحاح وفيه تامل او اشارة الى الاعتراض على صاحب الصحاح بان الظاهر ان يقول نزع القوس مدها فيجعل كلمة في على الزيادة في كلام صاحب الصحاح فقد اخطأ لان مثل هذا المقام يعتمد على السند في اللغة مع مساعدة اهل اللغة لما في الصحاح لا يرتضيه سلامة الطبع اي حذف ما يدل على قيام ظاهرة التاويل في جانب المرجع بان سبق ذكر قيام الساعة كسبق ذكر ما يدل عليه وكسبق ذكر جواب القسم فيجوز ارجاع الضمير الى كل منهما اما الى ما يدل او الى جواب القسم ولكن ان ترجعه الى قيام الساعة باعتبار احد المذكورين على سبيل المسامحة او باعتبار الاسناد المجازي وان حمل قول المحشي اي حذف ما يدل الا بيان حاصل المعنى وما ينتظم على كل من الاحتمالات الثلث تامل لعله اشارة الى ان المزج والبدلية لو لم يكونا مرادين لكفى ان يقول منصوب على ان يكون النظم الكريم مبتدا ومنصوب خبره بلا حاجة الى قوله هو كما لا حاجة الى الواو فالمص لو قال هو المنصوب بلا واو لدل على المزج والبدلية كما دل بالواو ويحتمل ان يكون اشارة الى ان المراد بالدلالة في قوله ويدل الدلالة بحسب الظن والا فالدلالة قطعية في قول المص وهو على المزج والبدلية اذ يجوز ايراد النظم على سبيل الحكاية وهو قول منصوب جملة مستقلة مورد لبيان الاعراب وهذا الجواز ظهر ضعف ما قيل ان قوله يوم ترجف الراجفة لو لم يكن بدلا لكلا مبتدا وهو قوله وهو منصوب خبره وما بين المبتدا واخيه ليس من المواقع الواو انتهى المهم الآن ان يريد هذا القائل توجيه الدلالة بحسب الظن دون القطع وان يكون محتملا جوز البناء على الفتح الموقوف وان كان المضاف اليه معربا وقد ذكر المحشي في اخر سورة الحاقة ما يتعلق

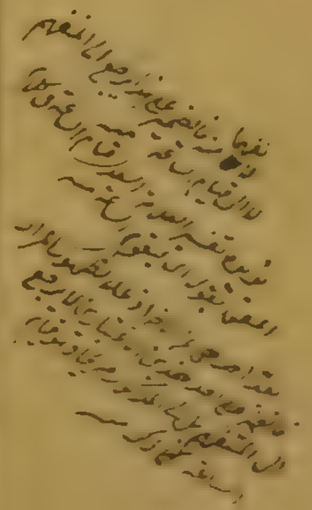

بهذا المقام وعلى هذا التجويز قوله الاتي ونحن نقدر يأتيني ونجعل وزيد النصب بين اللفظ والمحل مجرد بيان حال يوم نحو الا على ان يكون كلا شق التردد مختارا للمص فتدبر ان النصب المحل مخالف لما حكم به المص في اخر المائدة تامل ولهذا صار فيه ان الافادة دائرة على كون الراجفة بمعنى ما من شانه الرجفة لا على كون اللام للعهد كما يشعر به قوله ولهذا صار الخ وانما وصف نكتة زائدة على ما ذكر المص لان ما ذكره المص وجه اضافة الابصار الى ضمير القلوب وما ذكره المحشي بقوله وانما وصف وجه وصف الابصار بالذل وذلك ظ ولعل المص ترك ذكر هذا الوجه لظهوره بخلاف النكتة الاولى لان اثر الذل انما يظهر فيها فيه ان اثر الذل لا ينحصر ظهوره في الوجه بل يظهر في اشياء اخر كالوجه والكلام والحركة والسكون وغيرها والسكوت وغيرها الا ان يدعى حصر كمال الظهور او غلبته لان التذليل علة لظهور اثر الذل في الابصار لا للحصر اذ نفيض او ينظر نظر الرفع التردد اما بحسب الصنايع والاخلاق او بحسب الحالات والاوقات وانت خبير بان المناسب لهذا التردد وللواقع ايضا ان يذكر مثل هذا التردد في الذليل ويقول لان الذليل لا ينظر الى احد تعظما وتكبرا او ينظر اليها والتقييم في جانب العزيز جار مثله في طرف الذليل الاظهر ان ناظرة مغيرة نخرة للازدواج واعتبار التغيير مع استعمال كل منهما في كلام العرب وانطباقه لهذا المقام مما لا ينبغي وان كان للازدواج وبالجملة الاظهر في المغيرة غير مسلمة وفيه ان بعض القضية اي مبنى هذا الاعتراض جعل ظرف الحديث وقت مجرد النداء واما اذا جعل ظرفه وقت النداء مع متعلقاته المذكورة في الايات الكريمة وهو الظاهر فلا يرد وهو انه اسم موضع كونه اسم موضع مفهوم من قول المص في سورة طه بناء على ان ذلك المكان لما كان مكانا بالشام في الواقع ونفس الامر وكان نقل المحشي كلام المص في سورة طه نقلا بالمعنى قال وهو انه اسم موضع بالشام وان لم يصرح المص هناك بالشام فلا يرد على المحشي ما اورده بعض الفاضلين من ان النقل لا يطابق المنقول عنه ولو وجه اخر اقول لا يخفى على ذوي البصائر ان ما ذكره المحشي من الوجه الاخر من مشتملات الوجه الذي

ذكره المص في سورة طه اعني كون قوله تعالى هل لك الى ان تزكى الى آخر الاية دعوة في صورة المشورة واما التنبيه على ان موسى عليه السلام هو الاصل في الامر بالتبليغ وان ام يشد الهم الزر ذكره المص ثمة لكن التصريح بالاصالة في الايات السابقة اعني عز اعتبار التنبيه فيه على ان قول المص في سورة طه مثل هل لك الى ان تزكى بيان للقول اللين وتمثيل له فالاجمال هو القول اللين وما هو كالتفصيل هو هل لك الى ان تزكى الاية وليس بمجملين للتنبيه ومنشئين له بل المجمل والمنشئ له قولا وفعلا وليس تمثيل المص شيئا منهما والواقع الاجمال والتفضيل بين قوله تعالى فقولا له قولا لينا وبين قوله تعالى فقل هل لك الى ان تزكى فالمنظور اليه في الاجمال والتفضيل الدعوة فيهما الدعوة في صورة العرض والمشورة لا بوجه اللطف والشورة والتنبيه المذكور وان وجد فيهما فليس بعمدة كان يخفى والاظهر ان التقدير الى فيانه انما يكون اظهر لو كان مراد المص من التقدير تحرير وجه الارتباط بحسب نفس الامر واما اذا كان مراده بيان وجه الارتباط بحسب الامر مع بيان المعطوف عليه المفهوم من الاية السابقة اعني قوله تعالى اذهب الى فرعون انه طغى فقل هل لك الى ان تزكى واهديك الى ربك فتخشى فلا يتوهن ما ذكره اظهر كان يخفى

والظاهر ان المفصل عليه وجه الظهور انه احق بالتقدم وكذا الاصل ولم يقيدها بقوله عليه اليد البيضاء وبالنسبة اليها وكذا لفظ المجموع وجمع المعجزات ولم يتعرض في اثناء كلامه لخصوصية اليد البيضاء بخلاف كلام الكشاف ووجه كونه قليب العصا حية ولك ان تقول في تقرير اصالتها ان لها شانا عظيما كيف لا وقد قص الله تعالى في القرآن حالها مفصلا وجعلها سببا لظهور غلبته عليه الصلوة والسلام على فرعون وقومه في الجملة اكبر رد وهو السبب في ابطال سحر السحرة كما سبب في ايمانهم وفيه معجزات كثيرة كما ذكرت في المعجزات وجها اخر وهو كون الباقية كانها من جملة آلائه تعالى لكونها تابعة لها بقضي التقدير الاول مع التقدير الثاني بقتضي كون الواقع عقيب التكذيب والعصيان جمع الجنود دون الجمعين من حيث طويل وبقتضي التقدير الثاني ان جعله تكذيبا لا عقيب حشر الجنود ان التقدير الاول يقتضان جعله تكذيبا لا عقيب

فالاغنا عن التنبيه كما سيشير اليه في الوجه الثاني

ذكره المص

جمع السحرة فما يقتضيه احد التقديرين لا يلزم ما يقتضيه الاخر ولقائل ان يقول قد يعد الزمن الطويل قصيرا من جهة ان ما وقع في ذلك الزمان الطويل بحاله وشانه ان يقع في اضعاف ذلك الزمان بحسب الزعم والحسبان فهنالك كان طغيان فرعون وتكبره سببا لمعاملته بقومه معاملة من يخلد في الدنيا ولا يعرض له الفناء كان امر نفسه من حسبانه وزعم قومه يقتضي انقضاء مدد طويلة وقرون كثيرة فعد سبحانه وتعالى اخذ النكال الذي اراد وقعه قبل انقضاء مدة حسبانهم في زمن يسير بالنسبة الى زعمهم بكثير معقبا لجمع السحرة على التقدير الاول وايضا لما كانت الجنود التي جمعها فرعون من المدائن واطرافها من القرى خارجة عن الحد بحيث قال فرعون لقوم موسى الذين اسرى بهم مع كونهم ستمائة الف مقاتل لم يبقوا احدا دون العشرين وفوق الستين ممتنة على ما ذكره اهل النصير ان هؤلاء الشرذمة قليلون كان حال ذلك الجمع وصفة ان جعل في اضعاف تلك المدة التي حصل في الاوهام والظنون فلما حصل ذلك الجمع قبل الموهوم والمظنون من زمن يسير بالنسبة اليهما عند جمع فرعون جنوده معقبا للتكذيب والعصيان فعلى ما قررنا يلزم قول المحشي يقتضي التقدير الاول وكذا قوله والثاني اعتراض على المص كما هو المتبادر من لفظ الاقتضاء واما حمله على تحقيق المقام فلا يخفى بعد عن المرام فافهم

الاولى ومناديه وجه الاولوية ان فيما ذكره المص ايهام العطف على التاكيد وجواز كون الباء زائدة ولا سيما عند قصد المشاكلة قال الاولى والباء بنفسه لم تتعارف في مقام التاكيد فلذا لم يتعرض له هذا واما ما قيل في بيان وجه القول بالاولوية دون الصواب ان قوله بنفسه ليس بتاكيد بل معنوي موضح فقط وقوله بنا معطوف على بنفسه ففيه اخراج بنفسه عن التاكيد مع انه المتبادر منه واعتبار لفظة اخر في قول المص وبنا اخر وعدم مطابقة ضمير المتكلم في الاية الكريمة جدا اذ يلزم ان يقال في تقرير هذه الاية قال فرعون ومناديه انا ربكم الاعلى لكن مناديه بزيادة لفظ يقول فرعون فيلزم توزيع الكلام بين فرعون وبين مناديه باعتبار القول في المنادي الاخر وعدم اعتباره في فرعون

ح

فمن دخل في الصباح لا يحتاج الى المصباح وهو ظ وجه الظهور انه لا حاجة
في هذه النسخة الى تقدير لفظ اجنبي بل يقدر مثل الملفوظ كان يقال اعلى من
كل من بلى امركم فيقدر لفظة اعلى بقرينة الاعلى ولما كانت القرينة والمقدر بسببها
لفظا واحدا بمعنى واحد كان هذا المقدر كالملفوظ فلم يلزم استعمال افعل التفضيل
باللام ومن معا بخلاف النسخة الثانية فانها تحتاج الى تقدير لفظ مغاير لقرينة
لفظا ومعنا كما قدره المحشي وبما قررنا ظهر اندفاع ما قيل دعوى الظهور في النسخة
الاولى غير ظاهرة لاحتياج كلتا النسختين الى التاويل وظهر ايضا انه لا وجه لحمل
النسخة المحكوم عليها بالظهور على التحريف من الناسخين بناء على ان يكون تلك النسخة
المحكوم عليها بالظهور عند تحريرهم المحشي قوله اعلى كل من بلى امركم فحرفها الناسخون
وحذفوا القطة اعلى والتوبمن مكانه والاعتبار لا يخفى انه مبتداء والباء
في باخذه متعلق بالاعتبار وكلمة في قوله في الاخرة متعلق بالاخذ وفي قوله في الدنيا
متعلق بالاعتبار المقيد بقيد الاخذ في الاخرة وقوله لاخبار الانبياء خبر المبتدا لواو
متعلق بحاصل مشكل يمكن ان يقال ان كون مؤكدا بعد ملاحظة عطف
الاولى على الاخرة فلما كان التنكيل المفهوم من الفعل مطلقا غير خاص بالدنيوي
او الاخروي مع انه وارد في مقام قصد الله تعالى بيان التهديد عم ذلك التنكيل بالدنيوي
والاخروي فيكون قوله تعالى نكال الاخرة والاولى من قبيل المصدر المؤكد
وقول الكشاف دفع توهم المنافات بين ما جعله اصلا وبين ما جعله صاحب
الكشاف اصلا ايضا يدفع صاحب الكشاف في الاخرة والاولى في الاصل معمولا للفعل
واربعة الخ وينبغي ان يحمل الخ انه اشارة الى وجه كون قوله
تعالى بناها بيانا لكيفية الخلق اذ الكيفية ليست صريحة في لفظ البناء فقال
وينبغي ان يحمل اه حتى يتبين هذا الحمل كيفية الخلق بانه بلا مواد وبلا سبق امثال
هذا ولك ان تقول ان في لفظ البناء وبيانا كيفية الخلق من جهة اشعاره بالاحكام
والمتانة فلذا اختير على الشقف ويحتمل ان يراد بقوله تعالى بناها بيانا على وجه مخصوص

فيقول على الكيفية الاجمالية للبناء فمراد المص بقوله ثم بين بيان اجمالا ومراده بقوله البناء
في قوله ثم بين البناء على الوجه المخصوص الاجمالي ويمكن ان يقال ان مبين الكيفية مجموع
البناء وبيانه فنقول قول القاضي فقال مجموع البناء وبيانه لا البناء فقط فاخر ما شئت
من هذين الوجهين قوله اي اقامها المناسب لما فسر المص التعديل به في سورة الانفطار ان
يقال اي جعلها متشابهة الاجزاء ملساء ليس فيها خلل وشقوق كما اشار اليه الاستاد
طاب ثراه يعني اريد باحد هذين الامرين الاشارة بطريق كمال حسن المقابلة بين قوله تعالى
واغطش ليلها وبين قوله تعالى واخرج ضحيها ينافي قوله تعالى في هذا التعبير لا يخفى من
اساءة الادب لان خلق ما في الارض الذي صرح بتقدمه على خلق السماء في قوله تعالى
هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات فالمتصف
على المقدم على خلق السماء فكيف يكون بعد السماء وقد تكلف القاضي في سورة
البقرة عند قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ثم استوى الى السماء الاية وقوله في هذه
الاية اي في قوله تعالى والارض بعد ذلك دحيها وقوله وتعرف امر من التعرف بعد تقدير
وتامل وما في قوله بعد ما عرفت موصولة ومن بيان والموصول مع صلته تفسير لاسم الاشارة
في قوله تعالى والارض بعد ذلك دحيها كما لا يخفى ومعلوم انه لا يلزم من الامر بتعرف الارض
بعد معرفة السماء تاخر خلق الارض عن خلق السماء بقي ان قوله وقد تكلف بلا تعرض
لما اختاره القاضي في سورة البقرة من ان كلمة ثم لتفاوت ما بين المخلوقين وفضل خلق
السماء على خلق الارض كقوله تعالى ثم كان من الذين امنوا الا للتراخي في الوقت بوجه ان
مختار القاضي في سورة النازعات هو المعنى للتكلف فيه وان لم يحكم في سورة البقرة
بلزوم ذلك المعنى تكلفا خلاف الظاهر وليس كذلك فان حمل القاضي كلمة ثم في قوله تعالى ثم
استوى على التفاوت الرتبي لا بقائه كلمة بعد في قوله تعالى والارض بعد ذلك دحيها
على معناه الظاهر الحالي عن التكلف فمختاره تقدم خلق السماء على الارض واعتراض القاضي
على صرف كلمة بعد عن ظاهرها الى خلق البعدية في التعرف بانه خلاف الظاهر
والمراد الناظر في الاخبار كما يقال وقع اليوم كذا وكذا ثم وقع امس كذا يمكن حمله على

وبين على ما قلنا قول المص في خلق السماء على قوله تعالى ثم استوى الى السماء الا ان الارض في الذكر تقدم على السماء والظاهر ان التفاوت بينهما في الخلق لا في الايجاد فان الارض خلقت قبل السماء بيومين ثم خلق ما في الارض من الجبال وغيرها بعد خلق السماء بيومين اخريين

صدره بالامكان لكونه خلاف الظاهر في نفسه وبالقياس الى قوله تعالى والذي اخرج المرعى
فجعله غثاء احوى اذ النشاء والاحوى هو المرعي والاحتياج الى المجاز يمكن توجيهه
بانه حال اذ لفظ الفصل لا يناسب الحالية عرفا ولغة فيبقى دليل المعطوف
عليه هو المقصود بقوله تعالى ءانتم اشد خلقا ام السما ابنى خلق السما الذي هو اشد
منكم على ما مر من المحشى لكن اولى ما ذكره من التقديرين ولا يخفى ان الرفع ليس بمرجوح
فتدبر نعم المناسب هو الاول لظهر انه اداد المناسبة بمقام التهويل اذ معنى كونه الداهية
غالبا على كل من الدواهي ابلغ تهويلا في معنى كونها غالبة اذ غلبة الشيء على الشيء
ينبيء عن ضعف المغلوب بالنسبة الى الغالب والعلو لا ينبيء عن ضعف المعلو بالنسبة
الى العالي غير مفيد اى فائدة جديدة واما فائدة التاكيد فمما لا كلام في تحققها
وبعد ذا علمانه لا يجوز ان يكون وصفها بالكبروية باعتبار زيادة عمومها وشمولها
ولا يلزم من الغلبة على سائر الدواهي تلك الزيادة وعدم وفاء الى فقط يمكن
ادراج هذا الوجه في قوله المص وكان قد نسيها من فرط الغفلة فلا تغفل ويكون
الطامة الكبرى حقيقة ذلك التذكر والبروز التقييد بقوله حقيقة لان البدل النحوي هو الذي
فالاتحاد ذاتا بين البدل والمبدل منه لما كان شرطا في بدل الكل لزم هنا الاتحاد بين نفس اليوم
والطامة الكبرى ذاتا ومعلوم ان نفس اليوم بدون ما يقع فيها ليست طامة بل كون اليوم متحدا
مع الطامة باعتبار ما يقع في اليوم من التذكير والبروز فالطامة في الحقيقة هو ما فيه اعني
التذكر والبروز لا نفس اليوم وان جعل يوم بدلا من الطامة ومتحدا معه ظاهرا هذا على
تقدير ان يكون المراد من البدل في قوله ولك ان تجعله بدلا ببدل الكل ويمكن حمله على بدل
الاشتمال باعتبار كون المضاف اليه يوم اعني التذكر والبروز عين الطامة الكبرى
ومتحدا معها ولك ان تجعل البدل اعني يوم يتذكر بدل اشتمال من الطامة الكبرى اذ يوم
التذكر والبروز يشتمل على احد اجزاء الطامة الكبرى نفس التذكر بل يكفي اشتمال يوم التذكر والبروز
على احد الطامات المذكورة وان لم يضف اليوم اليها لنكتة فليفهم والا فالاظهر
في الاخرة وعدم الرؤية في الاخرة مخصوصة به صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقدح في تخصيص

المطلب

اعجاب بالنبي عليه الصلوة والسلام او يجوز ان يكون التخصيص اشارة الى انه تعالى
يرى رسوله معاندية وما هو عليه من سوء الحال وفرط الملال ففي هذا التخصيص تعظيم للرسول
واظهار لشرفه وتسلية له وانذار للمعاندين يرى عملة قدر مشترك بين المعاطف والمعطوف
وما بعده من قوله ويعاقب وبجوز تفصيل وتقسيم اما معطوف على فاقوا المحذوف فيكون
الجواب التفصيل المذكور اعني قوله تعالى فاما من طغى الاية او على عدم يوم يتذكر فيكون
قول المص دل عليه يوم يتذكر او ما بعده تفصيل القول المحذوف في الكشاف
وليس اللام بدلا فائدة النقل اشارة الى التخالف بين كلامي المص والكشاف
من وجهين الاول انه جعل المص اللام بدلا عن الاضافة دون صاحب الكشاف والثاني
ان صاحب الكشاف علل ترك الاضافة ذاتا وعوضا بالعلم بكون الطاغي هو صاحب
المأوى والمص علل به ترك الاضافة ذاتا فقط لان جعل اللام سادا مسد الاضافة ويمكن
التوفيق بين الكلامين بان كلام صاحب الكشاف على مذهب البصريين اذ لا يجعلون اللام عوضا عن الاضافة
وكلام المص على مذهب الكوفيين اذ يجعلون اللام عوضا عن الاضافة
ولا يبعد ان يكون وجه الامر بالتدبر ما ذكرنا ومما يجب ان يتنبه ان كلام المص عند قوله تعالى
ثم عرضهم على ملائمة الضمير فيه للمسميات المدلول عليها ضمنا اذ التقدير اسما المسميات
فحذف المضاف اليه لدلالة المضاف عليه وعوض عنه اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا
مثل كلامه هنا اعني قوله واللام فيه سادا مسد الاضافة دال بظاهره على انه اضاف مذهب
الكوفيين وكذا كلامه في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا واكتفى باللام عن الاضافة للدلالة
على ان علم المخاطب بتعين المراد يغني عن التقييد دال بظاهره على الاختيار المذكور
ايضا ولذا قال العلامة السعد رهنا اى في قول المص واللام فيه سادا مسد الاضافة
ظاهر في اختيار مذهب الكوفيين الى آخر ما قال وكان كلام المص دال بظاهره على اختيار
مذهب الكوفيين كذلك ظن كلام الكشاف دال على اختيار مذهب الكوفيين حيث قال
في قوله تعالى وعلم ادم الاسما كلها اى اسما المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما
مدلولا عليه بذكر الاسما لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس

شيا وكذا ظاهر كلامه في قوله تعالى وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات
تجري من تحتها الانهار في تعريف الانهار واريد انهار بها فعوض التعريف باللام عن
تعريف الاضافة كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وكلام الكشاف مع كونه دالا في هذه
الايات على اختيار مذهب الكوفيين قال هنا اى في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى وليس
الالف واللام بدلا عن الاضافة ولكن لما علم ان الطاغي هو صاحب المأوى تركت الاضافة
ودخل حرف التعريف في المأوى لانه معروف اذا عرفت ما نقلناه لك من كلام الكشاف
في الايات السابقة وفي هذه الاية عرفت انه يجب التأويل والتوفيق بين كلامه في هذه
الاية وبين كلامه في الايات السابقة فنقول لما كان كلام الكشاف في هذه الاية صريحا
في ان الالف واللام ليس بدلا عن الاضافة لزم ارجاع في الايات السابقة العائد التأويل
الى ما ذكره في هذه الاية وذلك بان يراد بالتعويض الذي ذكره في الايات السابقة ترك
التعريف الاضافي بالكلية لمعلوميته والاتيان بالتعريف اللامي بدلا عنه ان يفيد ذلك
البدل معنى التعريف الاضافي ويكون ما كشيء واحد بل ليفيد معلوميته ما دخل عليه اللام و
معروفيته في نفسه لا بالقياس الى المضاف اليه فيما دكل من تعريف الاضافة واللام
بغاير مفاد الاخر فلا يكون احدهما عوضا عن الاخر ونائبا عنه ومفيدا فائدته نعم يصح ان
يطلق على احدهما انه عوض عن الاخر وبدل عنه بمعنى انه ترك احدهما بالكلية وجيء بالاخر
بدلا ليفيد ذلك الاخر الذي جيء به فائدة غير ما يفيده المتروك كعوضية كل من الليل والنهار
عن الاخر وبدليته عنه فما قاله صاحب الكشاف في الايات السابقة من التعويض اراد به
التعويض بغاير فيه مفاد العوض مفاد المعوض عنه وما قاله في هذه الاية من نفي العوضية
والبدلية اراد به انه لا عوضية ولا بدلية بحيث يتحد مفاد العوض والمعوض عنه فيحصل
التوفيق بين كلامي الكشاف وبقي البحث والتفتيش في ان المص هل اراد بالتعويض
والبدلية والاكتفاء ما اراده صاحب الكشاف في الايات السابقة ام اراد بهما ما
المؤولون فنقول لعبارة المص احتمال لكل من الارادتين فلذا حكم العلامة السعدي بان
ظاهرة في اختيار مذهب الكوفيين وحملها الكستلي الفاضل طاب ثراه على معنى اراده

قال الفاضل المحشي في بيان انما خاص
بحسب السنية بلا لكن اللغة ايضا

صاحب الكشاف رعاية الجانب المغني ودفعا لاعتراض العلامة السعدي وان كان ظاهر
العبارة لا يناسب هذا الخطاب بمقتضى المقام ان به ينكشف وجه المرام الا انه
قوله حتى كفر لما كان هذا القول ابيا عن التعميم المذكور ودالا على التخصيص وهو ذلك في نفس
الامر واعترف به ايضا فيجر دعدم التعرض للحصر لو سلم لا يصرف القول الدال على التخصيص
عن مدلوله الصريح مع ان قرينة الحصر ليست واضحة لان المبدأ هو الرب تعالى فيه
انه لا يناسب المقابلة بالمعاد اذ هو النشأة الاخرة فما يقابله هو النشأة الاولى فالجواب
المناسب انه لما كان كل من التصديق باحوال النشأة الاولى والتصديق باحوال النشأة
الاخرة مدخل في استجلاب الخوف من الله القادر القهار ذكرهما كالشخص المباعد
المناسب ان يقول كالغيبة المباعدة السابرة التي لا يمكن الوصول اليها فلم تستقر
على سبيل التعيين ظاهره ان يكون تقييد الذكر هما ويحتمل ان يكون اشارة الى حذف
المضاف اى فان ذكر وقتها وعلى التقديرين يرد عليه ما اشار اليه العلامة السعدي
من ان قول المص ووقتها مما استأثره الله تعالى بعلمه ينبو عنه لعلو وجه النبو اذ لو كان
مراد المص من قوله فان ذكرهما فان ذكر وقتها يفهم منه ان الله تعالى لم يستأثر بعلمه بل
اعلم نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم مع ان قوله ووقتها دال على خلافه ويمكن دفع النبو بان
يقال قوله فان ذكرهما لا يريد هم الا غيا على كل من تقديره على فرض اعلام الله تعالى
وقت الساعة لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وفرض وقوع علم عليه السلام ووقتها بيان لما في
نفس الامر من انه لم يعط علمه لاحد غيره فكل من قوله فان ذكرهما وقوله ووقتها علة لقوله
ما انت من ذكرها لهم وتبيين ووقتها لهم في شيء على ان يكون قوله وتبيين الخ عطفا
وتفسيرا لما قبلها اى ذكروا بما قررنا في دفع النبو يظهر الانتظام بين تفسير الاية
اعني قوله في شيء من ان تذكروقتها لهم وتعلمهم به وبين تفسير هذا التفسير بقوله اى ما
من ذكرها لهم وتبيين وقتها في شيء وبين كل من التعليلين اى تفسير التفسير اعني قوله فان
ذكرها وقوله ووقتها فان مقتضى الكل ان لا يعين الوقت لهم انه يريد النفي بتبعيد
المسافة بينه وبينها الى اخر ما سيذكره المحشي في القول الرابع بعد هذا القول بقي

اى بقول المص في بيان انما خاص
بحسب السنية بلا لكن اللغة ايضا

قال الفاضل المحشي في بيان انما خاص
بحسب السنية بلا لكن اللغة ايضا

كما تقول للرجل فضل الطرف زيد بطرفه
لكن لما علم انه لا يفضل الرجل طرف غيره ترك
الاضافة فتركذا في الكشاف وزاد قد لم تقطع
الصوت الى مقول

امر عظیم یمکن بیان انکار السؤال بان العادة جاریة علی ان من اراد ردّ اقوی علی شخص فی شیء یردّه بصورة الاستفهام کما یقول ای شیء تقول یا رجل مریدا لاثقل مثل هذا القول لا علی طریقة ان هذا القول امر عظیم لا ینبغی ان یسأل عنه بل علی وجه مجرد الانکار المؤکد فتفطن وجه عدم المناسبة الخ ان هذا الوجه علی تقدیر رجوع هو قول المص وهو لا یناسب الی الانذار ویجوز رجوعه الی البعث للانذار فیمکن ان یقال فی وجه عدم المناسبة ان البعث للانذار یناسبه الجدّ والسعی البلیغ فی الانذار وبیان شدائد الساعة لیحصل الحق من البعث واما تعیین الوقت فلیس ممّا من البعث حتی یناسبه انما هو منذر من فی الماضی ای انذر من فی الماضی ولم یوجد منه التعیین لهم وینذر من الحال ولا یوجد التعیین لهم وینذر من فی الاستقبال ولا یوجد التعیین لهم فمنذر فی قول المحشی انما هو منذر للاستمرار فی الازمنة الماضی والحال والاستقبال والحصر المستفاد من کلمة انما هو منصب الی کل منها کما قررناه وقوله والحق منعه ای ممنوعیة وبیان عدم مأذونیته علیه السلام للتعیین مطلقا ای فی جمیع الازمنة ماضیا وحالا واستقبالا فبهذا التقریر یندفع ما قیل کیف المنع عن التجاوز عن الانذار الی تعیین الساعة فی الماضی داخل تحت المنع عن غیر وجه لکونه لغوا انتهی اذ هذا القول مبنی علی ان یکون المنع فی قول المحشی والحق منعه بمعنی انه ما کان مأذونا علیه السلام عن التعیین لا بمعنی بیان ممنوعیة علیه السلام بل بمعنی انه ما کان مأذونا علیه السلام للتعیین علی ان لقائل ان یقول یکون المنع بمعنی النهی ان صح نهی الله تعالی نبیه علیه السلام عن التعیین مطلقا بحسب المفهوم فیعم الازمنة الثلثة وان کان محققا فی نفس الامر فی ضمن الحال والاستقبال وهذا عموم نفس المفهوم مع قطع النظر عن تحققه فی نفس الامر کما لا یخفی فتصحیح قوله والحق منعه عن التجاوز عن الانذار الی تعیین الساعة مطلقا الی الخ قوله باضافة باعتبار ما مع وانت خبیر بان الاضافة المعنویة اصل فلا یعدل عنه بمقابلة تلک الاضافة الا عند تعذر الاصل او فی کلیهما یحتمل ان یکون بیان مراد المص والا یراد وجه آخر من حذف وهو الانسب بالطلاق لم یلتفتوا او بیان نکتة الیوم اذ

عبس

یستفادانهم یستقصرون فیه لشدته زمانی الحیوة والممات معا لاغیته اوحی یوم بیان قسیمه بقوله لعله لم یخف علیه ابن ام مکتوم اقول لعل وجه التعقیب زیادة تعظیم منه علیه الصلوة والسلام لابن ام مکتوم رضی الله تعالی عنه امتثالا بما یوجبه اوائل السورة الکریمة وتلیلا لقدره الشریف بل ایماء الی التبری عما صدر عنه صلی الله علیه وسلم من العبس والتولی وما یحکی بالفرق بین بعض عائشة فیه ربی وبین بابن ام مکتوم هذا واما تکریره المحشی من قوله لم یخف فقام نازل علی ان کون الترجیب لمعین معلوم بالقرائن الا ان یقال الجمع علی الوجه الخاص لعل وجه عدم التعرض فی الایة الکریمة للوجه الخاص مع ان العلیة باعتباره لابجرد الاعمی المبالغة فی اظهار العبس والتولی من جهة انه وجد التعرض فی مقام التعلیل الی ما یناسب الرأفة والشفقة وما یتعرض الی ما یناسب العبس والتولی من تکریر السؤال وقطع کلام الرسول صلی الله تعالی علیه وسلم والبقاء النبی علی ان اللایق المناسب بمنصبه العالی المسامحة فیما صدر عن الاعمی الذی جاءه وان کان ذلک الصادر من مستدعیات العبس والتولی بالقیاس الی من عداه ومن ملاحظة انه اعمی یناسبه الاصغاء والرأفة والاوجه الاصح وانت خبیر بان الانسب بالمقام والاوفق بسیاق الایات والابلغ من جهة المعنی ما ذکره المص العطف بالواو ههنا الخ اقول وبالله التوفیق ان مدار العطف بالواو وسابقا ومدار العطف باولا معا کونه تعالی عز وجل محققا لمضمون الاول نسبة المجیء الی نفس الذات لا فی ابن ام مکتوم وجعل مجیئه سببا للفعلین المذکورین کما هو سبب فی نفس الامر کذکر الذات بعنوان الاعمی مع کون هذا العنوان وتوصیف الذات به غیر مقصود اصالة فی نسبة المجیء الی الذات للاشعار والدلالة اللذین ذکرهما المص والثانی نسبة المجیء الی الذات مع قصد العنوان المذکور اصالة وجعل مجیئه بهذا الوصف العنوان الملق اصالة سببا للفعلین المذکورین علی طریقة جعل الشیء سببا لما ینافیه لنکتة زیادة الانکار کما یقال اعرض زید عن عمرو لمجیئه عمرو واتاه یرید به زیادة الانکار وان لا علة یعتد بها للاعراض وان وجدت له علة ما فی نفس الامر اذا

عرفت هذا فقول المص للاشعار الى وقوله والدلالة دائران على المعنى الاول وبيان
النكتتين وقوله اولزيادة دائر على المعنى الثانى وبيان لنكتته وقول المص كانه قال
تولى لكونه اعم لافادة لكون الوصف العنوانى مقصودا اصالة فى النكتة الثانية
هذا هو التحقيق الحقيق بالقبول واما ماكتبه المحشى من از تنبيه على عدم التزاحم فى
النكاة واشعار بانه يكفى احدى النكاة فمع بعد البعيد فى امثال هذه العبارة
لايليق بافادته الاشارة اذهو غير خفى على ذكى وغبى ولعل ماذكرناه من التحقيق
احسن وادق مما افاده الاستاد طاب ثراه فى حاشيته فى هذا المقام فان قلت
لم يجعله عليه السلام امرا دريا ايضا بان الاسبب عدم الاعراض وهو احتمال التطهر
مشترك بين ابن ام مكتوم وبين القوم المذكورين قلت لدفع ذلك حاصل الدفع
ان احتمال التطهر وان مشترك لكنه كون ابن ام مكتوم طالبا للخير يرجح الاقبال
عليه وعدم الاعراض عنه بخلاف القوم فانهم مستغنون عن الخير متكبرون فمخالهم هذا
يرجح الاعراض عنهم ويمكن الجواب بمنع قولهم لم يجعله عليه السلام امرا دريا ايضا بان
من تشاغل بهم فى القوم لايتطهر من الاثام كيف والكفر الحالى مع الكبر والتعنت
من اسباب الدراية فى الجملة لعدم تطهرهم من الاثام ووجه الدفع ان التعبير
الى فيه ان تفسير المص قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى بقوله اى شئ يجعلك دريا
بحاله لعله يتطهر من الاثام يدفع هذا الدفع لانه دال على ان المراد بالتزكى التطهر
من الاثام بسبب التلقف من التعليم والاكتساب منه ولو كان مراد المص مازعمه المحشى
لقال اى وانى شئ يجعلك دريا بحاله لعله يكتسب علما من تعليمك واما ماذكره من الاية
لانه بيان زكيا عن الاثام الى فجوابه ان الانسان وان كان مجدا مبالغا فى مجاهدة النفس
لايخلو عن التقصير كما دل عليه قوله تعالى كلا لما يقض ما امره وما ورد لكل بنى ادم خطاء
وخير الخطائين التوابون وغير ذلك من النصوص فتامل لعل وجهه ان العلة المذكورة
لاتلائم وان وجدت بين التزكى وبين الاشياء لكن لابد لها لحاظ بها وقت الصانع
بكونه هو الباعث فلابد من التفصيل والتعرف وذلك

وذلك التصدر بحكم الانسان فربما يعترض على الممنوع ان التلبس بمقتضى البشرية ان يكون
التصدر بحكم ارشاديهم ودعوتهم الى الاسلام كما يفهم فاروى فالعتاب والله اعلم
للتنبيه على ان اللايق بشانه عليه الصلوة والسلام ان لايعرض عن المؤمن بسبب ما هو موصوف
باذكر من الصفات ولايتوجه الى من استغنى عن الخير وان كان ذلك التوجه والاعراض
لقصد الاصلاح فان فى ارشاده ايضا حسنات فان قيل ما فى ارشاد
المؤمن الرشيد المستر شد الواحد من الحسنات كيف يعادل ويساوى ما فى ارشاد
صناديد قريش وائمة الكفر مع كثرتهم وكثرة اتباعهم المتشبثين باذيالهم بحيث
ان اسلموا اسلموا وان لم يسلموا لم يسلموا فلابد من ارشاد الجماعات الكثيرة
والحسنات المرتبة عليه كما فيه الحرص على اسلامهم وان اورث ذلك الحرص التفاضل
فى مجلس واحد عمن اسلم مع قصر عليه السلام تعليمه فى اعداد ذلك المجلس قلت لم يقع
المحث التعادل والتساوى بين الحسنات التى يترتب على ارشاد المؤمن المذكور
وبين الحسنات التى يترتب على ارشاد جماعة الصناديد المضلين بل عبارة مشيرة
الى عدم التساوى حيث قال فى السؤال ما فى تزكية النفس من الحسنات التى لاتخفى
وقال فى الجواب فان فى ارشاده ايضا حسنات ولم يقيدها فى تقرير الجواب بكونها
لاتخفى ثم لما كان هؤلاء الصناديد هم الضالين المضلين المستغنين المتكبرين
وائمة الكفر وكان قبولهم لدعوة صلى الله تعالى عليه وسلم واتعاظهم بموعظته فى غاية
البعد كانت الحسنات التى يترتب على ارشادهم موهومة مخصوصة بخلاف المؤمن
وان كان واحدا فان ثبوت الرشد وظهور اثاره فيه وبحيثية الى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم واسترشاده طالبا للزيادة بقوله على مما علمك الله دال على انه يتعظ
بمواعظه ويترقى فى الاهتداء بهدايته فالحسنات المرتبة على ارشاده مظنونة كالمقرونة
فلا تقاربها الموهومة يعنى ذكر التصدر فى الاغناء دون الاشتغال بهم هذا
البيان يقتضى كون المص بعل ذكر التصدر والتلهى الى نكتة لترك مقابل كل منهما
وجعل احدهما مقابلا للاخر ولك ان تقول قول المص بعل ذكر التصدر والتلهى الى

اذ الانسب فى الحاق تعلق فى انشاء التنبيه
والتعنت فان وجد وجه الالحاق فهو
الكفر فغير موجب فى غير التعنت ايضا
فهذه الانسبية بوجد فى لعله شمه
التعنت فلزم هناك التفصيل والتعرف

نكتة ترك اللفظين الدالين في ابتداء السورة الكريمة على المعاتب عليه وهما العبس والتولي وذكر التصدي والتلهي بدلهما يعني ان سياق الايات مع كونه مستدعيا لان يقال اما من استغنى فانت له تعبس وتتولى اما من جاءك يسعى وهو يخشى فانت له تتصدى وتتلهى لم يذكر هكذا بل ذكر التصدي والتلهي للاشعار الى وزين النكتة ان العتاب وان جعل في الظاهر للعبس والتولي لكنه في الحقيقة على تلبسه عنه وهو اهتمام المتكلم بالغني والتلهي عن الفقير ولكون العتاب على الوجه الابلغ فتدبر وجه النكتة اذ العتاب على الامور القلبية يكون اكد واشد من العتاب على ما هو في الجوارح اذ الاشتغال غير ممنوع الى ناظر الى قوله لا للاشتغال به وقوله والتصدي والاهتمام ناظر الى قوله لا لانه لا اهتمام له في امره والثاني اذا كان بعد انقضائهما وهو الظاهر المتبادر في سبب النزول ومن اول السورة من الفاظ الكاف كما لا يخفى واما كون النزول في اثناء الاعراض والتصدي فلا يفيد في كون الردع عن المعاتب عليه اذ بنزول ابتداء السورة الدال على العتاب لا يبقى المعاتب عليه من العبس والتولي صح ان يردع بكلمة كلا عن ذلك المعاتب عليه فالحق ان الردع عن المعاتب عليه لتنزيه صلى الله تعالى عليه وسلم تبعيدا له عن معاودة مثله واما كون الردع عن معاودة مثله فلا يحتاج الى البيان كما ذكر الكشاف وطاب ثراه اذ بعد الانقضاء لا يتصور الردع عنها اذ الردع لا يصدر فاذا صدر الشيء وانقضى فلا يفيد الردع عنه هذا مراده ولك ان تجعله للدعوة الى الاسلام جوزه مع كونه بانقضاء ثانيا الاول بجعله للمعاتبة او الجعل او السور ثانيا الثاني لان الانقضاء المذكور ظاهري لا حقيقي ان لا مانع من ارجاع ضميري المذكر والمؤنث لشيء واحد باعتبارين متغايرين حقيقيا فيما جوز في جعل الضمير الاول للدعوة الى الاسلام بناء على انتفاء المانع الحقيقي من تفرقة الضميرين تذكيرا او تانيثا لشيء واحد كذلك يجوز بناء عليه جعل الضمير الاول للمعاتبة او الجعل او السور وان لم يذكر في حيز قوله ولك ايضا فان امر عدم ذكر سهل فلا يرد ما قيل من ان الحق في دفع ما هو بعينه فان هذا يقتضي ايضا تانيث الضمير الثاني ولا يحتاج الى الجواب

والاول

والصفة الاخيرة على الاحتمال الاول في جعله من النسبة المعنوية

به بعض الافاضل من الجواب المزيف يعني الكرم قد يكون مخالفا لما ذكره العلامة السعد حيث قال فكرام على هذا الوجه من الكرم ضد اللوم وعلى الاول في الكرامة قصر واحكم والذوق فانه بيان لما انعم عليه وعلى انعامه يعني ان قوله خصوصا بمعنى مخصوصا ومنفردا حال من الضمير المجرور في عليه في مقابلة ما انعم عليه وعلى انعامه عموما ومشتركا الذي بينه تعالى بقوله انا صببنا الماء صبا الاية وقد جعله الاستاد طاب ثراه بمعنى تتميما للاشتمال عما انعم عليه لكن زيادة كلمة من بعد قوله خصوصا لا يلايم مزجية اللفظ فتامل يحتمل ان يكون اشارة الى ان المخصوص باعتبار الضمائر الراجعة الى الانسان بخلاف قوله تعالى انا صببنا الماء صبا الاية وضمير طعامه لا يابى العموم والاشتراك فيما بعده ويحتمل ان يكون اشارة الى معنى اخر لقوله خصوصا كما حمل عليه الاستاد طاب ثراه فيندفع به السؤال ايضا في غاية البعد فيه ان البعد غير مسلم فضلا عن الغاية كيف واطلاق الاستفهام على ما في صورة الاستفهام وان كان المراد به معنى اخر غير الاستفهام اكثر من ان يحصى وكذا جواب الاستفهام يطلق على ما في صورة الجواب وان لم يكن جوابا حقيقة بل بيانا صرفا وعما يدل على هذين الاطلاقين ما قاله الكشاف في سورة الطارق وتم مطلق استفهام جوابه خلق من ماء دافق وقال الملخص من ماء دافق في جواب الاستفهام وما ذكره من البداية غير ملتزمة بل هو بيان لما قبله فقوله وتعريفه باللام دون الاضافة الخ فيه انه يجوز ان يكون قول الملخص ثم سهل خروجه من بطن امه بيانا للمعنى المستفاد بالنظر الى قرينتي السابق واللاحق اذ هما في بيان حال الانسان لا بيان اللفظ السبيل المطلق بالنظر الى مفهومه المطلق في نفسه ومعلوم ان خصوص السبيل بالقرينة لا ينافي عمومه بالنظر الى مفهومه وترك الاضافة في لفظه والحاصل ان السبيل وان كان خاصا بالانسان بقرينة السابق واللاحق كما مر مزجية تعريفه باللام وترك اضافته الى الانسان اشعر بالنظر الى نفس اللفظ والمفهوم ان السبيل عام وتيسيره نعمة عامة لا تخص الانسان فتظهر بما ذكرنا سقوطه قوله فقوله وتعريفه باللام دون الاضافة للاشعار

كما هو المستفاد من قول الملخص خصوصا

بانه سبيل عام مخصوص بالتوجيه الثاني ولا يهم وظهر ايضا ان ما يوهم قول الملخص وفيه
على المعنى الاخير في محرّرة المجدير لا يخص توجيها اذ لو خص لما ترك ان يقال
على المعنى الاخير او على التوجيه الثاني كما لم يترك في بيان الايجاء ان سبيل الشر ليس
سبيله بل الى توضيح ان بين السبيل الغير المضاف الى ضمير الانسان وبين السبيل المضاف
اليه فرقا اذ الاول سبيل عام لم يتقيد بكونه سبيل الانسان في نفس الامر بمعنى كونه سبيلا لا يقا
في نفس الامر فيصح ان يكون سبيله اللايق به في نفس الامر وان لا يكون سبيله اللايق به في نفس
الامر لكن وقع فيه لضلاله والثاني اى السبيل المضاف الى ضمير الانسان خاص به
متقيد بكونه سبيلا لا يقا به في نفس الامر لا يصح كونه سبيلا وقع فيه لضلاله فاذا عرف السبيل
وتركت اضافة الى ضمير الانسان عم السبيل سبيل الانسان وغير سبيله وبما قررنا سقط
ما اورده بعض الافاضل بقوله وفيه ان كل ما يسلكه الانسان فهو احد سبيل الخير والشر فهو
سبيله ونفى ان يكون سبيل الشر مجرد دعوى او المراد والله تعالى اعلم لم يتعرض من اول المعنى
الذى ذكره الملخص ابلغ في افادة استغراق النفى المناسب لمقام بيان تقصيرات الانسان
وايضا هو المناسب لوضع كلمة لما اذ هي لافادة استغراق النفى الى زمان التفاه الكلام
على المخاطب جميع ما امره اى كل واحد منه فيكون لما يقض ما امره رفعا للايجاب
الكلى وهو سلب جزئى بمنزلة لما يقض الانسان بعض امر ولما كان عدم قضاء بعض
ما امر عاما شاملا لكل فرد من الانسان قال المخبر ويكون المعنى احاطة التقصير في الجملة
بالانسان ببعض انه لا يخلو عن تقصير ما فرد منه فلا احتياج في هذا الوجه الى تخصيص الانسان
كما في الوجه الاول ثم الظاهر ان المخبر جعل كون المراد بما امره جميع ما امره مرادا بالملخص وجعل
كون المراد شيأ مما امره على السلب الكلى المتعلق بما امره تاويلا من عنده ثم فرع على
تاويله كون الكلام في الانسان البالغ في الاول وفرع عليه كون الظاهر غير الضمير وفي كل
من هذه بحث اما الاول والثاني فان كلام الملخص يساعد الاول بل يحتمل الثاني
بان يصرف النفى الى قوله لم يقض بعد الى كلمة ما ومنشأ ابائه فرد افراد ابوهم النفى
في الاول ولا مانع من عدم ذكر ما امره في جانب التعليل اذ المراد اذ لا يخلو احد عن تقصير

فيما امره او يقدر فيه راجعا الى ما وكلمة ما لم يغيرها كما تقدم نعم يمكن ادعاء انصراف كلام
الملخص الى ما حمل المخبر عليه واما الثالث فلان عدم قضاء امر ما امره على السلب الكلى يقتضى
تخصيص الانسان بالانسان البالغ في الكون اذ على عدم تخصيصه يصح السلب الكلى اذ
قضاء امر الله تعالى على الوجه اللايق بقاه القدس كيف يصدر ممن كل امر ما امر به واما
الرابع فقد ظهر حاله من الثالث اذ علم منه ان الضمير في لم يقض عام كالانسان المأمور
بالنظر فعلل النكتة في وضع الظاهر وهو الانسان موضع الضمير تقوية داعى المأمور بالنظر
الى النظر فان الانسان دال على حقيقة متميزة عما الله تعالى بالعقل والادراك الكامل
عن سائر الحيوانات فالتعبير عنه بهذا الكلام الظاهر في مقام الامر بالنظر داع الى النظر
كدعوة الامر اليه بخلاف الضمير وان كان راجعا الى الانسان فانه ليس صريحا فيما ذكر
فقيه اى في وضع هذا الظاهر موضع الضمير ادماج نعمة اخرى هى نعمة العقل والفهم وقابلية
النظر والاستدلال بطريق الاشارة والتنبيه وفي كون تيسير المخرج والاماتة و
الاقبار نعما ذاتية خفاء ويزال بان النعم السابقة متعلقة بذات الانسان اولا
والنعم اللاحقة بخلافها اذ متعلق السعب ابتداء هو الماء ومتعلق الشق الارض ومتعلق
الانبات هو الحب وما عطف عليه فتكون النعم الاولى متعلقة بذات الانسان
والنعم الثانية وتلك الثانية الى الخارج فقيل النعم الخارجية وما ذكرنا كاف في النسبتين
تدبر واقتصر على الامر بالنظر الى الطعام يمكن ان يقال ان العمدة في بقاء الانسان
هو الطعام فلذا ذكر الطعام في تعداد النعم على التصريح مقدما وذكر الماء على طريق الادماج
عقيبه كانه قال المأمور بالنظر الخ وكان ان تقول ما بين بمجاز وكناية سابقا اذ
النعم الذاتية بخلقه ومستند اليه ثم اتبعه بامر الانسان بالنظر الى طعامه الذى هو النعم
الخارجية كان المقام مقام ان يسئل ويقال علمنا ان النعم الذاتية مخلوقة لله تعالى ومستندة
اليه فهل النعم الخارجية التى من جملتها الطعام بخلق الله تعالى ايضا ومستند اليه فاجيب بقوله
عز وجل انا صببنا الماء صبا الآية فعل هذا لا يحتاج في كون الجواب مؤكدا الى ما تكلفه المحشى
لان الجواب عن السبب الخاص مستدعيا مؤكدا فاحفظه مستغنيا عن التاكيد فيه

منه عفى عنه قاصر فضل عبد لا يغفل
عنه تقصيرا ما في كلام من

منه عفى عنه قاصر فضل عبد لا يغفل
عنه تقصيرا ما في كلام من

لطافة من وجوه اذ يحتمل قوله مستغنيا عن التاكيدان يكون تاكيدا لقوله فاحفظ ويحتمل
ايضا ان يكون اشارة الى ان في جعل المصدر نوعيا استغناء عن جعله تاكيدا او عملا بما
شاع من ان التاسيس خير من التاكيد ويحتمل ايضا ان يكون اشارة الى دفع ما يكاد يرد
من ان في جعل المصدر نوعيا اخراج الكلام عن الانتظام اذ نشقا ليس في قوله تعالى
شققنا الارض شقا مصدر تاكيدي ووجه الدفع ان شقا مصدر نوعي عامله شقا
لا يظهر اصل النبات والا يلزم سببا بكفافه فالمعنى امر بحفظه هنا ليجري جعل المصدر
نوعيا في قرين ما نحن فيه حتى يندفع الاشكال ويحتمل ايضا ان يكون قوله مستغنيا عن
التاكيد في معنى لا تكن من القاصرين المنكرين اذ الاحتياج الى التاكيد حالهم كما ذكر في
هذا القول على سبيل التمثيل ووجه التمثيل مشاركة العنب والزيتون والنخل للحب
في انها مخلوقة ومنتشئة عقيب اسبابها العادية كالحب فانه مخلوق ومنشئ عقيب
الصب والكراب اللذين هما سببان عاديان له ولك ان تقول ان لمن فسر التشقق بالكراب
حمل التعقيب والترتيب المستفادين من كلمة ثم على التغليب تشبيها للخلق بالكسب لكن لا
يخلو عن فائدة ونكتة باعثة فلعلها تقدير صفة الخلق في اذهان السامعين وزيادة
توضيحها لهم وجهة ان الكسب حالهم وصادر عنهم الى اخر الرقاب فيه ان هذا
التفسير والتمثيل انما يحتاج اليهما لو كان قول المص مشعرا ديبا نا للمشق اما اذا كان
بيانا لما خذ الاشتقاق لينتقل منه الى حال المشق فلا حاجة اليهما في اللام مع المنظم
كتاب في علم اللغة صنفه صاحب القاموس اولا في ستين مجلدا وجمع فيه الكتابين هما
المحكم والعباب ثم صنف القاموس وجمع فيه ما في اللامع من اللغات جميعا مع زوائد
الزوائد ومتروك الشواهد فجعل القاموس مجلدين منتخبا من ستين مجلدا وهذا ما قال
في ديباجة القاموس ولخصت كل ثلاثين سفرا في سفر وبما ذكرنا ظهر ان ما قاله بعض الافاضل
من ان صاحب القاموس جعل اللام غاية جلد وجعل كل ثمانين جلدا منه جلدا في القاموس
مخالف لما قاله الجماعة الا ان يكون ما عزي الى القاموس على ما نقله فيه لا يخفى ان الانبات
الى فيه هذا الكلام مع قوله لكن الى بمعنى على حمل المرعى على المهانة وليس بواجب حتى يحتاج الى من

اعني القاموس

الكلمات فيفرض ضمن المص بقوله لكن في القاموس الى اذ من معانيه الرعي بالكسر والمكان
والمصدر على ما في الصحاح والقاموس فليحمل على الاول اي المص حمل المرعى على الرعي بالكسر غير مرة
بل لان الباس بمعنى اللباس والاشارة الى ذلك قيد المص قوله فاكهة بالبسة بقوله تونب
للشتاء لانه على تقدير كون تونب مأخوذا من الاب بمعنى القصد يكون قول المص تونب اشارة
الى ان اطلاق الاب على الفاكهة اليابسة واردا تهامنه لان الفاكهة اليابسة تقصد للشتاء
وعلى كون تونب مأخوذا من الاب بمعنى التهيؤ يكون قول المص تونب اشارة الى ان الاطلاق
والارادة لكون الفاكهة اليابسة تهيئ للشتاء والى هذه المذكورات اشار المحشي بقوله بل لان
اليابس يقصد للشتاء ويهيئ للانتفاع به حيث وضع قوله يقصد ويهيئ موضع قول المص تونب
تفصيل له وبيان لاحتماليه فلو قال المحشي في اخر قوله فلذا قيد بقوله تونب للشتاء لكان احسن
اي يستعمون لها لفظ ان هذا الاستمتاع بمعنى الانتفاع لانه من لوازم الاستمتاع بنوعي التعليل بقوله ما لانها
تحييهم بدل حيتهم بدل من الظرف ان اريد اي يشعر التوزيع بعدم صحة ابدال يوم بوزن الصاحة
بمعنى النفخة ومن الظرف على تقدير كون المراد من الصاحة القيمة وفيها بحث اما الاول فلانه يمكن
ابدال يوم يفر الى من الصاحة بمعنى النفخة باعتبار انها مبداء الوقائع العظيمة وامور معاشة بحيث
اذا ذكرت وقد اسند اليها المجيء ينتظر السامع الى لفظ شان فيه بيان ما لما قبله بحيث ان اسناد
المجيء الى الصاحة بمعنى النفخة ليس من حيث هي هي بل لكون ما يشتمل عليه من اليوم يوم الشدة والفرار
عن الاحبين فصارت الصاحة بالة اسند اليها كلمة جاء ويوم يفر الاية كالاجمال والتفصيل كما هو
شان بدل الاشتمال عند المحققين وقد حكم البعض بتحقق بدل الاشتمال بمجرد تحقق المناسبة بغير الكلية
والبعضية بين البدل والمبدل منه كما صرح به بعض شارحي المفصل فعلى هذا الحكم والتصريح لا يحتاج
في تقرير بدل الاشتمال هنا الى ما ذكرنا ان يكفي اشتمال يوم الفرار على النفخة في المناسبة بينهما واما
في الثاني فلان زمان مجيء القيمة ان كان عبارة عن اوايل القيامة فيمكن حمل يوم الفرار عليها فيكون
البدل بدل الكل وان كان عبارة عن زمان لا يقف عند حد وهو ظرف للمجيء فكذا يوم الفرار يجوز
كونه عبارة عن زمان كذلك لكنه ظرف للفرار فيلزم ان البدل ليس بدل الكل اذا عرفت هذا فالتوزيع
ليس بلازم الا ان يدعى انه على رعاية ما هو الظاهر المتبادر لان كليهما صحيح ان اراد الصحة بحسب نفس

الكلمة

لصيغة ؟

الصيغة فمستقبلة لا تجدى وان اراد الصحة بالنظر الى الاية الكريمة او كلام المص فمعنى ادا اللام ازيد
فى المجبة من كل وام تؤخر فتأمل لعله اشارة الى الخاتمة الاتية عقيب هذا القول ويحتمل الاشارة
الى ما ذكرنا من المنع والترديد لم يرض ليكون الاب احب فجعل الياء فيه انه يجوز ان يكون قوله
بل ابويه بل من صاحبته وبنيه من قبيل الجمع بين المتناسبين للاختصار مع كون الترقى ملحوظا مع كل
واحد مما عطف فلا تكلف فى العطف ولا ورد لقوله ولا يبعد اعتراضا على المص
ولا يبعد الى اعتراض على المص بعد الحاجة الى اعتبار المجموع فى العطف على تقدير كون
الاب مبنيا للمفعول وكونه مبنى للفاعل فقوله الاب محبوب الى قوله والاب يجب ناظر الى التقدير
الاول وقوله والابن يجب الابن ناظر الى التقدير الثانى لانه يربيه الى وقوله لانه بقيته الى يتمان
لو كانت المحبة مقصورة على المحبة العارضة الكسبية واما اذا تحققت فى ضمن الخلقية ايضا فلا
وذكر للمرء تغليبى فى القاموس المرء مثلثة الميم الانسان او الرجل فالاحتياج الى ما ذكره
من التوجيهين انما هو على الثانى دون الاول كما لا يخفى فتأمل لعله اشارة الى ان الوجه
الاخير لا يخلو وجها لترك الفاء على تقدير كون المراد من الصاحبة البقية لعدم الابدال حينئذ على
ما مر منه بخلاف الوجهين الاولين فانهما يتمان ارادة النفخة والبقية منها يحتمل ان يكون
اشارة الى ان الابدال ولو بغير الشرط لا يخرج الشرط عما يستدعيه فانفا الابدال منه بمعنى اعدامه
غير مرضى بل عدم اعدامه البدل المبدل منه منصوص عليه فى معتبرات كتب النحو الا ان يبنى
الانفاء على ما نقل عن المبرد وان رتيفوه ويجوز كونه اشارة الى ان كلمة اذا متحققة هنا
للتصرف فلذا ترك الفاء ولم يجعل لف الضوء الخ من قول المص فذهب ابناطها
فى الافاق وزال اثره كونه بيانا للمعنى المراد من قوله لف ضوءها فيكون قوله لف ضوءها
بيانا لاصل المعنى فلا ان يكون اسناد كورت الى الشمس باعتبار ضوءها ويكون المراد ضوء المعنى
الكنوى عنه المشار اليه بقوله فذهب ابناطها فى الافاق وزال اثره من رفع الضوء كما
كان قوله لف بيانا لاصل المعنى على ان يكون اسناد اللف الى ذات الشمس وكان قوله يعنى رفعت
بيانا للمعنى الكنوى فيكون كلام المص فى بيان الوجهين فى معنى اللف المبنى على نظام حسن بيان
اصل المعنى فيهما وبيان المعنى الكنوى المراد عنهما فكان قول المص فذهب الخ بمنزلة قوله يعنى رفع

فتدبر

انا اراده الى اذا الشمس اى ؟

فعدم جعل لف الضوء كناية عن رفعه وعدم التصريح بالمراد للمنافسة فيها مجال وظهر
بما قررنا ان قول المص اولف ضوءها عطف على قوله لفت لا على قوله يعنى رفعت
على ما ظن لان لفت اما ان يعتبر فيه هذه الخصوصية فيغير فى الاسناد رفعت عن الخصوصية
ايضا لكونه تفسيرا له فكيف يكون اللف المسند الى الضوء مع اسناده الى الضوء تفسيرا
للف المسند الى ذات الشمس من حيث انه مسند الى ذات الشمس كما هو مقتضى العطف
على رفعت واما ان يعتبر الاسناد مطلقا ومرسلا بحيث ينتظم الاسناد الى الشمس والاسناد
الى الضوء فيكون قول المص يعنى رفعت بيانا لارادة الاسناد الى الشمس وقوله اولف
ضوءها بيانا لارادة الاسناد الى الضوء فيرد حينئذ ان المناسب ترك كلمة لف فى قوله
اولف ضوءها وان يقول بدله او رفع ضوءها او يقول او ذهب ابناط ضوءها
فى الافاق وزال اثره لان اللف المطلق الشامل للوجهين ذكر اولا ثم ذكر الوجهان فما
ذكر الوجه الاول بنفس المعنى المراد بمعنى رفعت بلا ذكر المعنى الاصلى الغير المراد فيه كذلك
ينبغى ان يذكر الوجه الثانى بنفس المعنى المراد بلا ذكر المعنى الاصلى الغير المراد فيه ثم لا يخفى
ان الوجه الثانى كما يحتمل الكناية يحتمل المجاز ايضا وفى الكشاف اى يلف ضوءها لفا
فيذهب ابناطه وانتشاره فى الافاق وهو عبارة عن ازالتها والذهاب ببيان انها
ما دامت باقية كان ضياؤها منبسطا غير ملفوف انتهى يعنى ان الشمس يلزمها ابناط
الضوء لزوما عاديا وانتفاء اللازم العادى يستلزم انتفاء ملزومه استلزاما عاديا
وبهذا كاف فى تأويل ارادة ازالة الشمس وذهابها بما من لف ضوء الشمس وما قررنا من
مراد صاحب الكشاف ظهر اندفاع ما اورده العلامة التفتازانى على صاحب الكشاف
من منع الملازمة فى قوله ما دامت باقية كان ضياؤها منبسطا غير ملفوف مستندا
بان الله تعالى قادر على حبس نورها مع بقائها وذلك لان اللزوم العادى بين
الشيئين لا يوجب امتناع الانفكاك بينهما حتى يلزم من دعوى اللزوم بين بقاء
الشمس وبين ابناط ضوئها الحكم بان يمتنع زوال ضياء الشمس منها ولا يدخل تحت
قدرة الله عز وجل فيرد عليها ما اورد فلقل ما قاله الاستاد طاب ثراه جوابا عما اورده

العلامة السعد على الكشاف هنا اذا قررناه وان كانت عبارته غير وافية به فليتنظر
كما يوهمه بيان الكشاف اشارة الى وجه عدول المص عن عبارة الكشاف فى
جواب السؤال عن ارتفاع الشمس بانه على الابتداء او على الفاعلية حيث قال فيه على
الفاعلية رافعها فعل مضمر يفسره كورت لان اذا يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط انتهى
فالحكم بكون الرفع على الفاعلية بلا ذكر الاولوية يوهم الوجوب واما قال يوهمه لان
عدم ذكر الاولوية والرجحان صريحا لا يدل على عدم ارادتها بل ما ذكره الكشاف فى
التعليل من ان اذا يطلب الفعل دون ان يقول يوجب او يقتضى او ما يؤدى مؤديها
بل قوله لما فيه من معنى الشرط من امارات ارادة الاولوية ولذلك جعل المص تعليل
صاحب الكشاف تعليلا للاولوية فى عبارته فتامل لعله اشارة الى ان احتمال
الانقضاض يقيم لاحتمال الالقاء عن الفلك واحتمال الاظلام يقيم لاحتمال لف الضوء
باعتبار نفس المفهوم على تقدير كون لف الضوء كناية عن رفعه لكن المعنى الاول للف
لم يقيم فلو عكس المص الترتيب فى احتمال الانقضاض والاظلام لكان اوفق بترتيب
لف الضوء والالقاء عن الفلك لما رأى لها قيد به رعاية لاشتهاره فى كتب
اللغة فى الامثال المعطلة فلعل المص ترك التقييد به رعاية لمناسبة مقام التهويل
ويساعد كلام بعض من اهل التفسير تدبر ثم يجمع من كل جانب فى كلمة ثم اشعار
بان قوال المص من كل جانب ماخوذ من كون الجمع فى الاية اثر البعث فكما ان البعث
من كل جانب كذلك كان اثره اعنى الجمع من كل جانب ويجوز ان يكون التقييد به اخذا
من قراءة التشديد ليحصل كمال الموافقة بين معنى القراءتين فالمعنى واحد لكونه
بيان حال الحوت يوم القيمة بخلاف ومايذكر فى الاحتمال الاخير فان المعانى
الثلثة كل وقت على ما قرره ولم يرد الا من ذوات المعانى الثلثة واحد وحوط
معناه افقرتهم السنة فى الاساس اجحف بهم الدهر واجتحفهم استاصلهم
فلو جعل الاجتياف منه كان اشبه بتفسير حضرت بابيت من جعل الاجتياف عبارة عن الاقفار
وان كان الاقفار بمعنى كسر فقال الظهر بمعنى الاهلاك ويمكن ان يراد الاجتياف

بطريق التاويل والاخلاص عن
ما يرفع ما اعترض السعد من مسئلة

ان ليس فى المعنى ما يقتضى
الرفع والنصب على الاولوية

بالامكان لان فيه تخصيص النفوس بذوات الخصوم لكن تعقب تزويج النفوس بذكر سؤال
المؤودة ربما يعينه بالنسبة الى التوزيع على ما هو ظاهر امواتهم والافكل من خشية
الاملاق والخوف العادى يمكن ان يوجد فى كل من الفقير والغنى كما ذكره الاستاد طاب ثراه
فان قلت سؤال الى فيه ان هذا السؤال والجواب كل منهما مبنى على ان التبكيت
والالزام يحصل من كلام المسئول عنها فهو مدار التبكيت ومبناه وهذا مع كونه موافقا
لظاهر تعليق المص التبكيت بالسؤال غير محتاج اليه اذ التبكيت يحصل بنفس السؤال للمؤودة
وان لم تعلم ازنبة الجناية الى المجنى عليه بمجرد الجانى بعث لها على التفكر فى حال نفسه
وحال الجانى عليه وعلى اطلاعه على انه المستحق بكل نكال وان صاحبه يغلب عليه ويأخذ حقه
منه بهذا السؤال كما ذكره العلامة السعد لان معبود النصارى اذا اعترف
بانهم يعتقدون عليه حين اتخذوه معبودا فاتر موا تصديقه فى كل ما اخبره فاذا اعترف
الى فلا يجب بتبكيت القائل ان لم يوجد منه سابقا اعتماد على المقبولة المسئول
عنها بحيث يلزم عليه تصديقه فى كل ما اخبرت حتى يستشهد به عليه اذ بالاستناد
التنوير والايضاح بالتنظير لما هو المتعارف منه اعنى الاستدلال حتى يرد عليه ان
ليس فى كلام المص ما يدل على الاستشهاد قلت المقبولة المغال منع لقوله واما جواب
المقبولة بانها بريئة من الذنب فلا يوجب التبكيت حاصله انه ان اردت ان جواب
المقبولة بانها بريئة من الذنب لا يوجب تبكيت القائل فسلم لكنه لا يجدى وان اردت
ان جوابها بانها بريئة من الذنب قائله بانها من اطفال لم تكلف لا يوجب التبكيت فلم
كيف وهذا غاية التبكيت فلكونه منعا لا يرد عليه ان لكون جوابها من ما ذكر من الامور
الاخروية المغايبة الى النقل فما لم يتحقق النقل لا يقبل ما ذكر فان قيل احالة المؤودة حال
وجود زينة وعدية الى علم الله سبحانه تبكيت عظيم لوائد كما احال عيسى عليه السلام بقوله ان
كنت قلته فقد علمته فلم لم يعترض له المحشى فى الجواب فنقول ان الله سبحانه وتعالى عامل
فى فصل الخصومات التى يظهرها بين عباده يوم القيمة بما يتعاملون به ويتعارفون
فيما بينهم من الحجج المبينة والاجوبة المسكتة بلا احالة الى علمه المحيط فقط اظهارا لكمال عدله

وان لم يكن قائله بانها بريئة من الذنب
وعلى المقبولة لانها خاصة بانها بريئة من الذنب

بالامكان

والزاما لهم بالمعارفة فيما بينهم بحيث لا يسبق لاحد كلام واما احالته عليه السلام
على علم الله تعالى فالالزام حاصل قبلها بقوله سبحانك ما يكون لي ان اقول ما ليس لي بحق كما قرره
الخ بقوله لان معبود النصارى اذا عرف بانه برئ عن ان يعبد وان عبادتهم
له باطل لا محالة يلزمهم البطلان لتوبيخ قائلها توضيحه ان مقتضى الظاهر السؤال
عن الجاني وهو الوائد لكن وضع السؤال عن الموؤدة موضع السؤال عن الوائد اشارة
الى ايماء ان احدهما هو الاخر بقرب واتصال بينهما فيستقل الذهن في المقام الخطابي
الى ان الوائد اوقع على نفسه تلك الجناية فيحصل منه توبيخ الوائد بانه ارتكب مثلها
ولا يبعد ان يقال الى لا يخفى انه مع كونه تكلفا بعيدا يمكن بناء عليه ان يقال في كل موضع
لم يوجد فيه صريح النفي اذا وقعت النكرة فيه انها تعم لامكان ارجاع الاثبات الى
النفي مع عدم صحته وهو مستكره عند علماء النحو استدلوا عليه بان القسم لو تعدد
لا قتضى كل واحد جوابا على حدة فان قلنا بان الجواب المذكور للقسم واحد وهو جواب
القسم الاخر المحذوف استغنا بالجواب المذكور فالحذف خلاف الاصل وان قلنا بان
الجواب المذكور الواحد جواب لكل قسم مع كون كل من القسم مستقلا طالبا لجواب على
حدة فهو ايضا خلاف الاصل فلزم ان القسم واحد فكفاه جواب واحد وكون القسم به
متعدد لا يقتضي تعدد الجواب اذ الطالب للجواب هو القسم لا المقسم به وبهذا
الاستدلال لاحظه المحشي في شرحه على الكافية واستدلوا عليه ايضا بان حمل الكلام على ما ثبت
دون ما لم يثبت في كلام العرب ذكر القسم والعطف صريحا على المقسم به يقال بالله فالله لافعلن
وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا يقال اقسم بالله واقسم بالنبي لافعلن واراد المحشي معلما
النحو سيبويه والخليل ومن تبعهما وبعض النحويين بجوزه اي تعدد القسم مع وحدة الجواب
والحال مقدرة اي دفعا لما يورد على جعل قوله تعالى اذا عسعس تقييدا للمقسم به بالتقدير
المذكور وهو قوله اي اقسم بالليل كائنا اذا عسعس تقرير لابراد ان العامل في كائنا
هو اقسم لا غير فيكون الاقسام في حال كون الليل معسعسا فلزم الحذف واذا القسم انما يكون

وقت

وقت القاء المقسم عليه لا حتراضيا عنه لانه انشاء وتقرير الدفع انه انما يلزم الحذف لو جعل
كائنا حال محققة من الليل واما اذا جعل حالا مقدرة فلا يلزم الحذف واذ يكون الليل معسعسا
وان تراخى عن وقت الاقسام لكن مقدرية في وقت القاء المقسم عليه ولو جعل اذا
مجرد ا عن الظرفية اي ولو قيل على تقدير تقييد المقسم به اي اقسم بالليل الكائن اذا عسعس
على ان يكون الكائن بمعنى الاستقبال او بمعناه المطلق الحاوي عن الزمان على ما سواصل وضعه
صفة الليل لكان اولى معنا وان جوز صاحب اللباب قال الرضي انما لم اعثر له
على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون الآية
فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان القاء بنا بقوله او ادبر على امتناع
استعمال المشترك في معنييه فيه ان المحض من الشافعية وهم يجوزون عقلا ولغة استعمال
اللفظ المشترك في معنييه الغير المتضادين فصاعدا وكذا يجوزون عقلا استعماله في معنييه
المتضادين فصاعدا اذا امكن الجمع في اطلاق واحد كما اذا قيل اقرأت الهندات وارادت
من القرء الطهر بالنسبة الى احديهما والحيض بالنسبة الى الاخرى وما نحن فيه مما يمكن الجمع بين
معنيي المشترك المتضادين في اطلاق واحد لان الاقسام يتعلق باقبال الظلام وادباره
معانع لا يجزمون بجواز الجمع في امثال ما نحن فيه لغة فيقولون جائز عقلا غير معلوم لغة
اذا عرفت ما قلنا ظهر لك ان قوله بقوله او ادبر على امتناع استعمال اللفظ
المشترك في معنييه ليس بشيء وظهر لك ايضا سقوط قوله ومن جوز فلا نسلم ان يجعلها
اذا لجمع بين المعنيين المتضادين اللذين يمكن الجمع بينهما في اطلاق واحد كما فيما نحن
فيه لما لم يعلم جوازه ولا جوازه لغة فبحجر د جوازه العقلي كيف يلزم حمل كلام الله
تعالى عليه ايضا وكيف يكون اكدية القسم وجها داعيا الى نسبة الجمع ولو سلم فلم
لا يجوز ان يكون كلمة او في كلام المحض لمنع الخلق فيجوز الجمع على قول المحض ويحصل ما هو
الاسب اعني الجمع ولا يلزم على المحض ما لا ينبغي من التنبيه على خلاف مذهبه وهو امتناع
الجمع بين معنيي المشترك ويحصل استيفا واحتمالات المعنى لقوله تعالى اذا عسعس فالمحض
ان ليس مقصودا المحض من الترديد التنبيه على الامتناع المذكور لكن الترديد

كما اعترف فيه المحشي حيث قال ومن جوز فلا نسلم
ان يجعلها لانه يجعل الى آخره منه

المراد بشعر بعدم الخ السند راكل من قوله بنه بقوله اوادبر الخ وتوطئة لبيان وجه التردد بقوله

فوجهه الخ ولا يستعمل المشترك بدون قرينة ان المشترك اذا صح استعماله في كل واحد من

معنييه بحسب موارده لا يحتاج الى قرينة كما فيما نحن فيه فعلى هذا لا حاجة في توجيه التردد الى

قوله لنجز المفسر عن الاطلاق على القرينة اذ هذا القول مبني على وجود القرينة وليس هو في

الواقع لكنه انما تظهر للمفسر وقد ذكرنا انها غير لازمة على تقدير صحة استعماله في كل واحد من معنييه

ولا يبعد ان اشارة الى القرينة وان لا يجز عن الاطلاق عليها ولا يخفى ان سوق

كلامه على ان التردد لعدم ظهور القرينة وعدم ظهور القرينة لنجز عن الاطلاع عليها

فاذا وجدت القرينة انتفى التردد فلا وجه لتردد المص وفيه انه انما لا يتوجه تردد

المص وجه انا لم توجد قرينة على كون القسم بالليل وقت ادبار ظلامه وهي موجودة از

وقت ادبار الظلام ووقت اقبال ضوء الصبح متقارنان في الواقع ونفس الامر

ومفهم بهما في قوله تعالى والليل اذا ادبر والصبح اذا اسفر فتدان التقارنان الواقعي

يكونان قرينتين على ارادة الليل وقت ادبار ظلامه فظهران لمتردد المص وجها لوجود

قرينة كل واحد من معنيي المشترك جعل التنفس عبارة عن الاضاءة الى الظاهر

هذا الجعل بطريق الكناية المبنية على الاستعارة حيث جعل الروح والنسيم تنفسا واقبال الصبح

عند اقباله تنفسا وهذا التنفس يلزم الاضاءة فكانت معنى كنويا للتنفس

ويحتمل ان يكون التنفس الى وهذا كما قال معنى لغويا للتنفس فمقابلة هذا الاحتمال للجعل المذكور

يكون المعنى الاول كنويا والمعنى الثاني لغويا والاظهر ان الضمير الاظهر غير مستقيم

كيف وسياق الايات الكريمة الى اخر السورة اشد موافقة لما ذكره المص ولذا نرى

المعتبرات متفقة عليه قال في الصحاح استشهد على الوجه الثاني وتمهيد لقوله

ولا يبعد الى وهو يبعد ان يقال الى وعلى هذا يكون بمعنى في شرف ورتبة كما

هو بمعناه على ما فسره المص بلا ان الميم اصلية تحقيقا في تغيير المص وتوصلا على تاويل

المخبر بقوله ولا يبعد واما التاويل السابق الذي ذكره المخبر اولا بقوله او هو من الكون

فلم يلاحظ فيه اصالة الميم اصلا بل هو مبني على عدمها ولهذا تعرض له لاجل التعرض

لما افاده قوله وهو يبعد الخ

وسيق القسم به سورة الواقعة وهكم عليه بانه قسم

فاسدة اهو قطعا

عظيم

لم

يشعر به لفظ عبارة

مراد المص تعرض للاحتمال فيه دون قوله تعالى عند ذي العرش فيه انه يوهم ان قول صاحب الكشاف

في ثم محل للتعرض دون قوله في عند مع انه ايضا محل للتعرض لانه كما خص ظرفية ثم بما قبله كذلك

خص ظرفية عند بما بعده حيث قال لما كانت حال المكانة على حسب حال المكن قال عند ذي

العرش ليدل على عظم منزلته ومكانته انتهى فكان صاحب الكشاف لم يتعرض لظرفية عند بما

قبله لان ظرفية ما بعده ابلغ في الغاية واظهر في اظهار عظم المنزلة والمكانة لجبريل عليه السلام

فتخصيص صاحب الكشاف ظرفية عند بما بعده له وجه وجيه اذ يحصل بها المعنى اللطيف بخلاف

تخصيصه ظرفية ثم بما قبله فان في ظرفية ما بعده وجها وجيها ومعنى لطيفا ايضا فلم يكن

تخصيصه الاول محلا لتعرض المص عليه بخلاف تخصيصه الثاني فلذا تعرض عليه ثم المستفاد

من قوله ولهذا تعرض للاحتمال فيه دون قوله عند ذي العرش هو انه ايضا محتمل مثله انه لو لم يكن

مراد المص التعرض على الكشاف بل بيان الاحتمال لتعرض لاحتمال ظرفية عند بما قبله وبما بعده

كما تعرض لاحتمال ظرفية ثم ويرد عليه منع الملازمة مستندا بان ترك بعض الاحتمالات يجوز

ان يكون لوجوهية بخلاف سائر الاحتمالات مع ان كون المص في صدد بيان الاحتمالات لا في صدد

التعرض على صاحب الكشاف يشعر بان نفي الجنون الى قيل فيه ان عبارة المص موهمة

ان فضيلة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يعتد بها بل اقتصر على نفي الجنون كما عد فضائل جبريل

عليه السلام بعد نفي الافتراء فما هو المفهوم من العبارة ان نفي الجنون في مقابلة نفي الافتراء

والمقابل باوصاف جبريل عليه السلام اوصاف النبي عليه السلام كما مر ذكره انتهى اقول

في نكوص العبارة واضحة فيما ذكر مناقشة وانما العبارة الواضحة فيما ذكر عد فضائل جبريل

ولم يعد فضائل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جزاء ولا كل اوما يؤدي مؤداه في الدلالة على عدم

فضائل النبي عليه السلام ثم لو قال المص عد فضائل جبريل بعد نفي الافتراء واقتصر على نفي الجنون

عن النبي عليه السلام لكان لادعاء الوضوح المذكور في الجملة وجه لكن فرق بين ذكر هذا القيد

اعني بعد نفي الافتراء وبين عدم ذكره وان فهم من سابق الاية والوضوح المذكور لو كان

لكان في الذكر لا في عدم الذكر على ان حمل كلام المستدل على انه ترك فضيلة النبي عليه السلام

بمناسب اذ ظهور وجه الاستدلال فيما اذا ذكر فضيلتها وتفاوتا رجحا وكثرة اما اذا ذكرت

احدیهما وترکت الاخری رأسا فیجوز ان یوصف بالفضیلة المزکوة رجحانا او نزهة فلا یظهر وجه الاستدلال
فلیتأمل ثم وجه القول بالاستدراک دون الدلالة انه یمکن للمستدل ان یقول اعد فضائل جبریل واقتصر علی
نفی الجنون وان لم یکن نفی الجنون فی مقابلة اوصاف جبریل علیه السلام بل کان مقابلا للحکم بأنه
قول رسول کریم ان یجوز ان یکون مراد الاستدلال مجرد العدو الاقتصار فی سیاق واحد بلا نظر
الی کون احدهما مقابلا للاخر لکن لا یخفی علی الفطن العارف باسالیب الکلام ان قوله تعالی
وما صاحبکم بمجنون فی مقابلة اوصاف جبریل وانه فرق بین کون المقابل للسابق وما صاحبکم بمجنون
کما فی الایة الکریمة وبین کونه مروی الصاحب غیر قول صادر عنه لمجنون اذ ظاهر ان الاول مقابلة
الرسول بالوصف بالرسول بالوصف وهو العقل والثانی مقابلة القول بالقول فتظهر بهذا
ضعف قوله وما هو فی مقابلة اوصاف جبریل وصفه بالصاحب وکذا ضعف قوله والتصحیح الخ
کیف ولا یزعم احد ان لا فضل له الا انه صاحبهم الموافق لما ذکره المصنف فی تقریر الاستدلال
ان یقول فی السند کیف ولا یزعم احد ان لا فضل له الا کون الجنون منتفیا عنه لکنه اجری قوله
کیف ولا یزعم احد الخ علی وفق ما اختاره فی القول السابق من ان الوصف المقابل بالوصاف
جبریل هو الوصف بالصاحب لا نفی الجنون بارشاد اضافة الصاحب لا یخفی ما
فی اختیار الارشاد فی ذکر الصاحب واعتبار الاستدعاء المشتق من الدعوة فی الاحتمال
الاخیر وقوله تعالی فاین تذهبون من حسن الانتظام لکن الارشاد بالنظر الی الظاهر یفطن الصاحب
فی بادی الرأی وهذا کاف فی اصل احتمال کون الخطاب للمؤمنین واما رجحان الاحتمال
فلم یتعرض الخ فلا یرد علیه ما اورده بعض الافاضل ان الاضافة لا یرشد الی کون الخطاب
للمؤمنین کیف وقد قال المص فی سورة النجم عند قوله تعالی ما ضل صاحبکم وما غوی لقریش
انتهی بؤید ما قلنا قول الخ فی الاحتمال الاخیر بالاستدعاء قوله فاین تذهبون اذ الارشاد
الی الشیء فی مقابلة الاستدعاء الی خلاف ذلک الشیء مما یصح الاحتمال ویکفی فیه تفیه
لا یسعه المقام اذ لا یخفی ان قوله تعالی فاین تذهبون لیس طلبا ان یفعلوا بل هو توبیخ
علی انهم سائرون بطریق تشبیه حال خروجهم عن الحق مع کمال وضوحه بحال الائه العقلیة والنقلیة
بحال من خرج عن طریق الجادة مع وضوحها وحسوسیتها فاستقل فی الاولین ما یستقل فی الاخرین

علی

علی ان ابن مالک وجماعة الخ فی کلام المصنف ما یخالف ما ذکره فی شرح الکافیة مع ما علق علیه فلیتأمل

علی الاستعادة التمثیلیة اعنی القرآن هذا التفسیر یحتمل اظهریة ارجاع الضمیر فی قوله تعالی
انه لقول رسول کریم الی الاخبار عن الحشر علی ما سبق منه ولیس تقلیبا للعاقل علی غیره
لان الذکور والتذکیر یدل علی کونه متعلقا عاما عاقلا لا مقتضی لاعتبار التقلیب فی ذلک
المتعلق بخلاف الربوبیة فانها تدل علی تعمیم المتعلق بالتقلیب اشارة الی ان البدل
من شاء وجه الاشارة عدم ذکر الجار فی العالمین بان یقول وابدالهن للعالمین ووجه
القول بالاشارة انه یحتمل ان یکون عدم ذکر الجار لجر المجرور جاره الیه والسیاق الذی ضم
منه الیه لعدم دخول الجار فی البدل الا انه لا یتذکر من لا یشأ مرتبط بقوله مع ان
تذکیره للعالمین کلهم ودفع توهم المنافات بین عدم تذکر من لا یشأ الاستقامة وبین کون
القرآن تذکیرا للکل اذ التذکیر غیر التذکر فعدم تذکر البعض لا ینافی التذکیر الکل ولک
ان تجعل البدل بدل الکل لا یخفی علی عالم انه لا یناسب عموم العالم وانه محل الداعی ولهذا صدره
بقوله ولک ان تجعل الخ لداعی نفی الحال لقائل ان یقول لما عدل عن الخطاب الی الاهل
الضلال بقوله تعالی فاین تذهبون الی ان القرآن ذکر للعالمین ثم خص العالمین بطریق
البدل المستفعول بالتذکر وهم الذین شاؤا الاستقامة بقوله تعالی لمن شاء منکم ان یستقیم
ثم ذکر بلا فصل قوله تعالی وما تشاؤن اقتضی هذا السیاق واتصال المشیتین المفهومتین
من قوله تعالی لمن شاء منکم ان یستقیم وما تشاؤن جعل الخطاب للشانی لانه ذکر به
من الداعی عن نفی الحال اذ الافعال قد یجرد عن الزمان فی القرآن وعاقرنا الحل الاشکال
فی الظرفیة من غیر حاجة الی حمل الاستثناء علی الانقطاع کما التزمه البعض فی دفع الاشکال
لا بوقت مشیة الله تعالی استقامتهم اذ لو کان مشیتهم معلقة بوقت مشیة الله
تعالی استقامتهم کانت استقامتهم لازمة غیر منفکة عن مشیتهم الاستقامة لان هذه
المشیة انما توجد بعد مشیة الله تعالی استقامتهم للتعلیق المفروض لکن استقامتهم للتعلیق
المفروض لکن استقامتهم لیست لازمة لمشیتهم الاستقامة اذ قد توجد مشیتهم الاستقامة
ولا توجد الاستقامة فاذا کان الحال کذلک لا یلزم مشیتهم الاستقامة معلقة بوقت
مشیة الله تعالی استقامتهم بل ما یلزم معلقا بهذا الوقت هو استقامتهم کما یأتی فی القول

ان ابدل منهم قرینة خطاب وانت خبیر بان التناسب الاتحاد فی الحال وحکم الاستقامة مع ما علق علیه لا فی قرینة خطاب

الاحق ولا يخفى على من تتبع ان تقدير المشية يوافق مذهب الاشاعرة وتقدير الاستقامة
بالمعنى المذكور كما ذكره بقوله ولك ان تقدر الاستقامة يوافق مذهب الماتريدية فالاولى
ان يشير المحشي الى اختلاف المذهبين والى ان المص ابا دبتقدير المشية الاشارة الى مذهب

فهو المستقل باستقامتكم اذ مشيتكم موقوفة على مشيته تعالى وكذا استقامتكم موقوفة
على مشيته تعالى وكذا استقامتكم موقوفة على مشيته تعالى فارادة العبد وكذا مراده موقوفان
على ارادة الله تعالى فهو المستقل الى هذا مراده في بيان وجه تفرع قول المص فله الفضل والحق
عليكم باستقامتكم على ما قبله ويرد عليه ان قوله وبعد ما شئتم الاستقامة انما تحقق بمشية
استقامتكم لم يوجد في كلام المص في جانب المفرع عليه فيجاب بانه وان لم يذكر في جانب
المفرع عليه لكنه امر مسلم مفروغ عنه مشهور بين الاشاعرة فشهرته في قوة ذكره وبانه
لما ذكر في جانب المفرع عليه ان مشية العبد التي هي وسيلة للاستقامة التي هي الحق بالذات
وبالاصالة لما توقف تحققه على مشيته تعالى كما ذهب اليه الاشاعرة كان تحقق الاستقامة
التي هي مقصودة بالذات وبالاصالة موقوفا على مشيته الله تعالى ايا ما بالطريق الاولى
فلو تحقق الاستقامة اولى بالتوقف من المذكور بعد ذكر الم ثم لا يخفى ان قوله تعالى وما تشاؤن
الا ان يشاء الله رب العالمين ورد في مقام الامتنان واظهار النعمة والايذان المص
بقوله فله الفضل والحق عليكم باستقامتكم وقرره المحشي على مذهب الاشاعرة ووفق مراد المص
كما سمعت والمحشي في القول السابق اشار الى مذهب الماتريدية بتقدير الاستقامة وبيان
معناه كما مر فلو قرر ايضا كون الاية الكريمة في مقام الامتنان واظهار النعمة على وفق
مذهب الماتريدية بان يقول مثلا في آخر القول ولك ان تقول فله الفضل والحق عليكم
باستقامتكم لان مشيتكم الاستقامة لا تنفع عالما بشأ الله تعالى استقامتكم وان شئت قلت
الى هذا قولكم وخلقها فيكم فهو المستقل بالخلق والايجاد الى آخر قال لكان انسب وانم تأمل

اذا خذ الا بفظ حكم اكثري كما لكن فلا يرد عليه بعض الكلمات الآتي لم يحفظ فيها الخروج
بتمامها كما هو قضية قولهم لا حول ولا قوة الا بالله وغيرها وامامن افراد ان يراد على الحكم المذكور
بالحوقلة فكما يجاب بما قلنا من ان الحكم اكثري يجاب ايضا بان الحوقلة لم يجوز ان يتفوه

ورد في الكلمة الاولى بتمامها محفوظة فيها الا انه عرض لها التصحيف وهو الحوقلة مرنشية
او تركة اختلفت نسخ المص فاقتى بعضها مرنشة بضم السين وتشديد النون وفي بعضها
مرنشية بفتح السين وتشديد الياء وهي النسخة الثانية نسخة المحشي لكن المص ذكر
في سورة القصص عند تفسير قوله تعالى ينبؤ الانسان يومئذ بما قدم واخر بما قدم من عمل
عمله وبما اخر من لم يعمل او بما قدم من عمل عمله وبما اخر من سنة حسنة او سيئة عمل بها بعده
او بما قدم من مال تصدق به وبما اخر مخلفه او بما اول عمله واخره والنسخة الاولى منطبقة
على الوجه الثاني مما ذكره المص في سورة المذكورة انطباقا واضحا والنسخة الثانية
لا يتضح انطباقها على وجه من الوجوه المذكورة نعم يمكن تطبيقها على الوجه الاول بتكلف
فعليك بالنسخة الاولى او الاثبات بمعنى الدلالة على الثبوت كما يقال هذا الدليل
مثبت لهذا المدعى بمعنى انه دال عليه يصح جعلها موصولة اسمية كما انها تكون
شرطية فان تكن موصولة مبتدأ اى ما شأ من التركيب ركبك فيه وتصح ان تكون موصوفة
مفعولا مطلقا اى تركيبا شاء ركبك فقوله مبتدأ وناظر الى الموصولية وقوله مفعولا
مطلقا ناظر الى الوصفية على ما يشير اليه تقريره وقوله ح اشارة الى الوجوه الثلثة
من الشرطية والموصولية والموصوفية انما يتم لو خص الحوقلة انه لم يجوز ان يراد
الجزاء على الاطلاق ويعتبر امر السببية بالقياس الى احد نوعيه وهو جزاء السيئة ويكون
ذكر تكذيبهم الجزاء على الاطلاق لانهم في الواقع كذلك لان كلا من نوعي الجزاء المطلق
له مدخل في امر السببية فعلى هذا ردد تكذيبهم بقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي
جحيم وان دل على عموم تكذيبهم لا بعض شيء من التقديرين فاحفظه يجوز ان يكون
تعليل لقوله لا يتسبب عن افعالهم ولقوله ولا يكون سببا لانكارهم فتعليله للاول ناظر الى ما
ذكره المص وتعليله للثاني ناظر الى ما ذكره المحشي وخلاصة التعليلين ان المسبب لا يجامع
ضد سببه كما ان السبب لا يجامع ضد مسببه فالاقرار بالكرم ان كان سببا لتكذيب
جزاء الحسنات كما ذكره المص يلزم ان لا يوجد مع اعتراف جزائها لكنه يوجد وان كان
سببا لتكذيبه كما ذكره المحشي يلزم ان لا يوجد ايضا مع الاعتراف المذكور لكنه يوجد ايضا

فعلم ان الاعتراف بالكرم ليس سببا لتكذيب جزاء الحسنات ولا سببا له ورد تكذيبهم
بقولها تتمة ما قبله من الاعتراض لتخصيص الاعتراض وزيدته ان كلا من التقديرين موقوف
على تخصيص الدين بجزاء السيئة وهذا التخصيص ينافيه عموم التكذيب المستفاد من قوله
عز وجل ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم اذ هذا عموم يدل على عموم الدين الذي
كذبوه وانت خبير بما عرفت سابقا من ان اطلاق الجزاء لكون الواقع هو المطلق لا ينافي
اعتبار السيئة في احد نوعيه وان رد تكذيبهم رد اعما يكون تكذيبهم عاما في الواقع وانذر اي
تكذيب جزاء السيئة الذي هو سبب اوسبب للاغترار بالكرم تحت ذلك العام فلا
ينافي عموم رد تكذيبهم وعموم تكذيبهم سببية خصوص احد نوعي التكذيب العام على ما اشرنا
اليه سابقا فلا يخفى عليك انه لا يجب جعل قوله تعالى ان الابرار اله الى رد تكذيبهم حتى يستفاد
منه عموم الرد عموم التكذيب المردود بل هذا القول منه عز وجل بيان لما يكتسبون لاجله كما
قال المص فلا ينافي خصوص تكذيبهم والاولى انه اضراب الى وجه الاولوية خلوة
عن اعتراض اعني تخصيص الدين بجزاء السيئة مع دلالة قوله عز وجل ان الابرار الاية على تمام
ومناسبة لما قبله باعتبار ما تضمنه وهو فتوخ العمل اذ ما قبله علمت نفس ما قدمت واخرت
ولم يعتبر المص هذا المتضمن في بيان معنى قوله تعالى ما غرك بربك الكريم حتى يظهر المناسبة وبين
ما قبله بعلة قال فالاولى الاشارة الى توجيه ما ذكره المص والمخلص من التقديرين بما اشرنا اليه
من الوجهين اذ عرفت انفا ان وجه اولوية ما ذكره المص خلوة عن اعتراضه السابق ومناسبة
لما قبله ومعلوم ان مبنى اعتراضه السابق على وجوب تخصيص الدين في قوله تعالى بل تكذبون بالدين
بجزاء السيئة وعلى كون قوله تعالى ان الابرار اله رد التكذيبهم وقد عرفت ان لا وجوب
الى حمل قوله تعالى ان الابرار على انه رد لتكذيبهم على ما فصلناه واما مناسبة ما ذكره المص في بيان
معنى ما غرك بربك عز قوله اي شيء خدعك وجراك على عصيانه بما قبله فلكون الجزاء على العصيان
علة تامة لتاخير العمل وغيره وهذا كاف في المناسبة لقائل ان يقول ما ذكره المص في بيان المعنى
اعم وادل مناسبة لما قبله ان المفهوم المتبادر من ما غرك الشمول لكل معصية بجزاء اغلبية
الاغلبة او ما قبله من قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت جميع في عموم العلم لكل من الخير والشر

ذكله ما في ما قدمت واخرت عامة وتعلق العلم في الواقع وتعلق الامر عام ايضا لكل من الخير
والشر فلا يعدل عن رعاية هذين العمومين بتخصيص كلمة ما وكذا التعلق ولا يعدل عن شمول ما غرك
لجميع المعاصي الى تخصيصه بمعصيان تاخير العمل حتى يتوجه المقصود منه يا ٠٠ واذا تمهد ظهر لك ان قوله
تعالى ما قدمت واخرت وكذا قوله تعالى ما غرك بربك محله بعد تقدير اعتبار المخلص المتضمن لوجعل قوله
فتقديمه عام بدل قوله فتوخ العمل وجعل الاخر اعم من المعاصي الشديدة الى شتم الكهان
انسب بما جعله اولى واحسن منه وخاليا عن اعتراضه عن سوء العمل ففيه مجاز في العذاب
الاخروي ولا يجامع من العذاب الاخروي نافيه والاحسن لعدم وجه الاحسنية
ان اداة التاكيد بناسب رد الانكار ومفاد الجملتين كون الابرار والفجار مجزيين فيستفاد
من المجموع كون الكلام رد الانكار الجزاء وتكذيبه ونقائل ان يقول لما افاد قوله عز وجل
وان عليكم لحافظين كراما كاتبين رد التكذيبهم كما اشار اليه المص بقوله تحقيق لما يكذبون به
وافاد قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم بيان ما يكتبون لاجله كان جعل كل
من الايتين ناظرا الى قرينه احسن وان تضمنت الاية الثانية الرد ايضا واما اداة التاكيد
كما يناسب رد الانكار يناسب الجواب عن السؤال عن السبب الخاص وهذا يمكن تقريره هنا
بان يقال لما علم من قوله تعالى وان عليكم لحافظين الاية تحقق الجزاء وشيوعه على الاجمال
كان المقام مقام ان يسأل ويقال هل سبب الحفظ والكتب والعلم لاجل الجزاء كون
الابرار في نعيم وكون الفجار في جحيم فاجيب بقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي
جحيم الا ان احوال البرزخ لما تم فيه ان القائل اراد بقوله في النظم ضبط احوال
بني آدم ان في النظم اشارة الى ان الانسان احواله اثنتا حال الحياة وحال البرزخ وحال
الاخرة والانسان لم يهمل في شيء من الاحوال الثلث ولم يرد ان الانسان كل من احواله الثلث
مفصل ومضبوط في النظم حتى يقال ضبط احواله في البرزخ لم يتم او يجعل الصيغة بحيث
يريد ان الاستفهام الحقيقي وكذا مجازه المشهور وهو التعجب لما لم يتصور في حقه عز وجل لسانه
تنزهه وتقدسه حمل ذلك على لازم الاستفهام اعني التعجب المخاطب عن ادراك ذلك اليوم بالنسبة
على ان مراده بحيث لا يدرك كنهه وكيف تصوره فهو فوق ذلك وعلى اي حال فما قرره

الكشاف والمص هنا وفي سورة الحاقة اوجلت هذه الصيغة وهي ما ادراك
على التعجب بالتفسير المذكور بعينه وعلى ما قرره الكشاف ايضا والحاصل ان تعجب المخاطب
بالتفسير المذكور اى هذا المعنى الواحد كما يجوز ان يستفاد من لزوم الاستفهام يجوز استفادته
من نفس الصيغة وهي مجموع ما ادريك وما يدريك فان ما ادريك صيغة التعجب في الاصل
لكن جعلت هنا على التعجب مجازا لصارف السترة لان من شرائط فعل التعجب ان يسبق بما
وقع واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل
بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق ان يتعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي
التعجب على الاطلاق اعني ما افعله كذا قال الرضي الاستراباذي وبه قال المحشي في شرحه على الكافية
فعلى ما قررنا لو حملت هذه الصيغة على صيغة التعجب للزم ارتكاب التعجب لكمال المعنى
التعجبي من كمال درايته المخاطب المحققة المستمرة في الازمنة الماضية مع ان هذا المعنى
يخالف مقتضى المقام وتقرير المص والكشاف فانهما يقتضيان كون المعنى تهويل
يوم الدين بان امره بحيث لا تدرك كنهه درايتك دارفا من عدم درايته احدا من المخاطبين
واين الدراية الكاملة المتعجب منها مما لم يخفى عليك ان المعنى الذي يقتضيه المقام وقرره
المص والكشاف هنا لما استفيد من لوازم الاستفهام كما اعترف به فجعل المجموع اعني
الصيغة صيغة والتزام استفادتها منها تكلف مستغنى عنه لاشتراك الكل
الى الظاهر انهم اخذوه مما ذكر في قصة المطففين من قوله عز وجل واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون
قد يطلق على ذكر شيء دون شيء مع جواز ذكر كل منهما على حدة في موارد الاستعمال
وان لم يكن حق الاستعمال لاحدهما بخصوصه وهنا كذلك لان صلة الاكتيال في موارد
الستر لانه قد تكون بمن وقد تكون بعلى وان ذكر احدهما دون الاخير لخصوصية مقتضية
دعت اليه كهذه الاية بالنظر الى احد النكتتين اللتين ذكرهما المص على وعلى هذا
الاطلاق والتاويل ينطبق ما ذكره المص في النكتة على قول الفراء على ما يتضح فتامل
الاتى قال الفراء تمهيد لقوله فقوله للدلالة على الخ وهو ظرف لاشارة الى الغرض

على المص بناء على ما يتبادر منه بان المستفاد من كلام الفراء انه الابدال في الاية وما عرفت من
كلامه ان من وعلى يتعاقبان في هذا الموضع بدل على ان كلا منهما لو استعمل كان مستعملا في موضعه
والقصر في فائدة النقل على البعض قصور وقد عرفت انطباق قول المص وانما ابدل على من بقول
الفراء فكان المص قال وانما ذكر هنا دون من مع ان موارد استعمال الاكتيال تارة بمن وتارة بعلى
لانه اذا لم يكن المراد من الاكتيال على دون من وهذا ما قاله الفراء فاذا قال اكتلت عليك فمعناه فعلت
ما عليك في الصحاح تحاملت على نفسي وفي الاساس تحامل على فلان لم يعدل الاستفهام من بين
المقرات ان كلمة على في صلة التحامل يدخل على ذي تعب ومشقة وفائدة النقل تقرير كون المقام
مقتضيا لتضمين معنى التحامل وتبيين ما فيه من مزيد المرتبة بيانا لمعنى التعدي الدال على ايصال
المشقة على الناس وعدم الشفقة على عباد الله تعالى بالاطماع الفاسدة وقد جاء في اللغة
كال له وكاله يعني ان الاستدلال على الحذف والايصال انما يكون بما جاء وثبت في اللغة لكونه سماعيا
وقد جاء في اللغة كال له وكاله بمعنى واحد وهذا المجيء والثبوت يكفي في الاستدلال على صحة التفسير
المذكور وترك هذا الاستدلال الكافي والذهاب الى الاستشهاد والاستدلال بقول الشاعر ولقد
جئتك اكموء وساقلا لا يتفع وانما ينفع لو كان الحذف والايصال لكنه سماعي فلا ينفع الا ان
يحمل قوله كقوله ولقد جئتك على التوضيح بالنظير على ما يناسب ايراد الكاف التشبيه دون لام التعليل
والاولى ولا يخفى الخ وجه الاولوية خلو عن اشعار لزوم الضمير اعني هم منفصلا البتة في نفس الامر سواء
جعل تاكيدا للمتصل او لم يجعل مع انه متصل على ما ذكر المص في الوجهين الاولين اعني الحذف والايصال
وحذف المضاف ويمكن توجيه كلام المص بانه اراد بالاتصال والانفصال معناهما اللغوي
المعتبر بحسب الكتابة على سبيل التورية والايهام ويمكن ايضا ان يقال في كلام المص طي واختصار
بناء على السياق الذهني من المذكور الى المحذوف فكانه قال ولا يخفى جعله منفصلا وجعل
المنفصل تاكيدا للمتصل ولعله لذلك قال فافهم علة لعلية خروج الكلام الخ لا يخفى
على المتامل ان قوله اذ المعنى علة لاخراج الكلام عن مقابلة ما قبله وكلام الكشاف يؤيد ما قلنا فلا
تغفل عالم يتفق الخ وهنا لم يتفق المخالفة لانها انما توجد في الوجه الاخير وهو كون
الضمير اعني هم تاكيدا للواو في كالوا والحمل على التاكيد ليس بلازم ويتفق لظهور كل من الوجهين الاولين

الاستيفاء لاخذ ما على الناس
من حقه يذكر في صلة الاكتيال

وهو اغنى الحذف والايصال وحذف المضاف وكذا الحال في قوله عز وجل او وزنوهم
فلعلهم سمعوا هذا الترجيح اعتبره المخشي من طرف صاحب الكشاف فتوجيه كلامه ثم اشار
الى رده بقوله ولكنه يأباه ثم ذكر ما ارتضاه بقوله فالظاهر ليس ترجيحا من قبل المخشي اذ يأباه
قوله الاتي يأباه الا ان يقال نرجح المخشي بناء على الوقيفة ونظرا اليها لا بنيا على حكمه بان لا بد
في الواقع ونفس الامر اي حكمه بقيامهم فاللام تفيد العلة الخارجية وقوله او لتحكم عليهم
بما يستحقونه فاللام تفيد العلة الغائية الاظهر او الغفلة لعل وجه الاظهرية ان كلا
منها يصح لان يردع عنه على الاستقلال والانفراد واصل النظر الكريم وان كان في المنع عن التطفيف
لكن ما يدل من النظم على غفلتهم اعني قوله تعالى الا يظن الاية قريب من كلمة الردع فكل من التطفيف
والغفلة بالاستقلال يستحق ان يردع عنه هذا لكن ما ذكره المص هو الاظهر اذ الايات المذكورة
قبل الردع كلها تفيد ذم التطفيف فالمنظور اليه والمهم فيها التطفيف فمن لاحظ هذا السياق
لا يرضى باخلاء الردع عن التطفيف وقصره على الغفلة ولما كان اعتبار التطفيف في الردع
مقتضى السياق والحال انه ذكر قبل الردع قوله تعالى الا يظن اولئك الاية وهو يدل على غفلة
المطففين عن البعث انكارا على التطفيف وتعجيبا من حالة ادرج المص في الردع عن التطفيف
الردع عن الغفلة ولم يجعل الردع عن الغفلة وجها مستقلا وانه من جعل الكل ظرفا
للجزء الخرئية يجوز ان تكون بحسب النوع بان يراد بالفجار مجاز الانس وان تكون بحسب الفرد
بان يراد بهم فجار الثقلين فرد افرادا لمجموع او من جعل الاوراق اليه بشير بان المراد
بالكتاب الاوراق ولا يخفى انه غير متعارف حجر تحت الارض السابعة اليه وقع في
نسخ القاموس الى عند الفطنة في بدل تحت لعل مراده من نقل ما في القاموس والكشاف
بيان مراد المص من قوله تحت الارضين اذ المتبادر منه ان تحت الجميع لا اعتراض على المص
وان احتمل فافهم في القاموس اسم موضع لعله اراد بنقله كلام القاموس الاشارة
الى وجه تعريف العلم في كلام المص كونه اسم كتاب الفجار وهذا الوجه اوفق بقول المص
او فعل كتاب مرقوم الاظهر هو الثاني ووجه الاظهرية ان من قال ان السجين اسم
العلم لا يحمل قوله تعالى ليس بسجين على العلم اذ معلوم ان السجين في قوله تعالى وما ادريك ما سجين

هو السجين السابق الذي جعل ظرفا لكتاب الفجار وهو الذي حمل على العلم فعلى قول هذا
القائل يلزم التأويل بحذف المضاف انما يظهر عند قوله تعالى كتاب مرقوم فانه تأويل
في قوله تعالى وما ادريك ما سجين بحذف المضاف لعلم كتاب مع انه لا يوافق بحسب النظم
سابقة تأويل قبل الماضي وهو اظهرية الثاني فجعل ثانيا لكونه تأويلا ثاني الكلام في النظم
لان منشأ التكذيب الى ما كان من شاني الصفات الذاتية وقوعها في مواضع يستغني
موصوفاتها فيها عن الاوصاف بان يساق الذهن من تلك الموصوفات الى اوصافها
في الجملة وكان في السياق الذهن من التكذيب بالحق الى التكذيب بيوم الدين نوع منافاة
لكون التكذيب بالحق كليا يشارك فيه افراده الكثيرة علل المخشي كون الثاني صفة لازمة للاول
بقوله لان منشأ التكذيب يلحق الخ وبين المناسبة المصححة للانسياق المذكور بين تكذيب
الحق وبين تكذيب يوم الدين بان الاول في الغالب ناش من الثاني فالذهن ينساق
من الناشئ الى منشئه في الجملة فوجد هنا استغناء الموصوف عن الصفة بملاحظة التشأة
المذكورة على ما هو شان الاوصاف الذاتية فاحفظ هذا التحقيق ودع ما اورده البعض
من التمييز اطلاق المخصص على النعت المعرف خروج الى اطلق اهل المعاني المخصص
على النعت المعرف الذي يرفع الاحتمال عن متبوعه المعرف واشتهر تمثيلهم بزيد التاجر
كما اطلقوه على النعت المكمل المقلل للاشتراك في المنعوت المنكر يدل على ان القصد
الى انه ذم على المكذب فالمناسب حمل الوصف السابق عليه فتدبر لعل اشارة
الى وجه اخر نفى صاحب الكشاف كون الوصف للتخصيص وذلك الوجه لزوم مخالفة الاصطلاح
على هذا التقدير والى ان نفى كون الوصف للتخصيص ليس صريحا في عبارة الكشاف والصريح
به نفى كون الصفة للبيان فانفهام نفى كون الصفة مختصة من عبارة الكشاف اما بانه
لما نفى كون الوصف للبيان مع انه على وفق الاصطلاح علم نفى كون الوصف للتخصيص بالطريق
الاولى اذ هو على خلاف الاصطلاح واما بتتميم البيان في عبارة الموضحين اذ التخصيص يفيد
البيان فجعله غير عالم بانه لا يتأتى يدل على انه جعل مستلزم قول المص وعلمه ان لا يتأتى
منه ذلك الملكة بعيد بل تفريع المص قوله فاستحال من الاعادة على ما قبله من الاستفسار كاف في متقن

لان ذكر الوصف المذكور بعد الموصوف يدل على ان الوصف للتوضيح

عز مؤنة ما اعتبره المحشي من الجلبين وتكلفه فتقرير ارادالمص ان الاعادة يتوقف لامحالة على قدرة
الله تعالى القاهرة وعلمه المحيط بتفاصيل المخلوقات وكيفياتها فاستحالة المعدد الاثم الاعادة
لاستقصاره قدرة الله تعالى مع انه على كل شئ قدير وعلم الله تعالى وهو بكل شئ عليم وبهذا التقدير
اضمحل الاشكال المورد بقوله فان قلت فلم يكتف الجواب فاخبر به خبرا الخ عطف على قوله
غير عالم من عطف الجملة على المفرد اى غير عالم فمخبرا او على قوله فجعله بتقدير قال في المعطوف اى
فجعله غير الخ فقال اخبر به من عطف الفعلية على الفعلية فان قلت انه يكذب الخ ارد لقوله
فاخبر به خبرا كاذبا يعنى قول المعدى لاثم اخبر الله به خبرا كاذبا يدل على انه صدق الرسول في تبليغ
القرآن من عند الله تعالى ومعلوم ان ذلك المعدى الاثيم يكذب الرسول فكيف يقول اخبر الله تعالى به
خبرا كاذبا والجواب الذى ذكره بقوله قلت الخ منع لقوله انه يكذب الرسول بان المعجزة
جعلته مصدقا بان تبليغ الرسول من عند الله تعالى كما ان المعدى الاثيم يصدق الله
عز وجل في اخباره وانت خبير بان ما ورد في نظم الكريم من احوال المعدد الاثيم من قوله تعالى
ويل يومئذ للمكذبين الى قوله تعالى كلا وكذا ما بينه المص وقرره من معانى من الاية ينبى عن
ان هذا المعدى بعيد عن دائرة التصديق كل البعد ومنكر لما عدا الشهوات المذمومة
وانه قائل بقرآن ان اساطير الاولين الى غير ذلك ومما يستبعد كون هذا المعدى مع تصديقه
بان ما يبلغه الرسول فهو من عند الله تعالى يكذب المعجزة مكذبا بالله تعالى الذى ارسله على ما هو
مآل الجواب وحاصله والحال ان الكفار يعلمون ان الله تعالى هو خلق السموات والارض
على ما يفيده قوله عز وجل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله فعليك بتقدير ما
السابق المنجى عن هذه الكلفات صوابه متجاوزا الخ ولك ان تقول ايراد كلمة
عن على تضمين معنى البعد اى متجاوز بعيدا عن النظر او بعيد عن النظر متجاوزا وهو
في الصفة لازم تقائل ان يقول ان اراد ان استحال بعضه عدما لا زما فهو مع وان اراد انه
بغير معنى عدما لازم فمسلم لكنى كلما ما ليس فيه وهذا مما وقع منه في تقسيم المملوك
في الطوالع الى الاب ان يقال وهذا مما وقع منه في اول سورة الاسراء حيث قال
وذلك تعريض قريش واستحالوه فكان المحشي لم يستحضر وهم يظهر صدقها الاب

الاوفق تركه او تبديله اوا باطيل الغيب على الخ فاضافة الاساطير الى الاولين بالنسبة
الى المعنى الاول من اضافة الصادر الى مصدره وبالنسبة الى المعنى الثانى من اضافة
ما القى الى من القى عليهم وليس الغرض على المعنى الاول نسبة عدم ظهور الصدق في ازمنة متطاولة
الى الايات على المعنى الثانى نسبة اول التكذيب عنهم لئلا يطعنوا بالجملة والخروج عن الخرم
ودخول المحشي في المعنى الاول وحال ما عدا الاخبار وهم يظهر صدقها وفي المعنى الثانى وكذبوها
ولسنا الى الاشارة الى الغرض من المعنيين والتميز بينهما فيه ويحتمل ان يكون الاضافة من قبيل
اضافة المتعلق والمبين الى المتعلق والمبين فالمعنى اباطيل متعلقة بالاولين ومبينة
لاحوالهم على خلاف الواقع فالغرض هو مجرد نسبة الاساطير الى الايات الكريمة ويمكن
ان يقال ان الى صدره بالامكان اذ لا يخفى ان قوله تعالى كل معتد اثيم ورد بيانا لحال
المكذب بيوم الدين ومعلوم بالنظر الى الواقع ان منشأ تكذيب المكذب بيوم الدين
البعد عن النظر في الدلائل والغلو في التقليد على الاوائل لبعد الانهماك في الشهوات
الفانية والامتناع عن موجبات اللذات الباقية ومن وجد فيه هذه الصفات يكون
اعمى عن دلائل العقل ويقول اذا تلى عليه ايات الله عز وجل ما يقول فلا ينفعه شواهد
النقل كما لم ينفعه دلائل العقل فاذا لم ينفعه الدليلان فحال التكذيب وامكانه ودلالته
ببيان حال المكذب وكان حال ما ذكر من الامور اشار المص الى تلك الامور تفصيلا في تقرير
المتن على ما ترى فما ذكره المص اولى وهو الاوفق بالايات القرآنية الواردة استدلالا على
منكرى البعث اذ هى تدل على ان انكارهم ناش عن تجاوزهم النظر لامتناع افادة
هذه الصيغة اذ هى للثبوت والدوام دفعا لمخالفته اى المحذور مخالفته واللوم
لاجلها والا فلا يلزم من قول المكذب اساطير الاولين دفع نفس مخالفة للايات ولك
ان تقدر قولنا وهى متعة بعد قوله المحشي لمخالفته اياها فيكون الدفع لنفس المخالفة
فقوله ران الخ من قول المحشي لا من قول الكشاف واستفادة معنى الركوب والغلبة من قول
الزمخشري يقال ران عليه الذنب وغان عليه ونيا وغينا بواسطة كلام السيالكوتى الذى
لم ينقله المحشي عنه وهو قول في تفسير قوله تعالى بل ركب قلوبهم كما يركب الصدا، وغلب عليها ولو قال المحشي

قال الزمخشري بعد ما فسر الرين بالركوب والغلبة يقال ان عليه الكافين اولى لاقتضام المعاني
الثلثة صراحة عن العبارة المنقولة عن الكشاف ثم الظاهر من كلام الكشاف انه حمل قوله
سبحانه ران بمعنى ركب وغلب وصوره بقوله يقال ران عليه الذنب وغان عليه مشيرا
الى ان ران المستعمل هنا كما في الاية بمعنى ركب وغلب ثم اراد ان بين ان له استعمالين
اخرين بقي والباء الكل منهما معنى غير المعنى الذي ذكره من معنى الاية استيفاء لاستعمالات
ران وبيانا بان المراد هنا منه هو المعنى الاول لاستعماله هنا ويؤيد ما قررناه كلام الزمخشري
في الاساس اعوذ بالله من الرين والران وهو ما غطى على القلب وركبه من القسوة
للذنب بعد الذنب كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون من قولهم ران عليه الشراب
والنعاس ثم قال وران به اذا غلب على عقله انتهى فتفريع قوله فقوله على ما نقله من
الكشاف ليس على ما ينبغي اذ ليس مراده ان على يجعل على معنى الباء او معنى كما يسبق على ظاهره
فكل يحتمل في الاية الا ان يقال بهذا التفريع على ان يكون ما ذكر من المعاني الثلثة مستعملا
في الاية عند المحشي لا على ان يكون مستعملا عند الكشاف ومختارا عنده فالنظر عمى عليهم
الحق والباطل وجه الظهور مما افاده التفريع من ان عمى بمعنى التباس ينسد الى نفس الشيء
لا الى معرفة فاذا اريد نفي معرفة الشيء كالحق والباطل وغيره عن شخص يقال عمى ذلك
الشيء عليه ان التبس عليه ولم يعرف فافهام المحشي لفظة المعرفة باعتبار ازدائد
على المعنى اللغوي فتركه هو الذي لعل التوجيه المشار اليه بقوله الظاهر ان عمى وان كان
بمعنى التبس لكن استعمل هنا بمعنى صعب وعسر صعوبة تامة وعسرا بالغا بطريق المجاز
اذ الصعوبة التامة من لوازم المعنى بمعنى الالتباس والصعوبة تسند الى الشيء والى معرفته
ايضا ويحتمل ان يكون التوجيه المشار اليه ان نفس معرفة الحق والباطل اذا اريد التباسها
وعدم امتياز احدهما المعرفين عن الاخر فحسب صاحبها ان احدهما هو الاخر فسند
المعنى الالتباس الى نفس المعرفة كما يسند الى الحق والباطل نفسهما لان العمى بهذا المعنى
انما يسند الى امر خفي عند الشخص فحاصل ان نفس الحق والباطل تكون خفية عند الشخص
فيسند اليها العمى بمعنى الالتباس كذلك تكون معرفتهما ايضا خفية عنه فيسند اليها

المذكور

المذكور من هذه الجهة ويحتمل ايضا ان يكون ذلك التوجيه ان اضافة المعرفة الى الحق
والباطل من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها فالمسند اعني عمى بمعنى المذكور مسند
الى الحق والباطل المعروفين وامامن قال في التوجيه المشار اليه عدم تيسر عليهم
معرفة الحق والباطل فقد وقع فيما هرب عنه هذا الذي ذكر حاشاه مع المحشي على مقتضى
كلامه في تبيين مراده وتأمل ان يقول ان عمى في عبارة المص ليس بمعنى التبس حتى يتفرع
عليه قوله فالنظر بل هو بمعناه المشهور وهو ذهب بطره السند الى المعرفة بطريق
الاستعارة التخييلية بعد تشبيه المعرفة بشخص انساني شانه الابصار استعارة
مكنية وهذا العلم وان كان مما يسند اليهم لكنه اسند الى معرفتهم تنبيها الى ان المعارف
للنفوس الانسانية نقيض وتأتي من خارج فاذا اخطأتهم ولم تجد سبيلا اليهم فلان يخطئ
لهم في تحصيلها واستحضارها ايضا لان يقول المعرفة نور من الله عز وجل يهدي
بهدي الانسان لمصالحه ومعايشه فهي كالقائد له في المفازة فاذا كان القائد اعمى فقد
ضل من يقوده في اودية الضلال فمن كلام المص تشبيه حالهم وحال معرفتهم بحال قوم
يتخذون قائدا اعمى في المفازة فيضلون لا محالة في اودية الحيرة والضلال ولا يحيصون
من سوء العاقبة والهلاك فيكون قول المص فعمى عليهم معرفة الحق والباطل على الاستعارة
التمثيلية فعلى ان من هذين التحقيقين بنى كلام المص يظهر لك ان كلام المص هو الخط
الراجح المشتمل على النكتة الجليلة والاعتبارات المناسبة الجزيلة تقدير المضاف
لا يخص منكر الرؤية الخ فيه ان مراد المص من قوله قدر مضافا انه قدره لئلا يلزم من الاية
جواز رؤية الله تعالى فالتقدير بهذه العلة يخص منكري الرؤية والدليل على ما ذكرنا من مراد
المص ترتيب الجعل والتقدير على قوله ومن انكر الرؤية فانه يفيد كون انكار الرؤية
علة للجعل والتقدير وهذا يقتضي كون التقدير على قصد كونه منافيا للمراد من
الاية واما من قرأ بالرؤية فهو وان قدر مضافا يقابل وان جعله تمثيلا فليس هذا الجعل
والتقدير منه للاحتراز عن لزوم جواز الرؤية من الاية بل لاجل ان شيئا منهما لا يناسب
جواز الرؤية بل كل منهما يجامع ظهورها جوزنا انه لا يضر المص ما روي عن ابن عباس رضي

رضی الله تعالی عنهم من تقدیر المضاف مع انهما یقران بالرؤیة لا تقدیرها المضاف
لیس للاحتراز عن لزوم جواز الرؤیة من الایة بل لعدم منافات جوازها وما منع المحشی
المقرین انما هو الجعل والتقدیر للاحتراز عن اللزوم المذکور ولا یضر المص ایضا ما ذکره بقوله
بل جعلها نفی الرؤیة لما قدمنا ایضا بل جعلها نفی الرؤیة ایضا مبنی علی حذف المضاف
مع وقوله اذ لا معنی للمنع عن ذات الرب فیه انهم لا یجوزان یکون المحجوبیة عن الرب کنایة
عن عدم الرؤیة بلا حذف مضاف بعلاقة اللزوم بینهما فاذکره بقوله اذ لا معنی للمنع
عن ذات الرب ان اراد به انه لا معنی ولا وجه له بالنظر الی معناه الحقیقی الوضعی فمسلم
لکنه لا یجدی وان اراد انه لا معنی له اصلا او لا معنی له کنایة فهو خلط المنع فالمقدر
عن رؤیة ربهم لمحجوبون قال بعض المحشین هذا التقدیر هو الظاهر المتبادر من الایة
فکانه من منطوق اللفظ فلذا لم یلتفت المص الی هذا التقدیر انتهی اقول ان تمسکه
فی دعوی ظهور التقدیر وتبادره فی مرتبة المنطوق مابنی المحشی حذف المضاف
علیه اعنی قوله اذ لا معنی للمنع عن ذات الرب الخ وقد ظهر لک وهن هذا البناء واصله
والاظهر فی التقدیر عن تربیة الخ فیه ان التربیة وان کانت مناسبة لکلمة الرب
لکن اضافة الرحمة الی الرب کثیر فی غیر الایات القرانیة واما التربیة اعنی هذا
اللفظ فلم تضف الیه اصلا فایات القرآن قرائن الرحمة والاحسان من
الادخال لا یخفی عدم انطباقه للایة فیحتج درؤیة ما فی القاموس من المعنی المتعدی لکلمة
صلا لا یحسن حمل قول المص لیدخلون النار مع کونه من الثلاثی من الدخول وهو المنطبق للایة
علی انه من الادخال مع ان المحشی معترف بعدم انطباق معنی الادخال للایة علی ما دل علیه قوله
اذ لا یصح معناه المتعدی فظهر من هذا التقدیر ان فی کلام المحشی محذورین احدهما حمل
قول المص لیدخلون مع کونه من الدخول المنطبق لمفهوم الایة علی انه من الادخال وهو
غیر منطبق به والمحذور الاخران بین کلامیه تنافر الان قوله من الادخال بعیدا نه صحیح
ومنطبق لمفهوم الایة مع ان قوله اذ لا یصح معناه المتعدی بعیدا نه غیر صحیح وغیر منطبق
ولعل المحشی جعل قول المص لیدخلون النار اشارة الی مجرد المعنی الاصلی اللغوی الغیر

المراد فی الایة وهو الادخال وجعل قوله ویصلون بها اشارة الی المعنی المراد بالایة
فعدم انطباق قول المص لیدخلون النار علی تقدیر حمله علی ارادة الادخال للایة مراد
المحشی فاندفع المحذور ان لا ینسانهما علی دعوی المحشی الانطباق فی الحمل علی الادخال ولم
یدعه لکن یرد علیه ان جعل الادخال معنی اصلیا دون الدخول بالمقاساة دعوی بلا
دلیل بل ما نقل عن القاموس من قولهم صلی النار کرضی وبها صلیا وصلا ویکسر قاسی حرها
دلیل علی خلافه علی ان الدخول بمقاساة الحر معنی لغوی اصلی وکذا المذکور فی سائر کتب
اللغة دلیل علی ذلک علی منها ما ذکره فی سورة النساء عند تفسیر قوله تعالی وسیصلون
سعیرا السید خلون نارا نافی قال تقول صلی النار قاسی حرها فاذا کان الدخول
بمقاساة الحر معنی لغویا علی ما نقلته عن کتب اللغة وعن المص وموافقا لمعنی الایة
محمل قول المص لیدخلون علی انه من الادخال وهم فاسد واما
من الزبانیة استهزاء الخ لا یخفی ان الردع الاول من الله عز وجل وهو مقرون
بحال کتاب الفجار ووعیدهم ولما کان الردع الاخیر مقرونا بشان کتاب
الابرار ووعیدهم کان حمله علی انه من الله تعالی لا من طرف الزبانیة اوفق بسیاق
النظم الکریم حتی یوزع الردع من الله تعالی فی مقابلة الردع من الله تعالی کما ان الوعید
من الله تعالی فی ضمن کتاب الابرار فی مقابلة الوعید من الله تعالی فی ضمن بیان
کتاب الفجار علی ان حمل صدور الردع من الزبانیة علی ان یکون بطریق الاستهزاء
والسخریة لاجل فوت زمان الارتداع تکلف لا یخفی لتحصیل احتمالات
فوائد ایراد صیغتی الجمع لان الحفظ عام للحفظ العلم والخارج عما قال وللراد
بالحفظ اما الخ فاذا ضم احتمال فائدة الشهادة حصلت احتمالات فوائد
حضور الملائکة الکتاب هذا علی تقدیر عطف قوله او یشهدون علی یحفظون
واما علی تقدیر عطفه علی یحضرونه فوجه ایراد الجمع فی قوله لتحصیل احتمالات یشهدون
لان الحفظ الذی هو فائدة الحضور عام ایضا للعلم والخارج عما قال فقوله
یحضرون بالنظر الی فائدته التی هی الحفظ احتمالات فاذا ضم الیها قوله او یشهدون

لعله انه المص بینهما فی الایات الاخر
لکونه معنی لغویا اصلیا فی

على ما فيه وجدت الاحتمالات فافهم ويحتمل ان يكون اشارة الى ما ذكرنا في القول
السابق من تبيين مرامه ويحتمل ان يكون اشارة الى انه على تقدير عطف يشهدون
على يحفظون لا يراد بالحفظ الحفظ العلمي اذ على تقدير ارادة الحفظ العلمي لا مقابلة
بينه وبين الشهادة على ما فيه يوم القيمة اذ الظاهر ان الغرض من الحفظ العلمي الشهادة
على ما فيه يوم القيمة فاحفظ هذا فانه ينفعك فاجيب بقوله ان الابرار الخ
فعلى هذا يكون هو لفظ ان الابرار لفي نعيم جوابا عن غير السببي الخاص والمطلق فيكون
من مواقع الفصل لكن لا بد من نكتة للتاكيد فيمكن ان يقال لما كان الكلام من اول السورة
الى هنا في ذم المطففين وردعهم ووعيدهم وكان التطفيف اي هذا الفعل
منهم فعل من ينكر الثواب على الايفاء والعقاب على التطفيف والجفاء كما دل عليه قوله
قوله تعالى الا يظن اولئك انهم مبعوثون ليوم عظيم نزلوا منزلة المنكرين فاكد لهم
الكلام وهذه النكتة تجري في تاكيد قوله تعالى ان كتاب الفجار لفي سجين وكذا قوله تعالى
ان كتاب الابرار لفي عليين فتامل اولا يناقش لا يخفى انه في غاية البعد لذا
اخر كان الخ لم ينظر على الاراءك وقوله ونضرة بالنصب ويحتمل ان تكون
مرفوعة ويكون قوله بالرفع بيانا لكونها مرفوعة بل الاحتمال لفظ هذا فافهم وقوله
او الذي لا ختام اي مقطع سورايحة المسك مبنى عليها كما على مجمى ختم الشيء بمعنى بلغ
اخره فيكون الختام مصدر ختم الشيء بمعنى بلغ اخره فيكون الختام بمعنى بلغ اخره لكن ما في القاموس
مانع عن هذا الكون فقول المص او الذي لختام اي مقطع سورايحة المسك يخالف ما في القاموس
ولا يبعد ان يكون قول الكشاف وقيل ختامه الخ مثل قول المص مبنيا على ما بنى عليه قول المص
فيرد عليه ايضا مخالفة القاموس بهذا مراده وقد يقال ان يقول لانم ان قول المص او الذي
لختام اي مقطع مبنى على ما ذكره من مجمى ختم الشيء بمعنى بلغ اخره وكذا قول الكشاف
وقيل ختامه مسك مقطعه رايحة مسك اذا شرب لانم بناؤه على ذلك ولم لا يجوز ان يكون
هذان القولان من المص والكشاف مبنيين على ان الختام بمعنى اخر الشيء وعاقبته قال
في الصحاح وقوله تعالى ختامه مسك اي اخره انتهى وفي الاساس وختام مسك اي عاقبة

ريح المسك فلا يرد على المص ولا على الكشاف الاعتراض بمخالفة القاموس
ولا يبعد ان يقول الخ فيه ان المص والكشاف متفقان في بيان الختام بالمقطع
فجزم المحشي بان قول المص مبني على ما ذكر وعدم جزمه بان قول الكشاف مبني عليه
بان قال لا يبعد الخ غير مستقيم ويمكن الجواب بان المص قال في بيان معنى المختوم الذي
له ختام والمشتق اذا قيل في مفهومه مآله الماخذ فالظاهر ان ذلك المأخذ مصدر
ذلك المشتق وان تخلف في بعض المواد فالختام على هذا مصدر واما ما نقله صاحب
الكشاف من قوله وقيل ختامه مسك فلم يبين فيه المشتق اعني المختوم بما له ختام يلزم
منه كون الختام مصدر الختم بواسطة كونه ماخذ الاشتقاق فكلام المحشي في الموضعين
مستقيم هذا كله على تقدير تجرد النسخة عن الكاف بكاف التشبيه واما على تقدير كونها باللام
الجارة بدل الكاف التشبيه فالظاهر ان ذلك اشارة الى ما في القاموس من كون مصدر ختم
بمعنى بلغ الاخر حتما لا غير فح يكون قول المحشي ولا يبعد الخ بيان وجه صحة التعرض في قول
الكشاف فيه حيث قال وقيل ختامه وهذه النسخة اعني ما باللام هي الاولى والاسلم
فاذا انقطع الشرب ادركته الشاة ادراك الرايحة الى الذائقة مع ان ادراكها
للشامة اسناد الى السبب اذ ادراك الشامة روايح المشروبات في ازمنة الشرب
بواسطة الذائقة وليس المراد حقيقة لعلة اراد السبب الظاهر لا القطعي فما ذكره
بقوله لان الختم للحفظ عن الخائن اراد به انه كذلك في الظاهر والغالب فهذا القول من
المحشي اشارة الى وجه ترجيح المص التمثيل على الحقيقة وليس بيانا لعدم صحة الحقيقة
اصلا فلا يرد ما يكاد يتوجه من المنع على قوله لان الختم للحفظ مستندا بانه قد يكون للتعظيم
فح يشكل ذكر العاطف اي اراد به الواو وجه الاشكال لزوم اجتماع الواو
والفا قيل يتنافس ويمكن ان يدرج في الاشكال لزوم عطف الانشاء على الاخبار لان
الجمل المذكورة قبل الا ان الابرار لفي نعيم جمل خبرية حاكية لمثوبات الابرار يوم القيمة وربما
يوجه قول المحشي فح يشكل ذكر العاطف دون ان يقول بدله يشكل الجمع بين الحرفين
والاجوبة الاتية اجوبة عن كل هذا وانت خبير بان ما ذكره في دفع الاشكال تكلف بارد

كيف وكل من فهم تلا اوتيت عليه من الايات يفهم ان قوله عز وجل وفي ذلك فليتنافس
المتنافسون وارد مدحا للنوع الالهية والعطية الربانية اظهارا لكمال شرفها وتشويقا
الى الاستعداد لنيلها فاخراج النظم البليغ عن مثل هذا الغرض الجزيل وتقدير القول
مع تقييدات بقيود غير مستفادة عن النظم الكريم ليس على ما ينبغي بل الوجه في حل
الاشكال ان يقال الظاهر ان الواو في قوله تعالى وفي ذلك والفاء في قوله تعالى فليتنافس
للعطف على مقدر مناسب للمعطوف عليه ما هو اصل وضعها وعلى ما حمل عليه
المفسرون في نظائره وهذا المقدر مثل ليسع الساعون وليجتهد المجتهدون
او غيرهما مما يناسب فيكون تقدير النظم الكريم والله تعالى اعلم في ذلك ليسع الساعون
وفي ذلك ليجتهد المجتهدون فليتنافس المتنافسون فيكون لفظ في ذلك متعلقا بالمقدر
المذكور لا بالمذكور فلا يرد الاشكال بالجمع والمحذور وعلى هذا التقدير يكون الغرض
الذي ذكرناه من المدح والاظهار والتشويق حاصلا على الوجه الابلغ لان كمال الترغيب
في العادة تثليثة وفي حل الاشكال وجه اخر اختاره بعض الافاضل حيث قال المعنى في
سورة يوسف حيث قال عند قوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام عليه توكلت
وعليه فليتوكل المتوكلون الاية جمع بين الحرفين في عطف الجملة على الجملة لتقدم العلة
للاختصاص كان الواو للعطف والفاء لافادة السبب فان فعل الانبياء سبب لان
يقتدى بهم انتهى فقال ذلك البعض من الافاضل يمكن ان يقال مثل ذلك هنا لان
العلة تقدم ههنا للاختصاص فيكون الواو لعطف الجملة على الجملة والفاء لافادة
السبب فان فعل الابرار سبب لان يقتدى بهم والجملة الاولى اعني المعطوف عليه وان
كان اخبارا صورة فهو انشاء لمدح الابرار هذا ما ادى اليه فكري انتهى ويرد عليه
ان قول المص في سورة يوسف في وجه الجمع بين الحرفين في نخبة لان ما قبل الواو عليه
توكلت وهو انشاء التوكل للاريب فالعطف فيه من عطف الانشاء على الانشاء
واما في هذه الاية فمثل ما ذكر قبل الواو مع كونه صريحا في الانشاء كلا او بعضا تكلف
جدا ومجرد الدلالة على مدح الابرار لا يحول الاخبار الصريحة الى الانشاء ات على ان

ذكر ان اريد ان تكون حروف عطف الانشاء على
الاوفق بين كلام الافاضل التثنية ان
عطف فيها الثالث على الثاني والثاني
على الاول والواو في الاول حرف عطف
حقيقي فلم يلزم عطف الانشاء
على الاخبار ومعلوم ان تقدير المعطوف
عليه باسبقية احد اجزاء العطفة احد
او مقدرات يليق به يجعل كلاما برأسه
لا فعل الثلثة الدالة على الترغيب
بحيث يرد عليه انها بالاسباب الثلثة
المتباعدة بعضها من بعض تفعيلا للابرار
فيفيد ان على الابرار ان يتنافسوا
في فعلها وهو كلام نفرة التعليم يسقط
من حسابه ولا يقال الحسن كافية من
الاجابة في الجواب الا ان ظاهر
مناسبة الثلثة ما ان يرغب
عليها

المذكور في سورة يوسف قبل الحرفين هو الفعل المقدر فيه لنبينا عليه السلام وهو توكلت
الذي هو سبب لاقتداء المتوكلين فالفاء السببية في موضعها اللائق بها اعني كونها
بين السبب نفسه وبين المسبب وهنا فعل الابرار المقدر فيه لم يذكر قبل الحرفين
بل انما ذكرت مشوبا بهم فيحتاج الى ان يقال لما كانت مشوبا بهم في مقابلة افعالهم
في كما فعالهم الاسباب او يقال ذكر احدهما كذكر الاخر وبالجملة حمل الواو على
العطف والفاء على السببية في قوله تعالى عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون
كل منهما خال عن التكلف لما قلنا واما حملها عليهما في هذه الاية لا يخلو عن تعطف وتحمل
لما قلنا فلعله لذلك قال بعض الافاضل ويمكن ان يقال مثل ذلك فعليك بما ذكرناه
من التقرير والتحقيق فانه ينفعك في كثير من المواضع جعل الباء هنا بمعنى من
او زائدة كلمة هنا اشارة الى ما في هذه السورة من قوله تعالى يشرب بها المقربون
هذا الجعل اولى من الجعل المحوج من قول المص في التعليل يشربونها فانه ينتظم انتظاما ظاهرا
بكون الباء زائدة وينتظم بكونها بمعنى من على ان يكون التعليل على وفق حاصل المعنى ويرد
عليه انه ان اعتبر المحوج في جعل المذكور الانتظام الظاهر فقط فلا يصح قوله جعل
الباء هنا بمعنى من لما قلنا من ان انتظام قول المص فانهم يشربونها بجعل الظرف بكون
الباء زائدة وان اعتبر في الجعل المذكور الانتظام المطلق في قول المص يشربونها
سواء كان ذلك الانتظام بجعل الظرف او بجعل الباء زائدة فلا يصح حصر الجعل في كون الباء بمعنى
من كونها زائدة لان قول المص يشربونها منتظم بكون الباء صلة للاتذاذ فاذا عرفت
ما قررنا ظهر لك ان تعليل المص بقوله فانهم يشربونها صرفا لا يأبى جعل الباء هنا على الوجوه
الثلثة المذكورة في سورة الانسان من كونها بمعنى من وزائدة وصلة للاتذاذ واما
كونها صلة للامتزاج فلم يرض المص بهذا الوجه هنا كما صرح به عبارته لان سياق هذه
الاية التفرقة بين المقربين في التسبيل الى المشوبات الالهية وتبيين ان المقربين
اعلى رتبة من الابرار على وفق ما ابنأ عنه قوله عز وجل في سورة الواقعة فاما ان كان
من المقربين فروح وريحان وجنت نعيم واما ان كان من اصحاب اليمين فسلام لك من

بين الابرار

اصحاب اليمين فعلى تقدير كون الباء صلة للامتزاج لا يستفاد من مفهوم الاية التفرقة
والتبيين المذكوران بل يفهم التسوية بين الفريقين بان كلا منهما شارب بالمزج من
التسنيم واما جعل المص الباء صلة للامتزاج في سورة الانسان فلانه ليس سياقها كسياق
هذه الاية دالا على التفرقة بين الفريقين وتبيين زيادة الشرف في احدهما فلما
دلت عبارة المص بان الباء ليست هنا صلة الامتزاج كانت هذه الدلالة قرينة
واضحة على ان مراد المص من الحالة في قوله والكلام في الباء كما في يشرب بها عباد الله
ما عدا كون الباء صلة للامتزاج من الوجوه الثلثة وبما قلنا يظهر ان وجه ما قاله الخفاجي
من قوله والاولى ان تجعل صلة للامتزاج الى بناء على ان ليس فيه اخراج حرف الجر عن
الباءية معناه وجعله بمعنى من وليس فيه الحكم بزيادة ساقط لكونه مخالفا لظاهر السياق
ولما وقع في سورة الواقعة وظهر ايضا انه لا وجه لما اورد الخفاجي من ان اعتبار الامتزاج
داخل في حوالة المص فلا وجه للاعتراض به عليه في القاموس فكه كفرح الظبي ان افل
في القاموس اشارة الى ان الاوفق به طبيعي النفس بالسخرية منهم او بحذف اهلهم فتحكم
بهما او اشارة الى ان ما ذكره المص معنى مجازي لفاكهين وعلى الاخير يشكل النقل بان
ما في القاموس معنى حقيقي للفاكهة مع ان الزمخشري في اساسه صرح بان المعنيين
المنقولين من القاموس من المجاز ولما كان من المجاز لا يبالى بعدم الاوفقية له فتكلما
الاشارتين لا تخلوا عن شيء واما باعتبار سبق جسم مستحكم هذا هو الظاهر ان بمعنى
الاعتبار الاول على الحفظ وبمعنى الثاني على الشق الاسهل وهو المفهوم من النظم
الكريم بطريق الصراحة واما الحفظ فمستفاد بجهة كونه من اللوازم الخفية والتوابع
كما لا يخفى كانه اريد به الاشتقاق بالملائكة الا فيه ما لا يخفى على من تتبع اقوال
المفسرين المتعلقة بالمقام لان الاستماع انما يعلم منه فالشق وان كان مؤخرا
في التحقق والوجود عن الاذن والاستماع لكنه مقدم عليه في العلم فلهذا التقدم العلمي
التقديم الذكري ولك ان تقول ان الشقاق السماء ادل على التهويل من اذنها
وانقيادها لامر ربها اذا نقياد كل مخلوق في كل ساعة للرب عز وجل ثابت مقرر والايات

الكرمة

وما ذكره الخفاجي بحثا فقد ازاله الاعتبار
احد المتقدمين من مقلة باعتبار ص

الكريمة مسوقة لتهويل يوم القيمة فما هو ادل على التهويل فهو احق بالتقديم اي سوية
الى يعني ان البسط بمعنى التسوية وبمعنى التوسعة وكل محتمل هنا وفيه ان المناسب
له ان يقول اي حق سويت او وسعت بان يزال جبالها واكامها على ان يكون
قوله بان يزال قيدا للكل من التسوية والتوسعة وبيانا له واما على ما فعله الخفاجي من جعل ازالة
الجبال والاكام قيدا للتوسعة وبيانا لها فلا يلائم تفسير البسط بالتسوية لان ازالة
الجبال والاكام في عبارة المص للبسط وقد جعلها الخفاجي قيدا للتوسعة لا للتسوية وانما
قيد التسوية بقوله بحيث لا يبقى فيها امت والا جوج فتوجيه كلام الخفاجي ان ازالة الجبال
والاكام يحتمل ان تكون للتسوية وعدم بقاء الامت والعوج ويحتمل ان يكون للتوسعة فقول
المص بان يزال قابل لان يصرف على كل من المعنيين في الكشاف اي خلت الخ
في كلام المص تقديم المعنى الحقيقي للفظ تخلت وجعل المعنى المراد غاية له كما قدم المعنى
الحقيقي للفظ اذنت على المعنى المراد منه ففي كلامه حسن انتظام بخلاف كلام الزمخشري
اذ هو قدم المعنى المراد للفظ تخلت على المعنى الحقيقي في ضمن التشبيه مع انه عكس بيانه وان
وجعل الزمخشري النظم مبنيا على التشبيه صراحة والمص اطلقه بحيث يصح حمله على الكناية وعلى الاستعارة
وعبارة المص في غاية الوضوح في افادة المعنى المراد بحيث تكون تفسيرا لما ذكره الكشاف ففي
كلام المص حسن انتظام وزيادة احتمال وكمال وضوح فلعل الخفاجي نبه بنقل ما في الكشاف الى ان
الجهات للعدول كما اشار به الى الاستشهاد بورود كرم وترخم بعد التكلف في المأخذ الاصلي
فان العبد يضطرب فيه ويناقش في القاموس والمناقشة الاستقصاء في الحساب انتهى
وانت خبير بان سوء الاستقصاء لمن له ان يحاسب شخصا للمشخص المحاسب عليه فالمناسب ان يقول
فان الله تعالى اعلم يقبح على العبد المردود عمله الحجة في فضائح اموره وجلايلها من عقابه البالغة وافعاله
الرذيلة واعماله السيئة على وجه الانكار والعتاب وبالجملة ان يسند المناقشة الى الله تعالى دون العبد هو الموافق لمحط اللغوي لها بل لما ورد
ايضا من الاحاديث الشريفة في حق الحساب لا وجه للتردد الذي في ان المقصود المص الاستقصاء
الاحتمالات للفظ الاهل ومجموع الاحتمالات اربع يشمله تردد المص وان لم يعرضه استقلالا وقوله

بل الاهل شامل ليس بشيء اذ الشمول لحسب المفهوم على تقدير تسليمه لا ينافي الخصوص بحسب الاحتمال
والله تعالى اعلم بحقيقة الحال ووجه الايتاء وراء ظهره الى ويحتمل ان يكون وجه الايتاء
وراء ظهره ان الله تعالى لما اعلم الدلائل العقلية والنقلية الدالة على صفاته سبحانه والعلم انه يحيي
الموتى وكان من يؤتى كتابه بشماله في كفران نعم الله تعالى ومالاً صحيفة اعماله بالعصيان معروفا عن
الايمان كانت الملائكة الذين حالهم ان يقولوا المؤمنين نحن اولياؤكم في الحيوة الدنيا وفي الاخرة
اعداء لهم باغضين على ضبعهم فالقوا الكتب اليهم من وراء ظهورهم تحقيرا لهم واظهارا للعداوة
لهم لاجل ما في كتبهم وتنفرا عنهم وعن مواجهتهم لاجله وكل من التمني والنداء الى ممنوع عما لا يجوز
ان يكون مرادا للمص فجعل الدعاء بمعنى النداء كما هو الظاهر المتبادر وذكر قوله يتمنى الثبور اشارة الى ان
الدعاء والى ان ندا الدعاء لا ينافيه ويؤيد هذا السند ان الامام البغوي وصاحب المدارك وصاحب
الكشاف حملوا الدعاء على معنى النداء فظهر ضعف قول وكل من التمني والنداء توجيه مستقل وضعف
عاطفه عليه من قوله فالمناسب الى فتامل وكان غافلا عن الموت اشارة بالعطف التفسيري
الى ان المقصود للمراد بالظن المذكور ان ظن عدم الموت حقيقة لا يصدر عن عاقل بخلاف الغفلة فانها
قد تصدر هذا احسن مما قال فالكشاف من الشقة على الاتيان بدخول كلمة من على الشقة
وهذه النسخة هي المناسبة لقول المحشي ويحتمل الخ وفي بعض النسخ هذا احسن مما قال فالكشاف
ومن الشقة بدخول كلمة من على الضمير فعلى هذه النسخة الاخيرة يجامع قول المحشي ويحتمل الخ الى
توجيه ان هذا الاحتمال عين ما افادته النسخة الاخيرة وانت خبير بانه لا توجيه بعيد به لا تظهر له
ان النسخة الصحيحة التي نقلها المحشي عن الكشاف هي النسخة الاولى فانا نقرر هذا فالفرق بين
كلامي المص والكشاف ان المص قال ان الشقة على الاطلاق اي بلا تقييد بكونها على الانسان بمعنى
رقة القلب عليه والكشاف قال ان الشقة على الانسان وبينها برقة القلب عليه فقيدها بالقيد المذكور
فظهر بهذا ان وجه الاحسنية كلام المص دائر على الاطلاق وعدم تقييده بقيد المذكور في الكشاف
فهذا الوجه الدائر على الاطلاق هو المناسب التام بين المأخوذ منه اذ الاول رقة مخصوصة والثاني
رقة مطلقة فهذا الاخذ اخذ الكرى من كلية بخلاف ما نقل عن الكشاف فان المأخوذ فيه الرقة الشفقية
المخصوصة والمأخوذ منه الرقة القلبية الانسانية فهذا لا اخذ اخذ البيان من المبين بوجه

اشرف الحكما في الرقة المطلقة وبذلك التحقيقات ظهر سقوط ما قيل في وجه الاحسنية ان المناسب
بيان مأخذ الشفق الذي في صدد نا فالمناسب ان يتعرض باشتقاق الشفق من الشفقة
وان كان القول باشتقاق الشفقة من الشفق صحيحا بناء على ان المراد من الاشتقاق
الاشتقاق الكبير فيجوز جعل كل منهما مشتقا منه انتهى لانه على تقدير تمامه انما يتم على النسخة
الاخيرة اعني قوله منه الشفقة وقد عرفت انه لا يساعد عليها قوله ويحتمل الخ ففيما قيل عن هذا
الاحتمال مقول والوجه الذي اشرنا اليه بمستحسن العقول هذا كله بمعنى على ان تركيب هذا اللفظ
اعني الشفق في الاصل ابناء عن الرقة ودلالة عليها في موارد استعمالاته بالتاء او بدونه
كما صرح به الامام فخر الدين الرازي في مباحث قال تركيب لفظ الشفق في اصل اللغة لرقة
الشيء ثم بينه بموارد استعمالاته ويرد على ما ذكر الامام الرازي على ما نقله المحشي في الكشاف
اعني النسخة الاولى التي عرفت انها هو الذي نقلها المحشي وكذا على ما ذكره المص من قوله من الشفقة
بعد قوله كمن به رقة ان الزمخشري في الاساس ذكر في طرق الحقيقة غاب الشفق
وفي طرق المجازات الشفقة والشفق بمعنى الرحمة والرقة فكيف يكون الشفق في اصل
اللغة لرقة الشيء كما قال الامام وكيف يأخذ الشفق بمعنى البياض او الحمرة مع كونه حقيقة
فيه من الشفقة بمعنى رقة القلب مع كونها مجازا فيها كما نقله المحشي عن الكشاف وكما ذكر
نحوه المص بل الواجب على ما في الاساس اخذ الشفقة بمعنى الرقة القلبية لكونها مجازا
من الشفق باحد المعنيين المذكورين لكونه حقيقة فيهما على ما ذكره المحشي ويكون نسخة
الكشاف المطابقة لما في الاساس هي النسخة الاخيرة اعني ومن الشفقة ويمكن دفع
ما يرد على الامام بانه لا يلزم من كون تركيب الشفق في اصل اللغة لرقة الشيء ان تكون الرقة
مدلوله المطابقي الحقيقي اذ يكفي فيه ان تكون من المدلولات التضمنية او المدلولات التي غير
المفارقة ويمكن ايضا دفع ما يرد على ما نقله المحشي وما يرد على ما ذكره المص من ان المراد بقول
الكشاف والمص من الشفقة تصوير المعنى المراد وتوضيحه ببيان القرب والتناسب بين
المعنيين بلا نظر الى كونهما حقيقيين او مجازيين او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا لا يبان
المأخذ الاصلي الحقيقي فيندفع الايرادات باسرها والاحسن ان الشفق الخ

بقوله ويحتمل ويضبع لفظ يحتمل
لكون ما ذكره قطعيا

الاحسنية قوة المناسبة بينهما لان بينهما تناسبا حسبما مع كون الحاية والمحلية من اشهر العلاقات
ولا يخفى عليك ان قوله كتسمية الحال باسم المحل يدل على ان اطلاق الشفق على الحاجب
حقيقة وعلى الحمرة او البياض مجازا مع ان الزمخشري في اساسه صرح بكون الشفق في الحاجب
الشفق حقيقة ففيه تجريد اي على التقدير بن اذ معنى الوسق على ما يستفاد من
الكتابين هو مجموع الجمع والحمل لاحدهما فقط ففي الحمل على احدهما كما يجمع هنا تجريد عن الاخر
وهو الحمل هذا كما لا يخفى على من يمارس مطالعة كتب اللغة ان اصحابها قد يعطفون احد
المعنيين المستقلين للكلمة على المعنى الاخر لها فيجوز حمل ما نقله من الكتابين على العطف المذكور
فلن تقع قوله فيه تجريد على ما نقله من الكتابين منع ظاهر ولو سلم ان ما نقله من الكتابين ليس من قبيل
العطف المذكور بل الجمع والحمل اي بهذا المجموع معنى واحد للوسق فلا نسلم ان الجمع لا يكون معنى مستقلا
للوسق كما ان المجموع معنى مستقل له كيف وقد قال في الصحاح فاذا جلل السيل الجبال والاكام
والبحار والارض واجتمعت له فقد وسقها ثم قال واستوسقت الابل اجتمعت واستشهد في
هذا المعنى للوسق اي في معنى الجمع بما استشهد به من قول الملص في قول الشاعر مستوسقات لو يجدن
سايقا وقد وقع في القاموس مثله وقد صرح في الاساس فيما عد المعاني الحقيقة والذي يسوق
الابل حتى استوسقت اجتمعت فظهر مما نقلناه ضعف اعتبار التجريد والاولى ان يراد
وجه الاولوية سلامة عن اعتبار التجريد ومطابقة للاية المذكورة فلم يخلو الوجه الثاني لم يقل
فالاولى بدل والاولى فتأمل كتعلقه تعالى وجه المشابهة دخول كلمة الليل في المقسم به في الاتيين
بخلاف مجموع الجمع الذي ذكره الملص اذ لا يدخل فيه الظلمة في المقسم به بل الداخل فيه الدواب وغيرها
مما جمعه ليل وستره كما لا يخفى ويجوز كتعلقه ايضا وجه الشبه بتعلق القسم فيهما بالليل والنهار
بخلاف ما ذكره الملص من قوله او عوده الى الماكنة فان القسم فيه لا يتعلق بالنهار وهبوطه
الاولى في الصحاح لعل وجه الاولوية انه يتوهم من قول الملص من الوسيقة ان معنى الوسيقة
بتمامه مرعي في وسق بمعنى طرد الى الماكنة وليس كذلك اذ طرد الابل ليس مرعيا فيه بخلاف ما في
الصحاح فان المفهوم منه كون المطرد الى الماكنة مرعيا فيه الوسيقة وهو كذلك وتوجيه ما ذكر في
بشيء منه بانه لعل قول الملص من الوسيقة على انه بيان لما وسقه الليل وعوده الى الماكنة وعالم يكن ذلك

هو الليل بل الوحوش والطيور قدر في التوجيه الاول مضافا اي من جنس الوسيقة على التشبيه
بيني ان الملص اطلق الوسيقة على ما وسقه الليل وطرده الى الماكنة تشبيها له بابل طردت جميعا
لكن لفظ المبادر من قول الملص من الوسيقة كونه بيانا للاشتقاق لا كونه بيانا لما وسقه الليل
وطرده الى الماكنة كما هو مدلول توجيهي المحشي فيما كاد ان يكون في الصحاح الموالف
مشهد الحرب اشارة الى الموالف وان استعمل في مواضع الخير والنعمة احيانا لكنه مستعمل
في مواضع الخوف والشدة على وفق ما في الصحاح وبقرينة سياق الكلام وشيوع هذا التركيب
الا ضافي فيها والاحسن لعل وجه الاحسنية انه لا يوهم اعتبار اللفظ في خبر الخطاب
مع انه لا مناسبة بينهما بخلاف ما ذكره الملص وما يوهمه قوله باعتبار وصف النوع من كون النوع في خبر
الخطاب ومعبرا فيه فلا خير فيه بل بينهما مناسبة وانت خبير بان مراد الملص بيان الموافقة بين
الضمير الراجع في لتركبن على قراءة الفتح وبين مرجعه وما كان لفظ المرجع اعني الانسان مفردا
معنيا من اعتبار امر زايد عليه في تحصيل الموافقة المذكورة لم يتكلف الملص فيما اعتبار الزايد
اعني وصف النوع فقال في تحصيل الموافقة بين الراجع ومرجعه باعتبار اللفظ ومن البين ان
المتعارف في الموافقة المذكورة اذا جعلت بلفظ المرجع ان لا يعتبر امر وراءه والا يهام
الذي يدفعه البداهة لا يلتفت اليه اصلا وايضا مراد الملص من الخطاب صيغة الخطاب وهي معتبرة
بالنظر الى لفظ الانسان فامر الاحسنية على المكس يحتمل ان يراد هو الاولى بتصويره بما احتمل
كونه ظاهر الاضلالي اذ هو لا يناسب معاملة الله تعالى مع حبيبه في القرآن المجيد ولو كانت في مقام
العتاب الا ترى الى قوله تعالى عفا الله عنك لم اذنت لهم كانه سقط من قلم الاولى
ان يحمل عدم ذكره على الاكتفاء بمجاوزا بناء على كمال سهولة انتقال الذهن منه الى مجاوزه
كان ذكره زيادة تقرير بها لفظا ومعنى ودلالته على وجوب السجدة الى فيه لم يستدل
بمن قال على وجوب السجدة بهذه الاية الكريمة واما روى في سبب نزول الاية وكذا ما روى عن
ابي هريرة فاير اد هما لافادة ان ما يتعلق به الذم ترك السجود الشرعي الذي هو وضع الجبهة
على الارض لا السجود بمعنى الخضوع اما لانه ملخص ما في القاموس لا يخفى ان اقتران
قوله تعالى وشاهد بقوله تعالى ومشهود يرجح المعنى الاول شاهد اثنين يوم النحر ويوم عرفة

ذكرها

فلذا قال والاظهر الخ فيه ان قول المص والاظهر ليس مبنيا على اللام وقد انتقل المذكور
وعدمه بل مراد المص ان جواب القسم اما المذكور او ما دل عليه المذكور والاول وان كان ظاهرا
وصحيحا بالتقدير المذكور لكن الثاني اظهر فانه اشد مناسبة لما ورد لاجله السورة فانها بالجملة ترجع
المص الثاني لا مرضوي بهو رعاية ما ورد لاجله السورة على الوجه الابلغ للامر لفظ هو كون
الاول مبنيا على تقدير اللام وقد مامع انه غير منقول بخلاف الثاني فانه خال عن ازدكاب غير
المنقول وكلام المص ينادي عاذكرته فاقبل اليه من ازدادا اليمن الازدواء بالدال المعجمة
ملوك اليمن من قضاعة المسمون بذي يزن وذي جدن وذي فايش وذي ريش وذي الملاع
وهم التبابعة كذا في الصحاح فاضافة الازدواء الى اليمن للتخريد او للتوضيح او للتعدد والاستقال
لذوابة كانت تؤنس وفي الصحاح كقولك لذوابتين كانتا تؤنسان على ظهره وللاخر نفقة

فتدبر اذ لا يقال ذو المال الى حاصله ان كلمة ذو لا يضاف عرفا الا الى ما كثر
وعظم فتظهر استفادة كثرة الوقود من قوله عز وجل ذات الوقود وليس وجه الاستفادة
ان وصف الشيء بما يعلم قبل الوصف يدل على كثرة ما به الوصف وهنا كذلك كما ظنه
بعض المحشين فانه من عبارة المحشي يراجع كما لا يخفى فلكلام مزيد اشتباك وجه
مزيد الاشتباك انه مع تحقق التباين بين المعطوف والمعطوف عليه يوجد اتفاق
الجمل الثلث في غرض واحد هو كونهم دون اهانة للمؤمنين مع حصول الترقي في بيان
صنيعهم بذكر القعود على النار ثم ذكر شهادتهم على صحة تعذيبهم واحراقهم واشتماله
على الصلاح او ذكرانهم ما يفعلون بالمؤمنين حاضرون مطلعون ولا يتحرجون ثم ذكر
انهم ما انكروا من المؤمنين شيئا من الاشياء الا الايمان واما على ذكر المضي في المعطوفين
في الجملة الثانية فالغرض ليس بواحد من الجمل الثلث ان الغرض من الجملة الثانية على المعنى
الاول بيان اشتمال الاخدين لام ملكهم وعدم تقصيرهم وتصديق بعضهم لبعض بخلاف
الجملتين الاولى والثالثة والغرض من الجملة الثانية على المعنى الثاني بيان انهم مجزيون
يوم القيمة بما فعلوا بالمؤمنين فاذا لم يتفق الجمل الثلث في غرض واحد ذكر المضي في المعطوفين
في غرض واحد بين تلك الجمل ايضا بخلاف ما ذكر المحشي من المعنيين فان فيه ترقيا بين

ولا يقدرون انكار ما فعلوا
خلافا لجملتين
لا يوجد
التقرير

الجمل في غرض واحد كما اتفق بينها فيه ومع ما ذكرنا من الاتفاق والترقي في الجمل الثلث
يكون الجملة الثالثة دافعة لما يكاد يتوهم متوهم من الجملة على معنيي المحشي انهم فعلوا بالمؤمنين
ما فعلوا لاجل وجود سبب الفعل وباعث في المؤمنين وجه الدفع انه ليس في المؤمنين سبب
لفعلهم المذكور اصلا الا الايمان ومعلوم ان الايمان لا يكون سببا لفعلهم المذكور فتكون الجملة
الثانية منشأ التوهم والجملة الثالثة دافعة لهذا التوهم اشتباك واتصال آخر ايضا
بين الجملتين كذا حقق المطالب ولا تضيق عليك المراتب كما وقع التضييق هنا لبعض
المحشين حيث قصر مزيد الاشتباك على الاخير ويرد عليه ان الشاعر اذا في ان احتياج
الاستثناء الى التقديرين والادعاء انما هو بالقياس الى المتكلم فالله سبحانه وتعالى عالم بكون
الايمان فضيلة وشرفا فالتقدير وان وقعا معتبرا في النظم الكريم كما اعتبر في الشعر ويمكن
ان يدفع اي قد يخوت من هذا التكلف بما منحناك في القول السابق وهو على كل ما يدل
على ان قوله تعالى والله على كل شيء شهيد مسوق كالصفات المذكورة قبله لزم تقدم وانخرام
وليس كذلك بل هذا القول والله تعالى اعلم مسوق للوعيد على الذاتين الذين نفوا الايمان بالله
العزيز الحميد الذي له ملك السموات والارض ويؤيد ما قلنا تغيير اسلوب التوصيف بايراد
الجملة الاسمية وجعل المبتدأ اسما ظاهرا موقع الضمير ولذا جعله الكشاف وعبد حيث
قال والله على كل شيء شهيد وعيد لهم يعني انه عالم بما فعلوه وهو مجازيهم عليه انتهى
فاعرفه اشارة الى انه فرق بين اعتقاد الذاتين بكونه تعالى عزيزا حميدا له ملك السموات
والارض وبين كونه تعالى في الواقع عزيزا حميدا له الملك بلا اعتقاد منهم ذلك فلا يمكن ان
ان يكون الايمان بالله العزيز الحميد الخ مع الاعتقاد المذكور عيبا عند احد بخلاف عدم اعتقادهم
بكونه تعالى عزيزا حميدا له الملك فانهم بعدم اعتقادهم يمكن ان يعدوا الايمان عيبا مع انه تعالى
موصوف في الواقع بالصفات المذكورة كل ذلك من الصحاح ما فيه غير خفي فيه
انهم لم يبلوا الى الظهر من كلامه انه حمل قول المص بوجوه بالاذى على انه بيان حال اصحاب الاخدود
خاصة وليس كذلك بل هذا التفسير من المص مبني على تعميم الفاتين كما ان التفسير الثاني مبني
على التخصيص كما لا يخفى على ناظر في كلامي المص والكشاف ولذا اعترض الاستاذ صاحب ترا

على المحشي بما ذكر وغاية ما يتكلف في تطبيق قول المحشي بكلام المص ان اصحاب الاخدود لما دخلوا في العموم لزم من هذا العموم ان يبلوا اصحاب الاخدود وكفيرهم من الفاتنين مع انهم اي اصحاب الاخدود لم يبلوا بل عذبوا بهذا الذي ذكرته من العطف على تقدير تعميم المحشي التفسير الاول واما على تقدير تخصيصه باصحاب الاخدود فوجه التطبيق المذكور ان المحشي جعل قول المص وقيل المراد الخ مقابلا لقوله العذاب الزائد في الاحراق على ان يكون المنقول معنى اخر بدل قول العذاب الزايد في الاحراق والمعنى المنقول وان كان مستفادا مما مر دون لكن المص ذكر في النقل قوله المراد بالذين فتنوا اصحاب الاخدود تتميما للمنقول واستيفاء له واما مخالفة صاحب الكشاف فلا تضره لكنه كما ترى وبعد تسليم الانطباق يرد انه لم لا يجوز حمل قول المص يلوهم على معنى يقتضي التعذيب بالاحراق ولو مجازا لاعلاقة التجربة لتحصيل العلم

تفسير الحريق الى الظاهر انه خبر لقوله المذكور فيكون المركب التوصيفي بقبيل معنى الصيغة والمادة والموصوف ماخوذ من الواقع اذ الزائد في الاحراق الوارد في مقام الوعيد هو العذاب الشديد فقول المحشي لان فعيلا الخ تعليل لقوله تفسير الحريق باعتبار الصفة وقيدها لا باعتبار موصوفها وترك التعليل باعتبار الموصوف لظهوره مما مر من قولنا اذ الزائد في الاحراق الوارد في الخ ويجوز ان يكون قوله تفسير الحريق خبر اللضمير المقدر الى الزائد في الاحراق فيكون التعليل بقوله لان فعيلا منطبقا على محله بلا اعتبار امر اخر وقوله والظاهر عذاب الزائد في الاحراق ينتظم على كلا التقديرين اما على التقدير الاول فلانه لما اضيف العذاب في الاية الكريمة الى الحريق لم يبق حاجة الى اعتبار العذاب بزجة الواقع في مفهوم الحريق واما على تقدير الثاني فلان الظاهر في تفسير المركب الاضافي هو المركب الاضافي لعل التوجيه المشار اليه بقوله والظاهر ان كلام المص في التفسير مبني على حمل اضافة العذاب الى الحريق على كونها بيانية على التقديرين المذكورين ويمكن حمل الكلام على بيان حاصل المعنى ومآله اذا اتقنت ما حققناه ظهر لك اندفاع ما اورده الكستاري على الخفاجي من ان قول المص العذاب الزائد في الاحراق تفسير الحريق لا العذاب الحريق فلا يرد ان الظاهر ان يقال عذاب الزائد في الاحراق لانه

وهذا اوفق بسوق النظم يمكن ان يقال ان وعيد الكفار بجهنم لاجل كفرهم وجزاء لما ورد في كتاب الله تعالى كثيرا جدا كان جهنم كالعلم لجزاء الكفر فلما وردت في وعيد الكفار هنا حملها المص على محملها على جزاء الكفر رعاية لتطبيق هذا الوعيد على ما ورد في سائر ايات الوعيد الكثيرة ولما كان اصحاب الاخدود بحسب سباق الاية داخلين في عموم هذا الوعيد وكان فتنتهم باحراق المؤمنين كان عنوان عذاب الحريق انسب بالحمل على ان يكون جزاء لفتنتهم من سوء اهل الوعيد

واما الفوز الدنيوي بالايمان الخ وانت خبير بان ما ذكره المص في التعليل بقوله از الدنيا وما فيها تقصر دونه مشيرا الى ان مقابل الفوز الكبير هو الفوز الصغير وهو الفوز الدنيوي على الاطلاق اكمل واظهر وابلغ فكانه خصه بمن تاب الى المبالغة المستفادة من الفوز لا لخصوص التائب بل تعمد وغيره فالوجه ان يقال ورودها اللائم الشريف بعد الوعيد هو السبب لتخصيص المص وفيه اشارة الى ان التخصيص بقرينة هذا المقام لا ينافي التعميم بحسب الواقع والا فالتائب به مع كونه خلاف مذهبه فعل سنى الاشارة ظهر ان ليس التقييد والتخصيص على خلاف المذهب لان ذلك معنى لا واقعي المراد بالعرش حقيقته الخ وفي سر بر الملك عما في الصحاح والقاموس ويدل على ان المحشي اراد بقوله حقيقته المعنى المذكور قوله وبنى العرش الملك الى اخر القول قال صاحب التسهيل الى فائدة النقل التائيد لقوله ولا باس للفصل الخ والتمهيد لقوله لكن قال ابن الحاجب ومراده اظهاره التخالف بين كلامي صاحب التسهيل وابن الحاجب فلك ان تقول ان الشذوذ بمعنى الندرة لا ينافي الجواز بل يجامعه ولا مانع من ان يقول هذا القول ايضا مراد المحشي فلا يقال به ما لم يتعين بمعنى جعل الزمخشري ذلك العرش صفة لربك لتعينه اذ لا مجرور قبله غيره بخلاف كلمة المجيد فان قبلها مجرورين يصلح ان يكون الموصوفية فحملها الزمخشري على انها صفة لما لا فصل بينها وبينه اختيار للاصل والراجح

اضراب عما ذكر انتقاله مع جعل الذين كفروا عبارة عن نقرة يودونه صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهر واما النعبة على جعل الذين كفروا عاما لجميع الكفار فبمعونة دخول الموذين لرسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم تحت الجميع اذ لا حاجة اليه على عدم الحاجة مبنية على القاعدة النحوية المشهورة من انه يجوز ان العام

المكسورة للمخففة بل الغالب الراجح هو الغاؤها كما صرح به المحشي في شرحه على الكافية فاذا جاز
الالغاء لا احتياج الى تقدير اسم منصوب بل يكفي في حسن الكلام وقوع جملة بعدها كما في مانحن
فيه اذ كل نفس مبتدأ وما عليها حافظ خبره فاذ احسن الكلام بدون التقدير ثبت ازاحاجة
الى التقدير فسقط بهذا التبيين ما صدر عن بعض المحشين حيث قال لا يخفى ان دعوى عدم الحاجة
على قراءة لما بالتخفيف غير بين ولا مبين نعم يمكن ان يوجه بما قاله المولى السعد واما الكوفيون
فيجعلون ان نافية واللام بمعنى الا وما مزيدة لكن لم يبين بهذا التوجيه في هذا المقام حتى يتم
دعوى عدم الحاجة انتهى بل حذف ضمير الشان اجاب بعض الافاضل عن الايراد الاول
بان تفسير المعنى لحاصل المعنى لا بيان ما هو الحق انتهى وانت خبير بانه يأبى عنه سياق كلام المعنى
لانه في بيان ان كلمة ان مخففة ام نافية فاشار بالتفسير الاول الى ان كلمة ان مخففة
وضمير الشان مقدر في النظم الكريم فلذا فرع عليه قوله فان هي مخففة والام الفاصلة
وما مزيدة ثم ذكر المعنى قراءة التشديد وبين فيها معنى الحق لا حاصل المعنى على ان حمل
كلام المعنى على بيان حاصل المعنى مع كونه محل الالتباس لكونه موهما انه تفسير لمفهوم الآية
وتقدير الضمير الشان كما لا يخفى حمل عرض المعنى من هذا التفسير وابراز الشان على ان يكون
كالتنصيص على كون ان مخففة اذ قول المعنى في التوزيع فان هي المخففة اعلم راجع الى
التنصيص على كونها مخففة فاي حاجة الى الاشارة اليه واما الاشارة الى نقل التفسير
من اول الامر فلا يعادل ايهام خلاف المعنى كما يشعر به عبارة الاسناد طاب ثراه
ثم ان صاحب الكشاف والمعنى ذكرا غير مرة في بعض السور السابقة في الآيات المشتملة
على كلمة ان واللام مثل ما قال في من السورة من ذكر الشان وكون ان مخففة وكون اللام
فارقة من ذلك ما قالا في السورة آل عمران عند قوله تعالى وان كانوا من قبل لفي ضلال
مبين الاية ان هي المخففة واللام هي الفارقة بينه وبين النافية وتقديره وان الشان
والحديث كانوا من قبل ومن ذلك ما قالا في سورة الانعام عند قوله تعالى وان كنا عن
دراستهم لغافلين هي ان المخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة بينها وبين النافية
والاصل وانه كنا عن دراستهم لغافلين على ان الهاء ضمير الشان لكن المعنى اختصر في الجواب

فقال

فقال بدل قول الكشاف والاصل الخ اي وانه فظهر انهما بينا مفردات الكلام وتقديره ومعناه
الاولي واليه يدلك ما ذكره العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله تعالى وان كانوا
من قبل لفي ضلال مبين خبر كانوا وكان مع الاسم والخبر خبر ان المخففة المحذوفة الاسم الذي
هو ضمير الشان وان مع الاسم والخبر في موقع الحال انتهى فحمل من الالفاظ المبنية على انها
مبنيات حاصل للمعنى ومآله او على ان نحو كما التنصيص على كون ان مخففة غير مرضي وحاصل
ان ينبه عليه ان المحشي اورد مثل ايراده الاول هنا على ما ذكره المعنى عند قوله تعالى وان كانوا
من قبل لفي ضلال مبين من قوله والمعنى وان الشان كانوا من قبل فقال وفيه بحث لما ذكره ابن
الحاجب في الكافية ان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت
اي مع مخففة ان المفتوحة فالظاهر ان يكون التقدير وانهم كانوا من قبل لفي ضلال مبين
كما يقتضيه السوق بل الظاهر ان لا حذف لان المكسورة المخففة تدخل على الافعال الداخلة
على المبتدأ والخبر ثم اجاب عن بحثه المذكور بقوله ويمكن دفع البحث بان الكشاف والمعنى
لم يريدا بقولهما وان الشان تقدير ضمير الشان بل جعل الجملة حالا بتأويل والقصة
لئلا يختلف زمان الحال والعامل فان زمان الكون في ضلال مبين قبل زمان التكلم لكن
لكون القصة ذلك مستمرا انتهى وانت خبير بانه يرد عليه مثل ما ورد على الجوابين الاولين
وايضا يحدث ان المعنى قال هنا اي في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الشان
كل نفس لعليها حافظ مع انه حكم بكونه جواب القسم وبالجملة كلام المعنى وفي بعض السور
السابقة على سياق واحد مفصح عن اعتبار الشان وتقديره بلا تصريح ولا اشارة
الى جعل الجملة حالا وتصحيحه سواء كان محل الكلام صالحا للحالية او لا يرشد الى ان
ليس نظر المعنى جعل الجمل حالا وتصحيح الحالية وكذا كلام الكشاف في موارده نعم
يترتب هذا الجعل والتصحيح على اعتبار الشان وتقديره وقصده في بعض المواضع كما في
الاية الواردة في سورة آل عمران وايضا يرد عليه ما قاله الكشاف بل المعنى ايضا في سورة
الانعام عند الاية المذكورة حيث قال الكشاف فيها على ان الهاء ضمير الشان وقال
المعنى فيها اي وانه فان سنبين القولين منهما صريحا في تقدير ضمير الشان وقد تكلف المحشي

في صرف هذين القولين عما مر لولهما يحمل قوله على ان الهاء ضمير الشان محمولا على بيان حال التشديد
دون التخفيف ان حال التشديد لا تدخل ان على كنا فلا بد له من اسم هو ضمير الشان او غيره قدر
ضمير الشان على سبيل التمثيل لكن لا يخفى على ذكي شان اذ خروج عما مر مخالا عن الاعتدال وذهاب
الى سمت الاختلال ثم لو قيل حذف ضمير الشان منصوبا وان كان فيه ضعف من جهة اللفظ
لكن جزالة المعنى في اعتبار ذلك الحذف وقصور لبيب دلالة ضمير الشان على فخامة مضمون
ما يفسره من الجملة الواقعة بعده كما يقتضيها المقام سيما مقام جواب القسم ستلت امر
تقديره منصوبا بل رجحته لكان وجه المعارف الفارقة اطلق المصنف فيما تقدم
من موارد هذا اللام اسمها المعارف اعني الفارقة عليها كثيرا لكن لما تعلق نظره هناك بل
تحقق القرائن على وصف الفرق والفصل بين المخففة والنافية لا على التعبير عنها باسمها
العلمي الخفي في الدلالة على الوصف المذكور عبر عنها بالفاصلة الواضحة في الدلالة المذكورة
فكانه قال واللام للفصل بين المخففة والنافية قال الرضي فلما اشترط في كونه لما يجب الا
كونه بعد النفي فلا بد في قول الرجل سألتك لما فعلت من تاويل سألتك بالنفي
فوجهه ان من سأل شخصا فقد ضيق عليه الامر في فعل المطلوب والمسؤول فكان السائل
قال لذلك الشخص ما اسألك الا فعلك فلما بمعنى الا وفعلت بمعنى فعلك مصدرا او مفعولا
به لما السؤل فانتفض النفي بما وعبر بالماضي لقصد المبالغة في الطلب فكان ذلك الشخص
فعل ما يطلبه السائل فيخبر هو به لكن الرضي قيد دخول الا ولما بمعناها على الماضي بما اذا تقدمها
قسم السؤال مثل نشدتك بالله الا فعلت ودخول عمر رضي الله تعالى عنه عزمت عليك لما فعلت
كاتبك سوحا اذ هما قسمان كما بينه فهذا القيد يشعر بلزوم التاويل بالنفي لسألتك
طرد التاويل بالنفي من كلمة ما وقوله وان تاكيد على قراءة
التخفيف مخففة من الثقيلة ومؤكدة فقوله بان متعلق بالنفي والتاكيد على سبيل التنازع
فانه يئس اي يعيب بؤسا وشقوة وخزيا من يئس فلان اذا اصابه بؤس
لو كان ثم خلق اليوفيه ولم ان تعلق ثم خلق بقوله تعالى فلينظر ما نوعه كون قوله تعالى
خلق من ماء دافق جواب الاستفهام المذكور فلا يلزم الاحتياج الى جعل قول المص جواب الاستفهام

ان الاصل ليست كسائر الاسماء والافعال
ومفعولها الصفة فصدر الصلة

حتى قال والقسم لا يدخل الا على ما يصلح ان يكون
وقد تدخل بعض النحاة على هذا الخلاف في التفسير
اذا تقدمها قسم السؤال في مثل هذا المقام كقولك
والله ما سألتك الا فعلت

ثم ان سورة

تمشية نافية وعلى قراءة التخفيف مخففة

محمولا على انه جواب استفهام محذوف بل يكفي في صحة هذا القول السياق الذهني من الاستفهام
المذكور الى استفهام غير مذكور وغير مقدر في نظم الكلام كما قالوا بان الفاء جواب لما
الموهومة لا المقدرة فتامل وتاويل النظم بان المضاف محذوف اي وكذا تاويله
بان الانسان مستعمل في الهيكل المخصوص بطريق المجاز فصله عما سبق لكونه الى
لعل وجه الفصل ما تقرر من ان كون الجملة الثانية جوابا عن سؤال اقتضته الاولى من اسباب
الفصل لما بين الجواب والسؤال من الاتصال فكون الجملة الثانية استينافا توضيحه
انه لما امر الله تعالى الانسان بالنظر الى مامنه مخلوقيته وبين انه تعالى خلقه من ماء دافق
علم ان ابتداء خلقه بقدرة الله تعالى وانه تعالى قادر على خلق الانسان ابتداء فصار المقام
مقام ان يسئل ويقال فهل هو قادر على رجعه وخلقه انشاء فاجيب بانه على رجعه لقادر
فلا حاجة الى قاعدة المستخرجة ولم يتعرض المحشي لوجه التاكيد ويمكن ان يقال ان قوله
تعالى انه على رجعه لقادر ربما تمام السورة لرد المشركين المنكرين للبعث ولا شك
ان الانكار من مقتضيات التاكيد ولا يبعد ان يقال الضمير الى فرجوع ضمير انه
في قوله تعالى انه على رجعه لقادر الى الله تعالى لا باعتبار انه منعم ومدلول عليه من
نفس كلمة خلق كالعدل المفهوم المدلول من نفس كلمة اعدلوا كما هو مدار كلام المص
بل باعتبار ان اسناد الخلق في نفس الامر انما هو الى الله تعالى لا الى غيره وفاعل خلق هو
لا غيره ولك ان تعمم كلام المص بحيث يتناول ما ذكره المحشي بقوله ولا يبعد الخ
لا بما يرجع الى المطر والتغيير عنه بما يرجع للاشعار بوجه التفسير بالمطر ولرعاية حسن المقابلة
بنفس الرجوع ولا يهام جعل ما في ما يرجع موصولة واسما بمعنى الماء وان لم يوجد في
اخره الهمزة ومقابلة الفصل الخ لقائل ان يقول ان ما ذكره المص من تفسير
الفصل بالفاصل بين الحق والباطل هو المتبادر وهو الاوفق بالمقام لان المقصود من
الذكر هو علم الاقران وهو الابلغ انا نقول الفاصل بين الحق والباطل لا يكون الا معقولا
وهذا احسن مما في الكشاف الخ ولك ان تقول ما في الكشاف اوفق بعموم كيدهم
في القرآن وغيره وابلغ في الوعيد اذ يشمل الوعيد على جميع كيدهم في القرآن وفي غيره فتبصر

اشارة الى ان تقديم قوله فلينظر الخ
وتعقيبه بما بعده للتعليم فقط لا
لما فهم

ان الاصل في الاستثناء ان يكون من جنس المستثنى منه
وصفة ما في الكشاف ان الفاصل بين الحق والباطل
ليس من جنس المفصول

تعليل لقوله لا يبعد الخ

ان الضمير في قوله تعالى انه على رجعه لقادر
راجع الى الله تعالى لا باعتبار انه منعم
ومدلول عليه من نفس كلمة خلق
بل باعتبار ان اسناد الخلق في نفس الامر
انما هو الى الله تعالى لا الى غيره
وفاعل خلق هو لا غيره

ان قوله تعالى يوم تبلى السرائر
ظرف لقوله تعالى لقادر
والمعنى انه تعالى على رجعه
قادر يوم تبلى السرائر
وقوله تعالى فما له من قوة
ولا ناصر
عطف على قوله لقادر
والمعنى فما للانسان من قوة
في نفسه ولا ناصر
ينصره من خارج

القتال بما قبله وموافقة لاهوالهم المحكي عنها والبلغية في الوعيد كما ان في رعاية خلق الانسان
عن العلق المخصص للنطفة ادرج حديث الاسترجاع الى الظان الادراج لافادة
ان مفهوم الكبد او مفهوم المقابلة بالكبد وان كان عاما في نفسه الا ان تحققه بالنسبة الى
الله تعالى انما هو في ضمن استكباره المكابدين والاولى ان يفسر الكبد بوجه الدولية
كون اكثر انتظاما واشد اتصالا بما قبله كما يكون بالتاويل يحتمل التعريض على الملص بالتقصير
ويحتمل التوجيه بالجعل على التمثيل يكون بالتجوز عن التاويل اقول ان الاسماء الحسنى
لها معان شرعية هي محامل لها من جهة الشرع مرضية لدى اهل الشرع ظاهرة عندهم
لا يجوز العدول عنها فمحمل تلك الاسماء على معانيها اللغوية المالة تشعر بما يأذن به الشرع
داخل في التاويلات الزائغة المذكورة في كلام الملص فقول الحشى كما يكون ليس على ما
ينبغي ولا يبعد ان يراد بالاسم الاثر اى العلامة اذ هي من معاني الاسم
لكن تبرئة الآثار الالهية بلفظ البشيع كالامر لا جلها به لم تعرف اصلا وعما كان ماروى
من الحديث خبر الواحد لم يكن دليلا قطعيا على يقين الملص فلم يأب عن هذا المعنى
ولا عما ذكره الملص فلذلك ترى كتب التفسير مشحونة باستيفاء الاحتمالات في بيان
معاني الآيات مع ورود ما يدل على واحد من الاحتمالات في الروايات على ان الاباء
مرفوع من وجه اخر وهو ان تسبيح الرب الاعلى في السجود تسبيحه ذاتا وصفة
والآثار آثار الذات والصفات فيندرج في تسبيح الركوع والسجود تنزيه الآثار
من حيث انها آثار الالهية عن ان تكون خالية عن الحكمة والمصلحة ومعيوبة وآثاما كما
الحشى في القول اللاحق من اتهام الاسم بناء على ما روى من الحديث فيبنى على جعل الاتهام
احتمالا بالنظر الى ما روى لا جعله معنى قطعيا ومعلوم ان الاحتمال لا ينافي الاحتمال
فسقط ما ذكره بعض نظن وبقال تامل اشار به الى ان هذا القول مشتمل
على البيانين اعني بيان القراءة وبيان ما في الحديث فقول الحشى اذ قراءة اه ناظر
الى تجوز القراءة اشارة وقوله وكذا تسبيح الرب اه ناظر الى اشارة ما في الحديث
قلت لما الى هذا الجواب لا يلايم سياق عبارة الكشاف اذ جعله دائرا بين

ان يجوز

ان يكون صفة للاسم وبين ان يكون صفة للرب عقيب بيان ان كون الاسم غير مسمى وما كون
الاسم مسمى فاشار اليه بعد هذا البيان بقراءة على ضد الله عنه وبالحديث فالوجه في الجواب
ان يقال اعتماد صاحب الكشاف في ربط الاوصاف على القرينة فما لم تنع القرينة
فيه تعدد الاحتمال عممه وما لا فخصصه وقد تجوز الفصل بين الصفة والموصوف
بما لا يختص ببيانيته صيرورة الرسول الخ بيني اعتراضه على جعل قول الملص
او نجعلك مقابلا لقوله على لسان جبريل باعتبار ثبوت الواسطة في الاول وعدم
ثبوتها في الثاني وليس هذا الجعل بلازم في تحقق التقابل بين القولين اذ يجوز تحققه
باعتبار تجوز الاسناد في الاول مجازيا من قبيل الاسناد الى السبب الامر في الثاني
حقيقيا اذ جاعل الرسول قارئا بسبب الالهام هو الله تعالى وسندا في تقرير مراد
الملص ولا حاجة الى تخصيص قوله او نجعلك الخ بالاستعارة التبعية بل الطف
ان يقول او نسلمك القراءة فيه ان الالف الفاصلة يمكن ان يقال
وقوع الالف الفاصلة متوسطة بين المكتوبات الكثيرة باليا من اواخر الآى
سهل كتابة ما لا يكتب باليا على صورة اليا ونظير حفظ الالف الخ بيني
لاشتمال زيادة الالف توضيحه ان ما ذكره الملص من قوله تعالى السبيلا تنظير لا تمثيل
اذ فيما لخص فيه حفظ الالف اثبات قبل اداة النهي بعدها واما قوله تعالى السبيلا
ففيه زيادة الالف الغير الثابت اولا وقد ثبت في الشعر الخ اشارة الى
ان في الشعر تمثيلا لما لخص فيه اذ في كل منهما حفظ الالف الثابت في الاصل وتكلم
هذا القول عن طعن ما على الملص بعده وله عن التمثيل الثابت الى التنظير لكن هذا الطعن
انما يرد على ما زعمه وقد عرفت ان مراد الملص التمثيل الخ وامر رسم الخط موضح
بالتسهيل فعليه التعويل النسخ لا يوجب لو حمل قوله بان تنسخ تلاوته على
نسخها على وجه الانساء لم يرد هذا ولم يحتج الى ما تكلفه بقوله فكانه اشار الخ
بانه ماروى يمكن ان يقال لما كان ماروى خبر الاحاد لم يكن مفيدا وجوب
حمل المطلق على مقيده ومراد الملص استيفاء الاحتمالات في المقام فلم يقتصر على ماروى

يريد ان استثناء اه اقول كلام المص يحتمل المعنيين احدهما ان يجعل قوله
او نفى النسيان رأسا عطفا على قوله القلة والندرة كما هو الظاهر من جهة اللفظ
لا على قوله والندرة فيكون كون استفادة المعنى الثانى اعنى النفى بالكلية من قوله
تعالى الا ما شاء الله فرع شيوع استعمال الا ما شاء الله فى القلة معلوما ومفهوما من
تعليل المص بقوله فان العلة لا مز العطف وهذا الاحتمال يلوح من عبارة الكشاف
وينظر اليه كلام المحشى وثانيهما ان يجعل قول المص او نفى النسيان عطفا على قوله
والندرة على ان يكون القلة معناها عاما متحققا تارة فى ضمن الندرة وهو المعنى الاول
ومتحققا تارة اخرى فى ضمن نفى النسيان رأسا وهو المعنى الثانى فعلى هذا الاحتمال
الثانى فرعية نفى النسيان لشيوع استعمال الا ما شاء الله فى القلة مستفادة
من العطف ولما كان تحقق القلة المطلقة فى ضمن الثانى اعنى نفى النسيان رأسا
محتاجا الى البيان علله المص بقوله فان القلة تستعمل للنفى وهذا الاحتمال الثانى
للكلام المص وان كان غير ظاهر من اللفظ لكن معنى الكلام يساعد عليه بل التعليل بقوله
فان القلة يستعمل للنفى يلايمه ويشير اليه فتامل قال بعض الافاضل فى وجهه
انه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاقرار بالنسيان من مقترفات القدرة لانى مقترفات
العلم والمذكور فى الاية هو العلم بان العلم بكل شئ يستلزم القدرة الحاطة وبانه
كما يتفرع على القدرة يتفرع على العلم وقال بعضهم فى وجهه بان الجملة المقترنة شانها
ان تتعلق بما جعل ظرفا لها فلا يبقى تعلقها اعتراضا الا ان يكون تعلقها تعلق العلة
بالمعلول وههنا كذلك على ما اراده المحشى فينافى الاعتراض انتهى ملخصا وفيه انا لا نم
ان تعلق الجملة بالعلية لما قبلها مطلقا مانع عن كونها معترضة كيف وبان السببية جملة
نكت الاعتراض نعم اذا كانت الجملة متعلقة بما قبلها بالعلية بواسطة حرف جار على ان يكون
لها محل من الاعراب لا نقول تلك الجملة معترضة ولك ان تقول فى وجه الامر بالتامل ان قوله
تعالى انه يعلم الجهر وما يخفى يجوز تعلقه بقوله تعالى الا ما شاء الله على المعنى الاول فيكون بيانا
لسبب النسيان والمعنى انه تعالى عالم بكل شئ فيراعى الحكم والمصالح فى الابقاء والنسخ

والا ان بل المتبادر من قول المص ما ظهر من احوالكم وما بطن وكذا من قول المحشى فيعلم
ما فيه صلاحكم مزايا ثم وان جعله متعلقا بالاستثناء بالمعنى الاول فلا اعتراض ايضا لكن
يرد عليه ما اوردناه سابقا بقولنا وفيه الخ كما لا يخفى لعل اقرب التقريبات انا
نكون مستندين بالقياس الى قولنا فذكرنا ما ينفع من الذكرى لا بالنسبة الى النظم الكريم اعنى قوله
تعالى ان تفقت الذكرى والفرق بين ويحتمل ايضا ان يريد ان قوله تعالى لا يموت فيها
ولا يحيى كناية عن عدم نجاة الاشقى عن العذاب على طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ
النجاة عن العذاب يلزمها دار يحدث فيها الموصوف والحيوة ليعمل فيها للنجاة فتحصل
الدار الاخرة بعد دخول الاشقى فيها النار ليست دار يحدث فيها الموت والحيوة
فانتفى اللازم وهو ملزوم لانتفاء اعنى النجاة من العذاب فذكر ما يدل على انتفاء اللازم
اعنى قوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى وارتكب لازم ذلك الانتفاء وهو عدم النجاة فى العذاب
فكانه قيل لا ينجو من العذاب بهذا مراده ولا يخفى انه تكلف بعيد لا يرتضيه ذو والزاى السديد
والنظم اقرب الا يخفى لما كان المراد فى المعنى المشهور سلب الموت والحيوة
الناشئة عن الاشقى على وجه الاستمرار والدوام لاستحالة دوامها وطريانها عنه كانت العناية
المناسبة بهذا ان لا يكون ميتا فيها ولا حيا اذ لا يد لان على الحدوث بل يد لان على انه ما دام
فى النار لا يكون ميتا ولا حيا بخلاف ما ذكره المحشى فان المراد بقوله تعالى لا يموت فيها
ولا يحيى انه لا يحدث فيها موت ولا حيوة ومعلوم ان الدال على الحدوث هو الفعل
اى يموت ويحيى فتامل الفاظ الدال مدلوله ويقرب منه جدا هذا وقد عرفت ان الاسباب
الكتابية على الوجه الذى اراده بمراحل عن النظم وما ذكره تائيدا لمزاعمه الفرية فى غاية الضعف
اذ مفهوم نفى الاستقبال متحقق فى قوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى على المعنى المشهور الذى
ذكره المص ملاءم على ان الاقرب مزوجه واحد لا يقرب ما بعد من الاذهان بحيث لا
يحتاج بعده الى البيان ثم بين انهم يؤثرون اقوال المفسرين المشهورة
المبنية فى الكتب المتداولة فى بيان المشار اليه بقوله تعالى ان هذا كونه اشارة الى
جميع السورة وكونه اشارة الى قوله تعالى قد افلح من تزكى الى قوله تعالى وابقى وهو الراجح

فلذا ذهب اليه المص وكونه اشارة الى قوله تعالى والاخرة خير وابقى لقوته وانصاله فاذكره
المحشي من كونه اشارة الى قوله تعالى بل تؤثرون الحيوة الدنيا قول رابع وتاويل مرجوح وكل
من الاقوال الثلثة المشهورة الاول اولى منه فليتامل تحصيلا لوجه البعيد عن
اطوار المص بل مراده ان الغاشية من الصفات فلابد لها من موصوف والمناسب
للموصوفية تجب مقام التهويل هي الداهية وهي اسم للامر العظيم كما في الصحاح والقاموس
والالف واللام في اسم الفاعل والمفعول من الاسماء الموصولة ومدخوله فعل كسورة الاسم
كما قرر في النحو فالغاشية بهذا المفهوم الوصفي لما كان عاما في نفسه حصل من ابهامه مناسبة
مقام التهويل ايضا فلا تاباه الغاشية على تقدير كونها اسما وعلما ليوم القيمة على ما في الصحاح والقاموس
مشعرة بمعناها الوصفي الاصلي فباعتبار ينا الاشعار يفسر الغاشية وان كانا اسما وعلما
ليوم القيمة جا فسرها به المص ثم بين ان المراد يوم القيمة بيعني ما تحقق في ضمنه هذا المفهوم
العام الوصفي وما صدق عليه هو يوم القيمة او سمي هذا الاسم والعلم هو يوم القيمة ولا يخفى
انه ظهر من تفسير المص الغاشية بما فسرها به أوجه تسمية القيمة بالغاشية وتحصيل تلك الفوائد
الجمة جميعا فسرها المص بالتغشي المذكور وبينها لا بوجه واحد تأنيث الغاشية وتحصيلا لكا
زعمه الحشي لانه لا حاجة في اطلاق الغاشية الى ما ذكر واما في اطلاق الغاشية على
يوم القيمة فيحتاج الى تاويلها بالداهية او الى تاويل اخر مثله كما كتب به اليوم التاسع عما
اضيف اليه فيندفع ما اورده بعض الافاضل من انه كما لا حاجة في اطلاق الغاشية
على النار الى جعلها داهية لتانيثها لا حاجة في اطلاقها على يوم القيمة الى ذلك الجعل لان اليوم
كتب التاسع من المضاف اليه انتهى فهم يريد عليه ان تفريع قوله او النار الخ على قوله
بشر بان ليس في عبارة المص قرينة على ان عطف قول المص او النار على الداهية سوى
تحصيل وجه التانيث مع ان الظاهر المتبادر من سياق المص الداهية تتغشى الناس بشدايدها
يعني يوم القيمة ان اطلاق الغاشية على يوم القيمة لانه في الواقع تتغشى الناس بشدايدها
الواقع ونفس الامر بالدليل اللفظي واما اطلاق الغاشية على النار فاستدل عليه المص بالدليل اللفظي
اعني قوله تتغشى وجوههم النار فاندفع الاستدلالين قرينة على استقلال كل منهما بتعيين

بان لا يكون قول المص او النار الخ تفسيرا للداهية التي تتغشى الناس بشدائدها بل يكون معطوفا مستقلا
مقابلا للداهية تتغشى الناس بشدايدها ولو كان مراد المص عطف قوله او النار على يوم القيمة لقال الداهية
التي تتغشى الناس بشدايدها او تتغشى وجوه الكفار يعني يوم القيمة او النار وبهذا التقرير يندفع
بعض الظنون في العطف المذكور والخبر عاملة ناظرا الى كون التخصص بالاضافة وقوله
وكذا ناصبة ناظر هو خبر بعد خبر وقوله او تصلح ناظر الى كون التخصص بالاوصاف الثلثة
وهي خاشعة عاملة ناصبة كما لا يخفى لبعد كون المحاط باستقباليتين الى المحيط
عاملة والاستقبالية الاولى خاشعة والاستقبالية الثانية ناصبة ولا يخفى ان خشوع
الوجوه وذلتها يوم الخاشعة كما هو مقتضى الظرف وهو يومئذ معلوم ان هذا اليوم
الاستقبال وكذا خشوع الوجوه الذي اخبر الله تعالى به لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم
بقوله تعالى وجوه يومئذ خاشعة فلا حاجة في استقبالية الخشوع وتمام الكلام الى تعميم
الاستقبالية كما ظنه بعض الافاضل تامل فكانه اخذ التناهي الى يعني ان وصف
الشيء بوصف اللازم البين يفيد المبالغة في ذلك الوصف اللازم كوصف الشمس
بالمنير يفيد المبالغة في الانارة ولك ان تقول اخذه من الواقع ومناسبة مقام الوعيد
وهو استعارة للشجرة الى او ورد عليه بعض الافاضل بان ما في القاموس اطلاق
الضريع على الشجرة النارية فلا يكون مجازا فضلا عن الاستعارة انتهى لا يخفى على من نظر الى
عبارة القاموس انه لا دلالة فيها على ان الضريع يطلق على الشجرة النارية بل انما تدل
على ان الضريع شيء في جهنم امر من الصبر وانتن من الجيفة واحر من النار ولا يلزم من
كونه شيئا في جهنم كونه شجرة فيها فضلا عن الاطلاق عليها ولو سلم ان في القاموس دلالة على
اطلاق الضريع على الشجرة النارية فلا نسلم ان الاطلاق المذكور على الحقيقة وانا نسلم
لو كان كل ما في القاموس معاني حقيقية وليس فليس فيكون مجازا مرسلا بعينه
ذكر الضريع واريد به وصفه اللازم له العام وهو ما يتمام ما ه الابل ولا جاز تحقق هذا العام
في ضمن الغسلين لم يلزم ان يكون للكفار طعام غير الغسلين ليس ضريعا حتى تتوجه المنافات
وكذا الكلام في دفع توهم التناهي بالنسبة الى الزقوم فيكون حاصل هذا المجاز المرسل بالنسبة

الى الايات المتعلقة بطعام الكفار ودفع توهم التنافي بينهما بان المراد مما ذكر من الضريع
والغسلين والزقوم في الايات المتعلقة بطعام الكفار في النار هو ما يتجاوز الابل فالمراد
في الكل ان طعامهم ما يتجاوز الابل لا غير سواء كان ضريعا او غسلينا او زقوما وهذا
وتقائل ان يقول الظاهر المتبادر من كلام الكشاف ان قوله تعالى ليس لهم طعام الا من
ضريع كناية حيث قال يعني ان طعامهم من شيء ليس من مطاعم الانس واما هو شوك
مما ترعاه الابل وتسمح وتتولع به وهذا نوع منه تنفر عنه الابل ولا تقربه ومنفقا الغذاء
مستفيضا نفعه وهما ماظة الجوع وافادة القوة والسمن في البدن انتهى فان العبارة التي
لما ذكره المحشي من الجاز المرسل ان يقال يعني بالضريع ما يتجاوز الابل ثم يذكر ما يراد تفصيله
والمص يشير بقوله او المراد طعامهم ما يتجاوز الابل ما نقلناه انفا من الكشاف فما ذكره المص
بقوله او المراد ايضا كناية كيف لا وقد يقال المص او المراد بالضريع ما يتجاوز الابل كلام
بعد الكشاف بل يتبادا المراد بمجموع الكلام بالعبارة المفصلة الدالة عليه ثم قول المص او المراد
طعامهم ما يتجاوز الابل وان كان ظاهرا في ان فيه اشارة الى ما نقلناه من الكشاف من قوله
يعني انه يمكن تطبيقه على ما ذكره الكشاف من قوله او يريد ان لا طعام لهم اصلا لان
الضريع ليس بطعام للبهائم فضلا عن الانس لان الطعام ما اشبع واسمن وهو منها بمعزل
كما تقول ليس نعتا ظل الا الشمس تريد بنفي الظل على التوكيد انتهى لان ما ذكر في كل من العينين
من اوصاف الضريع لا يزيد على الاخر فاين الفرق بينهما باثبات كون الضريع طعاما لهم
في احدهما وهو ما نقلناه عن الكشاف اولا بقوله يعني ان طعامهم الخ وسلب الطعام عنهم
بالكلية في الاخر وهو ما نقلناه عن الكشاف ثانيا بقوله او يريد ان لا طعام لهم اصلا
فلما تحقق في الضريع على تقدير كونه طعاما او صافا لم تتحقق فيه على تقدير عدم كونه طعاما
لم يمكن كونه طعاما على طريق الحقيقة فيؤول طعاميته الى الطعامية فتدبر المص اكتفى بامكان
تطبيق كلامه على ما ذكره الكشاف اولا وثانيا على ما نقلناه ولم يتعرض على ان الاستدراك الخ ما ذكره
الكشاف اولا وثانيا على ما نقلناه ولم يتعرض على ان بقوله او يريد ان لا طعام لهم الخ وان كان
ظاهر عبارة الشد الخ ما ذكره الكشاف اولا فليتامل . يعني المراد بالنظر التامل

وهي التفاوت وقوت القصدة

فيه

فيه ان التقييد بقوله نظرا اعتباريا لا يدل على حمل النظر في قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل
على معنى التامل اذ يجوز حمله مع اعتبار هذا القيد على الابصار المتحقق في ضمن التامل والاعتبار
وحمل قوله المراد بالنظر التامل على ما ذكرناه من الابصار المتحقق في ضمن التامل والاعتبار
بعيد اذ المفهوم من كلام المحشي ان للنظر هنا محملين احدهما التامل هو ما اراده المص
والاخر مجرد الابصار هو ما ذكره المحشي وانت خبير بان ما ذكره المحشي محمول على ما ذكرناه بقولنا
اذ يجوز حمله الخ اولى واحسن لفظا ومعنى اذ النظر بمعنى الابصار يناسب كلمة الى لكونه
نظر الاعتبار يناسب قوله تعالى كيف خلقت وما ذكره المحشي من كون النظر بمعنى مجرد الابصار
فلا يناسب كلمات كيف فتدبر على بصيرة دعوى ظهور المطلق على كامل فرد في الحق

تعالى وحسن تدبيره الموديين الى العلم بانه تعالى مقتدر على الاعادة والبعث لان
الكمال هو ملاحظة الى مداره التفرقة بين المخلوقية والموجودية بالنظر الى نفس مفهوميهما
فان مفهوم المخلوقية يقتضي الاستناد الى الغير بخلاف نفس مفهوم الموجودية نعم هما في
الممكنات يقتضيان الاستناد والاحتياج فانفس الامر الى الغير لكن لا يكفي في حصول
النكتة النظر الى نفس المفهومين اي تستدعي الاجمال لم يرد ان في النوء والوقد
تجريدا من الثقل المعتبر في مفهومهما اذ لا داعي لاعتبار التجريد هنا بل لعدم داعي بل اراد
ان يثبت بما سواه شهرة وهو الانتهاض بالاحمال على ما ليس بشهرة وهو النوء بالاوقار لازالة
الخفاء فظهر ان مآل ما ذكره المحشي من ان اعتبار التجريد في النوء والوقر ليس في محله وهو
ان يشرب بعد تمام ثمانية ايام وهو الناب بقول المص الى عشر وفي الصحاح العشر ما
بين الوردين وهو ثمانية ايام لانها ترد اليوم العاشر ويمكن تطبيق قول المص الى عشر
لما في الصحاح بحذف المضاف اي الى تمام عشر ويمكن التطبيق بين ما ذكره المحشي
وبين وما في الصحاح باحتمال الاطلاقين او بان يراد بما بين الوردين شرب تمام
ما بين الوردين وبلايمه التعليل بقوله لانها ترد اليوم العاشر وهو ان يشرب
كل يوم الرفه بكسر الراء المهملة وسكون الفاء وبالهاء في اخره ورود الابل الماء شاءت
في القاموس ورفه الرجل كمنع رفها وكسر ورفوها لان عيشه والابل ردت الماء

يعد كون المقام لمدح الابل

متى شاءت انثى دون الماسكن ان تشرب كل يوم ان تشرب متى شاءت كالجدار

العلم انظ الامس او الجدر او ترك الالف واللام فقط من الملفوظ او مع تقديره وغاية

التوجيه جعل اللفظ بدلا عن قوله كالجدار بدل الكل وليس من قول وكفر خارجا

الى ممنوع از يحتمل ان يكون الامر بالتذكير في قوله تعالى فتذكر في حق من يرجى ويطمع انتفاعهم

بالذكرى ويكون ضمير عليهم راجعا اليهم يؤيده هذا الاحتمال قوله عز وجل فذكر ان نفعت

الذكرى وقوله تعالى فاعرض عن تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحيوة الدنيا ويكون المراد والله

تعالى اعلم بمن تولى وكفر المعاند المصر على الكفر بحيث لا يطمع منه الايمان فعلى هذا من تولى

وكفر خارجا عن قوله تعالى عليهم ظ لا سترادة فيه وليس حكمهم مخالفا لحكم من

حكم تولى وكفر فحى لفا لحكم من رجع اليهم الضمير في علمهم ان حكمهم عدم سيطرة الرسول

وتسلطه عليهم وحاصل الاشكال ان من تولى وكفر داخل في المستثنى منه وهو ضمير

عليهم لانه شامل لمن يرجى منهم الانتفاع ما بالذكرى ويطمع منهم الايمان بالرجوع عن

الكفر ولمن هو مصر على الكفر لا يطمع منه الايمان وحكم النفي في جانب المستثنى

منه محقق في المستثنى ايضا وكل من هذين الامرين انما دخول المستثنى منه والخارج

النفي في المستثنى منه والمستثنى مانع عن كون الاستثناء منقطعا هذا ما هو المشهور

في المستثنى المنقطع وسيأتي منا الكلام عند قوله تعالى ثم رددناه اسفل سافلين

الا الذين امنوا الآية ان المستثنى المنقطع قد يكون لدفع توهم ناشئ عما بين

مع اتحاد حكمه مع المستثنى منه فيقال هنا في تقرير الدفع وبيان التوهم انه قد ذكر

عدم تحقق الرسول عليه السلام مسيطرا عليهم ومتسلطا كان مظنة ان يتوهم توهم

انهم يهلون ولا يجاوزون عما صدر عنهم فدفع ذلك التوهم بقوله عز وجل الا من تولى

وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر فذكر لهذا المستثنى حكم مخصوص وهو تعذيب الله

تنبيها على ان الحكم السابق المتحقق في المستثنى منه ليس مخالفا لما في المستثنى

ولا يبعد ايضا لا يخفى ان اسناد التعذيب الى اسم الجلال وذكر المفعول المطلق للتوصيف

بالاكبر دليل واضح على ما ذكرنا المص وهو عذاب الاخرة فهاتان قولا ولا يبعد الخ

عن بعض وهذا الحمل يسند على حمل الى وجه الاستدعاء ان الاسكين اغنى اخوج الليالي

العشر ودرا في سياق واحد فاذا جعل الاول على ما فيه من العبارة كان حمل الاخر على ما فيه

من العبارة اولى دانست وهو المراد بالاستدعاء فلا يرد ما يتوهم من انه يلزم من حمل اللفظ

على المعنى الشايع فيه اللفظ حمل ما في سياق على معنى الغير الشايع فلا استدعاء وهذا ناشئ

اصل مكة انظ انه حمل قول المص عشر ذي الحجة وكذا قوله عشر رمضان على مجموع الايام والليالي

لانها لياليها المجردة كما حمل المص وغيره قوله تعالى واذ واعدنا موسى اربعين ليلة على ذوات العقود

وعشر ذي الحجة وعلل المص التعبير عنها بالليلة بانها غرر الشهور وقول الخشي كما ان ذكر الليالي

يستدعي عشر رمضان ان فضلها بلياليها المشتملة الا يشير الى ما قلنا فان لفظ ان ضمير فضلها

راجع الى عشر رمضان اعني المعنى الثاني لقوله تعالى وليال عشر على ما ذكره المص ولو كان

عشر رمضان عبارة عن الليالي المجردة لم يصح قوله لان فضلها بلياليها لاستلزامه ان يكون

ليالي ليال فلعل وجه المناسبة بين تفسير قوله تعالى بعشر بعشر ذي الحجة وبين اهل مكة ان

لهم في عشر ذي الحجة شانا عظيما في افعال الحج والجمعة الكبرى من كل حج عميق وظهور حرمة

الحرم واهله فاذ هانهم مانوسة بالمناسبة من لفظ البوادي في مقامات الخطابية

الى الشهر الاول من ذي الحجة واما استدعاء ذكر الليالي عشر رمضان فتقدير الخشي

فيظهر بهذا التقدير كون القرينة على التفسير بن مقابلة فيسقط ما قاله بعض الافاضل

من ان القرينة على التفسير الاول حالية وعلى الثاني مقالية فتدبر انتهى ويظهر ايضا بهذا

التقدير ان ما قيل في وجه مناسبة التفسير الاول من ان السورة مكية ولم يكن بمكة يومئذ

بل اوجبه الله تعالى بهذا الهجرة باكثر من سنة محل الحاجة اليه بل لا يناسب قول الخشي وبهذا

يناسب اهل مكة وانما المناسب لما قيل ان يقول الخشي وبهذا يناسب كون السورة مكية

والفرق غير خفي بطابق اصل هذا التركيب ما ذكره على تقدير تسليم الاصالة او

والفرعية رعاية امر لفظي وليست كرعاية جانب المعنى ومقام الاقسام فافهم

كذا في الكشاف وما كان في استلزام عاشرية يوم النحر لكونه شفعا وكذا في استلزام

تاسعية يوم عرفة لكونه وترا فقد اقتضاء اذ المتعارف في الشفعية والوترية ان تكونا

في ذات الشفع والوتر نفسيهما لا بالقياس الى تحصيل شيء احد الشفع وتحصيل

اخر العدد الوتر كما يقتضيه التعليلان عقب التعليلين المذكورين بقوله كذا في الكشاف

تأييد المرام وتقريبه بالقياس الى غيره اذ فيه تعلق العلم بقوله غيره هو الذي ذكره المص بقوله او غيره
وقوله تمام يذكر بيان لغيره والمراد بعدم الذكر عدم ذكره مفصلا ومشروحا مثل كونه الاعضاء
الظاهرة كاليدين والرجلين والعينين والاذنين فانها شفعا والقلب فانه وتر وكالشفتين
فانهما شفع واللسان فانه وتر جمع راصد قال في القاموس الرصد محركة الراصد وقد
وفي الصحاح الرصد القوم يرصدون فالفعل الذي اسند اليه على انه للفاعل ولك ان تجعل الرصد
مصدرا بمعنى المفعول وبه على اللغة ايضا في الصحاح الراصد للشيء الراقب له تقول رصده
يرصده رصدا ورصدا فالفعل الذي اسند اليه مجهول فالفظ اشارة الى ان كلام
المص موجه فوجهه بقوله فكانه ضمن الخ ويمكن ان يوجه ايضا بان الباء في قوله باعتبار
وصلة الارصاد مقدرة بالتمام وهو لجهنم فتقدير كلام المص تمثيل لارصاد العصاة لجهنم بالعقاب
اي لسببه فالمحذوف هو لجهنم وقوله بالعقاب قرينة عليه ولا يخفى ان هذا السوق
اي فيه ان هذا السوق انما يقتضي ما ذكرناه لو كان مراد المص من قوله متصل الاتصال القريب
المنظوي واما اذا كان مراده الاتصال باعتبار اللازم فوله تعالى ان ربك لبالمرصاد وبالنظر
الى الحاصل فلا اقتضاء يأذن على ارادة الاتصال باعتبار اللازم والحاصل قول المص في بيان
كيفية الاتصال كانه قيل انه لمبالمرصاد من الاخرة فلا يريد الا السعي لها واذا علمنا فلا اقتضاء
لان الزيفية الحكمية الحاصلة باعتبار اللازم والحاصل ليست كالزيفية الحقيقية الكائنة بصريح
الكلام ومنطوقه حتى يقتضي الاولى كما اقتضته الثانية وبما ذكرنا من مراد المص اندفع الاعتراض
الثاني ايضا اذ المص لم يخرج قوله تعالى ان ربك لبالمرصاد عن مفاده الذي حدد عليه من التمثيل
لارصاد العصاة بل ابقاه عليه لكن اخذ حاصل هذا التمثيل ولازمه وهو قوله فلا يريد الا السعي
لها فجعله كالعدل لقوله تعالى فاما الانسان وبين كيفية الاتصال بهذا الجعل واما اعتراض
الثالث بجوابه الجواز بارادة العلة او الرضاء من الارادة وفيما قررنا اغناء عما ذكره بعض
الافاضل من كون اللام بمعنى الواو لدفع الاعتراض الاول مع بعد جدا في النظم الكريم ومن كون
الارادة معتبرة في التمثيل المذكور في ذكره المص من جهة التقسيم الذي اشار اليه المحشي لدفع الاعتراض
الثاني مع ظهور سائر البون البعيد بين ارادة السعي للاخرة وبين الارادة المعتبرة في التمثيل
فالفظ ان الاتصالية تفرعية على اعتراضاته الثلثة وقد عرفت اجوبتها مع انه لم يظهر
مما ذكروه وجه ذكر كلمة اما في التفريع بخلاف ما ذكره المص فان الظاهر بتقرير ان قوله تعالى فاما

الانسان

الانسان الى قوله تعالى لتفصيل موقع الاجمال المغني عما ذكره المص من قوله فاما الانسان فلا يريد الا الدنيا
ولذاتها ولا شك ان التفصيل موقع لما وكذا للفاء او هي مرتبطة بالمحذوف والفاء دعه
لانه قال اي الخطاء انه ذكر دبيان مراد المص فان ظاهره ان يقال فاترك عنه لانه قال بلى اكرمن اكرامه
ان اكرامه او تبديل الواو بالفاء بلا تغيير ما عداه فتأمل لعله اشارة الى ان قوله بان التوسعة
تفضل اي تبيين فذكر لقوله ولذلك فائدة جزء الابهام وبعد المسافة بان يلاحظ بعد قوله والا فلا
به لا يلزم اهانة فوننا لانه قد يؤدي الى كرامة الدارين كما ذكرناه وقال بعض الافاضل في وجهه
ان القصد المذكور يأباه نوع اباء قوله تعالى فاكرمه انتهى وجه الاباء انه لما جعل لزوم التقتير قد يؤدي
الى كرامة الدارين علة لعدم ذكر فاهانه كان المناسب بالقياس اليه ان يجعل لزوم التوسعة قد
تؤدي الى رزالة الدارين علة لعدم ذكر فاكرمه ولم يجعل لعدم ذكره دير دعلة لانتزام في الكلمات فكما
وجدت النكتة لعدم ذكر فاهانه وهي ان التقتير قد تؤدي الى كرامة الدارين جاز ان توجد نكتة ايضا
لذكر فاكرمه مثل ان يقال ان التوسعة مع تأديتها في الجملة الى رزالة الدارين ذكر فيها فاكرمه ولم
يترك كما ترك في جانب التقتير فاهانه تبينها على كمال رحمة الله تعالى ووفور احسانه كما ورد
في الحديث الصحيح ان رحمتي سبقت غضبي وفي رواية غلبت غضبي فكان لفظ النوع اشارة
الى هذا الوارد ولا يلزم نفي حصول اخرها بالطريق الاولى فيه ان الحصر في كتب التوهمات
واستجلاب رحمة الله تعالى وطلب مرضاته لا تنفي عنهم بالنسبة الى اهلهم كان نفيه عنهم بالنسبة
الى غير اهلهم بالطريق الاولى وهذا القدر كاف في لزوم اهل العربية لان المسرف لا يلزم
يحب المال اي حبا جما كما يقتضيه السياق وليسنه عليه المقام فلا يرد عليه ما اورده بعض الافاضل
من ان الاسراف لا ينافي حب المال لا يكثر في السوق واما الحب الجم فذكر فيه ثم في قوله اذ لك
البعض بل حبه في المسرف اشد لتقاضي شهوته الباطلة تامل اذ حب المال لتقاضي شهوته
في الحقيقة حب منه لشهوته الباطلة وصورة حب المال منه لضرورة ان النيل لها
بوساطة المال ويمكن دفع التناقض الخ يمكن تعميم قول المص اي منفقه الذكر بحيث
يكون شاملا لهذا الدفع من المحشي فيكون مراده بيان ان المعنى على نفي منفقه الذكر سواء
كان بتقدير المضاف كما هو الظاهر بادي الرأي او بالتنزيل المذكور ولو وجب وجب
قوله المنع من الملازمة مجال واسع بل لا يتفرع على هذه الشرطية ما رتب عليه من قوله
لا يرد ان عدم قبولها الخ اذ معنى الايراد جعل يوم الدنيا شرطا لوجوب القبول فالمورد

يعرف بمقدم الشرطية كمن يبيع بشرط يوم الدنيا فلا يلزم لهذا المقدم المشروطة بالبيع
لانتفاء شرط اللزوم في التالي وما ذكره بعض الافاضل في توجيه التفرع المذكور من ان الخطاب
ان لهذا الوجوب جاء من ذاته فلا ينفك عنه في زمان من الازمنة لا في الدنيا ولا في الاخرة غير
وجيه اذ الخصم لا يسلم مشافية الذات وعليها للقبول فضلا عن الظهور ولو سلم فلا تعرض
لهذه المشافية في كلام المحشي في جانب المفرع عليه مع كونها مدار الدفع الايراد بل التعرض
فيه لمدار الايراد اعني القضية الشرطية وما ذكره العلامة السعدي وكذا الاستاذ
طاب ثراه من ان وجوب القبول لا يفرق بين الدارين بخلاف ما ذكره العلامة القوشجي
في شرح المقاصد بقوله واختصوا بان الكافر قد يذل ويسوق للنار فسقط عقابه كمن بالغ
في الاعتذار الى من اساء اليه فسقط ذنبه بالكلية وتارة بان التكليف باق وهو يقيض
الثواب ولا يتصور الا بسقوط العقاب فوجب ان يكون المخلص من العقاب انتهى
اذ لا يخفى ان هذين الاحتجاجين على تقدير تمامهما انما يدلان على وجوب القبول في الدنيا
سيما الاحتجاج الثاني فهو مجبور على اصل اهل السنة لان عندهم لا استقلال للعبد في
افعاله الاختيارية بل كلها مستند اليه تعالى فما لم يتعلق ارادة الله تعالى بمشية العبد
ايقاعها لم توجد فالفعل المعدوم الممتنع مجبور عنه العبد لعدم تعلق ارادة الله تعالى بوجوده
اذ لو تعلق لوجد والفرض انه معدوم ممتنع وانك ترى ايها يتوقف في الكتب المتداولة
بعده في نفسه مع قطع النظر عن توسيط الامر الحادث بين كلتي الربط كما لا يخفى ويمكن ان يختار
وجوده بالامكان الضعيف اما اولا فلان سوء حال الامارة وكذا وعيدها صرح بها في الايات
الثابتة وعلى ما ذكره المحشي يكون حسن حال المطمئنة مصرحا ووعدها مشارا اليه بخلاف
ما ذكره المص فانهما فيه مصرحان فيتوافق فيه بيانا الامارة والمطمئنة في النصر بخلاف
واما ثانيا فلان اقتران الوعد بالوعيد الذي هو العادة القرآنية اظهر فيما ذكره
المص بخلاف ما ذكره المحشي واما ثالثا فلعل الدخول المتبادر من الدخول بالفعل
على الدخول بالقوة يتبادر منه الى يمكن ان يفرق بين ان يقال وقد قرن
بالامنة وبين ان يقال وقد قرنت الامنة فالاول يفيد عز الاقتران والعزم والشان
تيسير الهدية فافهم ان اظهر راضية عن ربكما لافادة كون رضى النفس المطمئنة
عز بها بطريق الصراحة فيحمل صراحة بيان ما هو المتبادر من قوله تعالى راضية مرضية

بقول

بقوله تعالى مرضية فان المتبادر من قوله تعالى راضية مرضية لان النفس المطمئنة راضية عنه تعالى
ومرضية عنده ولعل لم يمنع قبول المص بما اوتيت عز اعتبار ما ذكره المحشي ومداحظة بحسب نفس
الامر قال الاظهر ولك ان تقول ورود قوله تعالى ايتها بفضله في مقابلة حسن حالها كان
كالملزم للمص على التصريح بقوله بما اوتيت فراعى المص هذا القول مقتضى المقام كما راعى بقوله
عند الله مقتضى المقام والمتبادر الى الافهام ان هذا القول كما كان قيد القوله تعالى مرضية
فهو قرينة على كون عز الله معتبرا وملحوظا بعد قوله تعالى راضية بل قوله المص بما اوتيت قرينة
ايضا على كون بما اوتيت وعملت معتبرا وملحوظا بعد قوله تعالى مرضية على طريق اختلاف قطار
ان المص كما راعى قضية المقام لم يهمل ما يتبادر من قوله تعالى راضية مرضية بل راعاه ايضا

وفيه بحث تلخيصه ان المحشي جعل الحلول بمعنى النزول فاما ان يكون هذا الحلول
صفة او مصدرا وكل منهما خلاف اللغة اما الاول فلان الصفة من الحلول حال والحل واما
الثاني فلان المصدر هو الحلول والحل بفتح الحاء والحلل بالتحريك لا الحل بالكسر ثم هذا الاخير
يكون صفة ومصدرا لكنهما من الحل لا من الحلول ولورود البحث المذكور لم يلتفت الزمخشري
الى هذا التوجيه هذا قال الاستاذ طاب ثراه قد اشار الزمخشري الى هذا التوجيه حيث قال
ويجوز ان يكون الضمير في ايجب للبلد على ان يكون المعنى اقسم بهذا البلد الشريف ومن سيرفعه
انك حل به مما يقترفه اهل مكة من الماثم متوجع برئ فهو حقيق بان اعظم بقسم انتهى والايخفى ان الاشارة
في غاية الخفاء ان المفهوم من قول الزمخشري انه جعل حل ما فاله وهو متوجع برئ مما يكرهه اذ الاستبعد عن
كون حل من الحلول بل يجوز كونه من الحلال من قبيل حل من احرامه بمعنى خرج كما يوم اي كونه حالا
قال وقرئ بحلول الرسول والقيدية شان الحال دون الاعتراض انهم ينوض للاعتراض قلت التوجيهان
المنقولين عن الكشاف وكذا ذكره بعض الافاضل لكن الابهام المذكور بعد في غاية الضعف
لا وما ذكره المص مستقل فرزه المص عما نقله عن الكشاف بقوله وقيل ونسبه الى الغير وفي اعلام
الغير بيان كونه اعتراضا على التوجيهين فاما نسبتها الى الغير مع كون الاعتراض مشروحا ومفصلا
في كلام ذلك الغير في قوة ذكر المص الاعتراض فيهما صريحا بل بما يقال ترك المص اشيرا في البعيد
التوجيهين المنقولين مع تعرضه في توجيه مشروحا بان قوله تعالى وانت حل بهذا البلد حال اعترض به ايضا
بالبلد فحرام قال بعض الافاضل لما كان ابراهيم عليه السلام ممن دخل صلى الله عليه وسلم بالبلد
نوع مدحة فلا يخفى انتهى لما كان والده ابراهيم عليه السلام النبيا صلى الله عليه وسلم

بالواسطة ما يكن في تعلق الباء بولد من شدة اتصاله بالواسطة بالبلد الحرام كافية لصحة القول بولادة
ذي الواسطة بالبلد الحرام ورعاية لافراد الوالد وكل ان تقول في وجه الخالفة اذ ابراهيم
عليه السلام هو المشهور والمعروف بكونه شجرة الانبياء وفيه اولى بان يحمل عليه والد وايضا لما
كان هو الاصل فكان الحمل عليه حمل عليهما عليه السلام ففيما ذكر تارة الوجهين رعاية جانب المعنى
وفيما ذكره المحشي من الافراد رعاية جانب اللفظ وتضعفه للمتين في القاموس
وضعفه تضعيفا عد ضعيفا كاستضعفه وتضعفه وفي الحديث كل ضعيف متضعف
وفي الاساس وتضعفه وجدته ضعيفا فركبه بسوء فليفهم الاولى كان يراه وجه
الاولوية مطابقة التفسير للمفسر والقائل ان يقول لما اورد المص ما في حيز قولي من التفسيرين
على ترتيب ما قبله الاول في مقابلة الاول والثاني في مقابلة الثاني وكان رؤية الله تعالى الناس
في جميع احواله واوقاته اقصر المص بتركه كلمة كان في جانب التفسير اعتمادا على السياق
الذهن من الرؤية المستمرة على الرؤية في وقت الانفاق السياق فاسهلا فكان المص ذكر كان
فقال يعني ان الله تعالى كان يراه وكما يساق الذهن من الرؤية المستمرة الى الرؤية في وقت
الانفاق كذلك يساق من المقابلة المرتبة على ان كان في جانب التفسير ملحوظ ومقدر ولو في حين
الاستمرار فيفوت عدم ذكر كان اختصار في الكلام وحصول الالزام بطريق برهاني ولو ان المص صرح
بلفظة كان وقال يعني ان الله كان يراه ويحاسبه عطفا على يجازيه فيلزم ايضا ان يكون على تجدد
كما كان منتظما على يراه فيكون جميع ما في حيز يعني من التفسيرين ناظرا الى قول المص حين كان يتفق
فيفوت الترتيب ويخل الفي بخلاف عبارة الكشاف فانه لا تعدد فيها فتحمل على ما ذكرناه ان ما قاله المص اولى
فانه لم يذكر فيه ما ذكره المص او بعد ذلك فيه فتظهر لك مما قررناه ان ما قاله المص اولى
وح ان لم يرد احد استقبالي فيه مناقشة لجواز كون المضي على المضوية بتنزيل الوجدان والسؤال
الاستقبالي منزلة الماضوين لنكتة التنبيه على كونهما امرين محققين لا محالة واشار في
القرآن الكريم كثيرة مثل هذا الايجاز بحذف الزمخشري الى ان قول المحشي سهما
وتقدم الخبر والشر بغضب الله على وبعث الانبياء عليهم الصلوة والسلام وانزال الكتب
كانا كانهما مقامات مرتفعان معاينان لا يخفيان فلم يبقيا كالا ماكن المحفوظة الغائبة
الشقة فاشار اليه قوله عز وجل فتبين الرشد من الغي في قوله تعالى فهو هدى ناه التجدد بيانا
انه تعالى انعم على الانسان بازاحة عذر في الخير والشر وجعلها سهل الرؤية كالاماكن المحسوسة

وهم ظاهر كون يجده عطفا
على يراه وقياسه فيه

الواضحة جدا باوفاع بيانه المذكورة وفي القاموس فتح الامر اي تمهيد بعواه وجوه فلا
افتح العقبة اي وفيه ايضا ملايمة لما في الكشاف كما يلائمه ما في القاموس من قوله وافتح المنزل
جعله واسعا والمجرم الانتهاء الى الشيء بسقة والدخول بغير اذن وفيهما نوع اباء عن الشدة في
الفعلين يعني انه تستفاد بتفخيم الشرع بريد ان افتح مطاوع فتح فيدل على ما فتح هو مطاوع
له وذلك المعنى هو الشرع اثابت المحقق فعدم الاقتحام مع ثبوت المعنى وتحققه في غاية
الشناعة فلذلك يزداد التوبيخ الاولى اي هو يؤدي مؤدى ما ذكره المص فتدبر
الان فان شكر تلك الايادي باقتحام العقبة مع كونه اخصر معتبر الطريق انه قيد للنظم الكريم اذ لا
خير بان ما ذكره المص ابلغ اذ الظاهر من قول المص اي فلم يشكر تلك الايادي باقتحام العقبة انه
حمل النظم على انه من قبيل اقامة العلة مقام المعلول فافهام عدم الشكر على ما قاله المص بطريق
برهاني اذ سبب الشكر على ما قاله المص بطريق برهاني هو الشكر وعلة هو الاقتحام وقد
يوجد فلا يوجد الشكر على ان في قول المص اي فلم يشكر اي رمزا الى ما اوجب به ابو علي الفارسي
عن اشكال عدم التكرير بان لا في الاية بمعنى لم فلا يجب التكرير وبقوت هذا الرمز على ما ذكره
المحشي من قوله الاولى اي وقد ذكر الامام جواب ابي علي في تفسيره ايضا اولان اي عن
الرقبة اي ولو قيل ان كمال النفس بمنزلة رأس الجبل وطريقه فهرها وتسخيرها وفي فك الرقبة والتعبير
بالعبادة المباينة بتمام تلك الرقبة واطعام اليتيم والمسكين والموصوفين دخل عظيم فلذا
جعل عقبة بالمعنى المذكور لكان له وجه وفيه توبيخ لهم اذ افاد قوله تعالى فما اقتحم
العقبة انهم لم يسلكوا الطريق ما هو الله فضلا عن السير والوصول اليه ويلحق انه يرد
على ما قبل ايضا اي خلاصة ان الاعتراض بالاقتضاء مشترك الورود بين الجوابين فعدم
التفات المص لما اجاب به الزجاج وجوابه بما ذكره ترجيح بلا مرجح وفيه بحث لانا انما
نراه ان لو كان عدول المص عن جواب الزجاج لما ذكره لما قاله المحشي من التفت بالاقتضاء
وهو ممنوع لجواز كون عدوله لسبب اخر مثل كون اعتبار التكرير في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة
اول ما يحصل به شرط وقوع لا دون اعتبار التكرير في قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا
الاية كاعتباره بعد تمام المقصد ومعلوم انه ح لا يضر المص ورود الاعتراض على الجوابين
او على احدهما او عدم الورود وح اصلا ثم لقائل ان يقول عدم التفات المص الى ما
اجاب به الزجاج غير مسلم بل قول المص عطفه على اقتحم دون ان يقول ابرادا ثم او يقول

عطف تم الى التفات اليه فى الجملة بل كلام المص هنا جامع للاجوبة الثلثة من الاجوبة الاربعة
المذكورة فى التفسير الكبير للامام فرمز المص اولا الى الجواب الاول عن الفار سى كما بينا ذلك عليه وضح
ثانيا بالجواب المشهور بين القوم من اعتبار التكرير فى الاقتحام واومأ ثالثا الى الجواب الزجاج
بقوله عطف على اقتحم ولم يلتفت الى الجواب الرابع الذى ذكره الامام وكذا المخشى فى اخر القول
مز كونه لا حرف تخصيص مخففا لكمال ضعفه كما ذكره المخشى وكذا لم يلتفت الى الجوابين اللذين
ذكرهما المخشى من الدعاء والاخبار عن المستقبل لانهما قرينان لما اخر القول فى الضعف والثقة
ثم ظ قول المخشى واجاب عنه الزجاج مقابل ما ذكره المص من الجواب واختاره بقوله ان جواب
المص ليس من الزجاج وليس كذلك بل هو من الزجاج ايضا صرح به الامام هناك حيث قال اجيب
عن هذا وجوه الاول قال الزجاج انها مكررة فى اللفظ لان الاصل فلا اقتحم العقبة فلا فك
رقبة ولا اطعم مسكينا الى اخر ما قال فهذا ما اختاره المص وقد نسبه الامام الى الزجاج لكن
الامر فى ذلك سهل اذ فى العدول عن الظاهر ـ وعلى اى فالاتيان داخل فى الموروده فى
بيان العقبة ـ ولقد احسن المخشى ما يشعر به قول المص فى سورة الواقعة حيث
قال واصحاب اليمن والشوم فان السعداء ميامين على انفسهم لطاعتهم والاشقياء
مشائم عليها لمعصيتهم انتهى لان هذا القول منه يخيل ان عدم التقييد هناك من باب الاكتفاء
بما سبق ـ ويجب التوسل بالصلحاء فهم ميامين على غيرهم وقوله الاجتناب عن العصاة
فهم مشائم على غيرهم فالاول دليل ان على الاول اعنى قوله الصلحاء ميامين على غيرهم والثانى
دليل ان على الثانى وهو قوله والفساق مشائم على غيرهم فهذان القولان كانهما دليلان
على ما قبلهما والان على المدح والذم ولزوم امتثال الممدوح والاجتناب عن المذموم المقدوح
فى كلام المخشى ويجاب بلطافة لا يخفى ـ فانشا ص ان السداد فى كان نشأ
انتهاء السداد افراط اما مه فى اداء الهمزة بحيث يخرج عن حد الاعتدال ومتعارف القراء
والا فكيف يجترأ على مثل هذا القول والقراءات مستندة الى الروايات ـ وفى القاموس
فرق كانه اشارة الى ان الفرق بين ما ذكره المص من لفظة فوق وبين ما فى القاموس من
لفظة فريق فى المفهوم وما صدق عليه واما نه على التوفيق بينهما اما الفرق فى المفهوم
فلفظ فوق الفاظ فيما صدق عليه لان ما صدق عليه فوق يشمل ما صدق عليه فريق بلا
عكس واما التوفيق فبجعل الفوق كالفريق على ما بين الضحوة والضحى لا على ما يشمل حد

الضحى

الضحى والمتبادر من بين الاسماء الثلثة اعنى الضحوة والضحى والضحاء على ما نبه نقل المص اذ لا يتناول شيئا
منها ما يتناوله الاخرى فهذا المتبادر يؤيد حمل الفوق على ما قلنا ـ ووجه الرد ان طلوع
القمر اول الشهر بشهر بان الكشاف حمل وقت تلو القمر على اول الشهر وابتدائه وليس كذلك
بل حمله على النصف الاول واراد بقوله ظاهرا واما يرد به الطلوع الحقيقى لا الظهور
فى اول ايام الشهر كيف وقد قال ذلك اى الطلوع عند غروبها باخذ من نورها فى النصف
الاول من الشهر ولم يقل وذلك فى اول الشهر واما يرد ايضا طلوعه وظهوره ليلة ابيد ما ذكرنا
ايضا ـ فهذا تمسك بالا نظير له فيه ان ائمة التحويل مشايخ اللغة العربية لا يطالبون فى فتواهم
باير اد النظائر ثم يبتونها للمجتهدين والمتعلمين بما يقتضيهم من العلل والاسباب وكفى اجماعهم تمسكا
فى النيابة المذكورة مع ان الدافع ذكر العلة المقتضية لاثبات النيابة وقال حيث وجبت وجبت
ولا يجب الحذف الا على ان النيابة الحقيقية لا يجب التزامها فى توجيه العطف للمذكور بل النيابة
التنزيلية التشبيهية كافية فيه ومع النيابة مستغنية عن ايراد النظير ويؤيد كفايتها ما ذكره
بعض علماء النحو فى بيان النيابة فصار لما يجامع الفعل كانه عوض عن الفعل ايضا كما انه عوض
عن الحرف وايضا حكمهم بنيابة بعض الحروف عن الفعل ما فى تحقق التنظير لحروف النداء
وقد عرفوا المنادى بقولهم المطلوب اقبالهم بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فحلى جاز
قيام بعض الحروف مقام الفعل ونابت مناب وحكموا به فهذا القائم النائب الحكمى عند هم يصلح
لنظير الواو الفصيحة النائبة عن الفعل وان لم يكن ذلك البعض من حروف الجر ـ بل يجب ان
يكون حالا مقدرة حكم هنا بالوجوب مع تخييره البداية قوله فقالوا الخ اعسف بعدا التجوز بالنقل الى
المشهور مع كون ازالة الازم الظرفية فالتخيين على عكس فرض عدم المانع وعدم التجوز بالنقل الى
المانع وعدم التجوز بالنقل الى وجود المانع ويجوز حمله على الوجوب الاستحسانى فالتعبير بالوجوب
لاشعار ان البداية المستحسنة فى نفسها اذا لوحظت مع مخالفها المشهور كانها ليست بحسنة
فتكون الحاية عن المحذور فى غرية الواجب وقد ذكرنا سابقا وجها اخر يندفع به كون اذا
ظرف الاقسام وايضا لا يلزم منه مخالفة ما اشتهر من كونها لازمة الظرفية وايضا يمنع عن اعتبار
الحال المقدرة فتذكر ـ عدل عن قول الكشاف فمحقق الخ وتفاعل ان يقول اراد بقوله
فمحقق تقرير از النيابة والمبالغة فيها ولا يلزم من كون العواطف حقيقة لان يعلمن
ان يعلمن واما قوله فترفع بالواو وتنصب فاراد به السبب والوساطة لان الواو

رافقة وناصبة وذلك ظاهر لكن الشيخ في توجيه العدول ويبقى فيه ادنى شيء من الحذر وقوله المحقق
ان تكون عوامل عمل الفعل والجار جميعا موهم ان يلاحظ بدل قوله فعلق كما يوهمه قوله فرفع بالواو
ونصب فيكفي هذا الايهام محذورا داعيا الى العدول لانها الوصفية المقصودة الخ
فيه انه ان اراد انها الوصفية المقصودة من كلمة ما الوصفية فممنوع كيف ومفاد ما الوصفية
في موارده هي الاوصاف الدالة على مجانسة موصوفاتها بواسطة ابهام كلمة ما والاوصاف
الدالة على مجانسة موصوفاتها بالواسطة المذكورة بحسب اختلافات مقامات الكلام لا بواسطة
مدخولاتها فقط وان اراد انها المقصودة من مبناها فمسلم لكنه لا يجدي ان الكلام فيما قصد
من ابهام كلمة ما لم يكن للفاء وجه فيه انه يجوز ان يوجد بين الامور الآتية يقينا بما ترتب خارجي
ويلوح القوم عند هذا المرتب بان يورد الفاء عليه لوجود اعتبار العطف وفيما نحن فيه يجوز اعتبار الترتب
الخارجي اذ الظاهر ان الابهام المجور والتنوين يغير حسب الشرع بعد البلوغ وتحقق التوبة قبل هذا
الحد مما لا ينكر وبما قررنا ظهر ان ما ذكره بعض الافاضل في بيان الملازمة في قول الشيخ فانه الاجمل
قوله تعالى فالهمها فجورها وتقويها مما لم يكن للفاء وجه من ان الفاء ح للتعقيب في الاقسام
وليس له وجه ظاهر لانه كقوله اقسم بالله وبعمر بالرسول ولم يعهد مثل هذا ليس بشيء لانك
قد عرفت ان الحمل للفاء على التعقيب في المقسم به مما لم يكن الا اقساما واحدا الخ
ان التمكن داخل اي لقائل ان يقول قول المص والتمكين مذكور على سبيل التنظل والتبعية لا
على انه معتبر في مفهوم الالهام داخل تحته فلعل السبب في ذكره هناك متنظلا تابعا للتبيين
على ان ذكر الالهام الفجور والتقوى في الاقسام ليس لمجرد ذاته من حيث هو هو بل لكونه وسيلة
الى اعمال الملكة للنفس والافعال المتعلقة لها على ما ينبغي فوله تعالى في جواب القسم قد
افلح من زكيها وقد خاب من دسيها ومعلوم ان اعتبار كون الالهام المذكور وسيلة الى تلك
الاعمال والافعال نيابة الاقسام به لان له بهذا الاعتبار شانا عظيما بحيث يثير داعيا
الى الفضائل وابباعث الرزائل ومنشاء للثواب والعقاب لان وقوع الفعل ارادي
الفعل الدال على الصادر عن اختيار من العبد لان الكلام في التزكية والتدسية الاختياريين
فلابد عليه لزوم نسبة الافعال المسندة الى الله تعالى على خلاف الوضع لانه كذب ليس بكذب
لانه يوجب الحذف فيه مناقشة بجوابنا الفرق بين العوض المتفضل وغيره في الايجاب
وعدمه والتحقيق ان عوضية العوض راجعة الى التخفيف فلا ايجاب وح يستقل

قلب الياء واوا في القاموس طفا يطفو طفوا وطفوانا بضمهما كطفى يطفي فالواو على الاول
اصلية غير مقلوبة وايضا الاسمية منتفية فلا اشكال ونبه بقوله على قتل الناقة الخ
يوبخ قول المص في سورة القمر عند قوله تعالى فتعاطى فعقر فاجترأ على تعاطي قتلها فقتلها
او فتعاطى السيف فقتلها لكن ما قاله المص في سورة الاعراف عند قوله تعالى فعقروا الناقة
فنبذوها دال على ان العقر بمعنى النحر فلعل قول المص على قتل الناقة مبني على مناقشاتهم
الزائفة على غيرهم اتفاقهم وتعاونهم على قتل الناقة مطلقا لا على قتلها بكيفية مخصوصة
من النحر وغيره وليس مبنيا على ان العقر بمعنى القتل ولك ان تقدر عظموا ناقة الله الخ
وانت خبير بان ما قدره المص هو الموافق لقوله تعالى فذروها تاكل في ارض الله ولا تمسوها
بسوء نعم فيما قدره الشيخ مناسبة ما بقوله تعالى قد جاءتكم بينة من ربكم من ناقة الله لكم اية
وبهذا اظهر مرجوحية ما وجهه الخ بقي وجه الاظهرية ان ما قاله الشيخ هو المتبادر كما ذكره
فان الذهن يساق سريعا من قوله تعالى فقال لهم رسول الله انه قال لهم بطريق الرسالة
عن الله والحكاية عنه تعالى بخلاف ما قاله المص فان الذهن لا يساق منه الى ان يكلمهم
العذاب ان فعلوا الا بتأمل ما فعلك بهذا الوجه فانه يغنيك ولقائل ان يقول لما وجدنا
هذا التحذير في كلام الرسول عن عقر الناقة وعرفنا ان العقر في سائر
الايات في قصة صالح حلول العذاب بثمود ان مسوا الناقة بالسوء حيث قال الله تعالى
حكاية عن صالح عليه السلام من ناقة الله لكم اية فذروها تاكل في ارض الله ولا تمسوها
بسوء فيأخذكم عذاب اليم ومعلوم ان الايات الكريمة يفسر بعضها بعضا ووجدنا ايضا
فيها استعجالهم العذاب الخ وعن صالح عليه السلام اياهم حيث قال الله تعالى فعقروا الناقة
وعتوا عن امر ربهم وقالوا يا صالح ائتنا بما تعدنا ان كنت من المرسلين والظاهر ان قولهم ائتنا
بطريق الاستعجال لتكذيبهم بالعذاب الموعود لهم ان مسوا الناقة بسوء وان عقرهم
كان لسبب ذلك التكذيب فهذه الامور المذكورة في قصة صالح عليه السلام قرائن متعاضدة
على ان تكذيبهم فيما حذرهم من حلول العذاب ان فعلوا كما قاله المص وبالجملة ان ظواهر
الايات الواردة في قصة صالح عليه السلام دالة على ان تكذيب ثمود تعلق بالحكاية
ثم لقائل ان يقول ان المفهوم من قوله عز وجل فقال لهم رسول الله الاية انه قال لهم رسالة
ولا يلزم من كون القول رسالة ان يظهر القائل كون بطريق الرسالة حتى يتعلق تكذيب ثمود

قيد

الثاني قوله فقط في الدارين ثواب الهداية للمهتدين على الاية المكية رعاية لما لحق فيه من
صريح الهداية الواردة قبلها فخصص المقنع باعطاء ثواب الهداية وجعل كونه قوله تعالى
وان لنا للاخرة والاولى مرتبطا بما قبله مرجحة ان اعطاء ثواب الهداية للمهتدين هو الغرض
الاصلي مزبيان انه تعالى مالك الملك في الدارين على الاطلاق لا مزجهة الدخول المذكور
ففي التفريع الثاني مزالمص رعاية ما لحق فيه كما قررنا ورعاية وجه الارتباط وفيما يضا
التنبيه المذكور وسدان التفريعان مزالمص على تقدير اعتبار الارتباط المذكور مرجحة
وجود الاهتداء في من هدى وارشد ولما نظر المص الى ان ارتباط قوله تعالى وان لنا
للاخرة والاولى بما قبله كما لوحظ مرجحة وجود الاهتداء في المهتدين كذلك يلوح من جهة
ترك الاهتداء منهم فرع المص عليه قوله ليضر ناترككم الاهتداء على النظم نظرا الى كون
سابق الاية في الهداية لكن الارتباط مرجحة ترك الاهتداء ففي التفريع الثالث مزالمص
رعاية خصوصية الهداية المذكورة في الاية على تقدير المتروكية ورعاية وجه الارتباط
المذكور وفيه تنبيه ايضا الى انه تعالى مالك الملك على الاطلاق عفا لا يضره ترك مزهدى
فترك الاهتداء فانما حل ان مراد المص في المآل ان الارتباط المذكور اما باعتبار وجود
الاهتداء او ترك الاهتداء فعلى الاول اما يتفرع المفهوم الاجمالي الشامل لاناية المهتدين
وغيرها الذاعي عموم قوله تعالى وان لنا للاخرة والاولى او يتفرع خصوصية مفهوم اناية
المهتدين لداعي ما لحق فيه نح الهداية الواردة في سابق الاية على قوله تعالى وان لنا للاخرة
والاولى وعلى الثاني فيتفرع عدم ضرر ترك الاهتداء له تعالى على الاية المذكورة على الوجه
الذي زدناه في التفريع الثالث وهذا التفرع لمناسبة في جملة لخصوصية الهداية
المذكورة في سابق الاية باعتبار المتروكية وتقديرها وايضا لهذا التفرع مناسبة
ما للتعقيب الذكري بالانذار في قوله تعالى فانذرتكم نارا تلظى بل السر في ايراد التفريع
الثالث بالخطاب دون الاولين رعاية تلك المناسبة فتفطن فقد تبين بما نقلناه وفصلناه
لك ان ما ذكره المص من التفاريع مما يخل عزداعي في جملة اصلا ثم ظ كلام المحشي ينبئ
عزانه جعل الاعطاء في قول المص فيعطي عاما صالحا لاعطاء النافع والضار كيف لا
وقد قال المحشي بل لظ وثواب الهداية للمهتدين وعقاب الضلال للضالين عطفا
على مفعول يعطي فاذا جعل الاعطاء عاما لاعطاء النافع والضار فقد وجد التعرض في

عبارة

عبارة المص لاحتمال التعميم في اول كلامه ثم تعرض لاحتمال التخصيص وهو بعيد ربيان الاحتمالات
فلا ينبغي ان يعترض على المص في التفريع الثاني بانك لم خصصت وهو يقول وقد عممت
في اول كلامي فاحسن طرق التامل ليتزل يدفعك التوصل والاولى فلا يقفنا احتمالا ذكم
الى قدر ما ينفعك في القول السابق فتذكر والاحق برعاية نظم الكلام وجه دلالة
النظم على ان ما ابتغاه الاتقى وطلبه في ايتاء ماله وهو رضاء ربه عنه بجعل الضمير المطلوب
عائدا الى رضاء الرب عزوجل لكن الظاهر من عبارته انه جعل وجه رجحان ما ذكره مجرد ذكر الموعود بعين
المطلوب كما بين وانت خبير بان له وجها اخر اقوى واحسن مما اشاره المحشي وهو ان وعد الله
تعالى على اعلى المحامل ورضوان الله تعالى اكبر النعم واعظم المثوبات ففي رجوع الضمير الى الرب
وعد من غير شائبة للائق باكبر النعم واعظم المطالب فالمناسب الابلغ ان يقتصر في وجه الرجحان
على ما قلنا لكونه اظهر واحسن وذلك اقتصر الامام فخر الدين الرازي على هذا الوجه عند ذكر الوجه
الذي حسنه المحشي ولم يلح الى ما اعتبره المحشي من وجه الرجحان في اشارة عبارته او ان يذكر
الوجهين معا وبالجملة فرق عظيم بين رعاية ظ نظم الكلام وبين رعاية مقام وعد الرب
عزوجل لبعض الاتقى مع بيان او صافه المحمودة فالثانية هي الاحق بالاعتبار والاخلق بالاختيار
وهذا الراي ذكرناه على رجوع المستكن الى الرب كما قاله المحشي لكن المذكور في الكتب
المتداولة هو ما اختاره المص من رجوعه الى الاتقى ولعل وجهه كون موصوف مزحوف الاستقبال
وموضوعاله والظاهان رضا الرب تعالى عزعبد عند اعماله الصالحة كما يفصح عنه قوله تعالى
لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة بل سياق هذه الايات الكريمة الدالة
على الاوصاف الجليلة في الاتقى دال على الرضى المقارن الاستمراري وتراخي رضا الرب
عزوجل لا يلايم المقام لايهام وتخييل في بادي الراي الانتفاء الحال الرضا وما ذكره بعض
الافاضل من حمل التراخي على تراخي اثار الرضى او حمل حرف الاستقبال على مجرد التاكيد فلا
يعارض اصالة معنى الاستقبال وشهرته فلا يدفع الايهام وخطرته قد سبق ان الضحى
ارتفاع الشمس الى قبة انه ان اراد بالشمس حقيقتها فهو المسبوق بل السابق ان الضحوة
ارتفاع النهار وان اراد النهار مجازا فيمكن حمل الارتفاع لاضافته الى النهار الذي هو
عبارة عزالزمان على الزمان بان يراد منه حد معين من النهار ومرتفع فلا يترتب اعتبار
المص التجوز او الحذف لاجل المناسبة على ما قبله كما يفيده الفاء في قوله فاعتبره الخ ويمكن ان

يجاب بان الظاهر المتبادر من الارتفاع المذكور هو المعنى المصدر الذي ليس من قبيل الزمان
وحمله على الحد المعين فيه تكلف لا يخفى فترتب قوله فاعتبر على ما قبله مبني على الغلط المتبادر من
الارتفاع وقع في المؤيد الضحى في ظاهر العبارة جمع الاعتراض على المص بانه لا يلزم
من كون الضحى بمعنى النهار المطلق في مقابلة البيات كون الضحى بمعنى النهار المطلق في مقابلة
الليل المقيد فلا تأييد وان خبر بعد ورود على المص لان حاصل ما ذكره في الاعتراض جعل
مقابلة الليل المقيد للضحى قرينة لارادة النهار المقيد من الضحى والقيد الاول من المص مبني على
فلا يحتاج الى المقابلة قرينة للمعنى اشارة بل احتاج الى القرينة فهو في سورة اخرى ومراد المص
من التأييد هو التأييد في الجملة وهو حاصل ويمكن حمل هذا القول من المحشي على مجرد بيان مراد المص
في الاخبار فكانه غفل هنا عن مناسبة الغفلة في امثال ما ذكر من مواقع وجوه
التقديم والتاخير الى المص في غاية البعد مع ظهور وجه التاخير اذ يمكن ان يقال لما ان هذه السورة
لما كانت اخيرة السورة المشتملة على التقديم والتاخير كان تاخير النكتة البيانية جريا على وفق
ما قيل الوجدان بعد التعب الذوقي المناسق بلا طلب سيما وايضا بيان النكتة بحسب تعلق الغرض
وغرض المص تعلق ببيان نكتة التقديم والتاخير في مطلع السورة ذكر هذا الاخير بعض الافاضل
وجعل الليل اصلا يرتبه اليها لتعاقل ان يقول نوع الظلمة اصل سابق ونوع النور عارض
ذو شرف ولا يابى كون بعض افراد الظلمة عارضا وليس فيه دفع ما ذكره من وجهي
التزييف هذا انما في بعض التعريف لو حمل ما في بعض التعريف من الاماتة
على ترك الاستعمال الشايع وان وجد الاستعمال على قلة وشذوذ وكذا ما في الجوهري او حمل
على انكار الاستعمال على وجه الشيوع وتجويز ان يستعمل على الندرة والشذوذ وكان الاستدلال
الزمخشري بالشعر على الجواز والاستعمال شاذا ونادرا متفق عليه في الكتب الثلثة والاولى
ان يجعل المخفف بمعنى المشدد وجه الاولوية عدم ورود مخالفة الكتابين ومنافاتها
على ما ذكره من كون المخفف بمعنى المشدد دلان ما في بعض التعريف من قوله واما تودعها في
الصحاح الجوهري من قوله لا يقال ودعه ولا وادع انما هما في المخفف بمعنى ترك وتارك
لا بمعنى ودع مشددا او مودع كذلك وقد عرفت وجه عدم منافات ما ذكره المص ملا في
الكتابين في القول السابق والاظهر انه جملة حالية في الاظهرية بل في الظهور
بحث ظ بل الغلط المتبادر من سياق النظم الكريم ان هذه الجمل مواعيد متعاقبة مستقلة

بعض التعريف والجوهري مسئلة

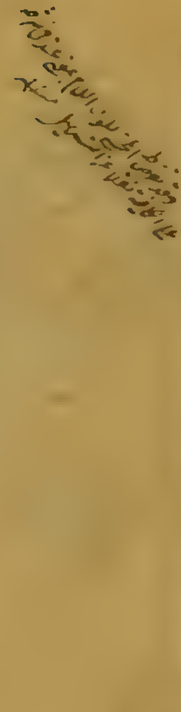

وجعل احدهما من الجمل حالا وقيد الاخر لا على مستقلة كما فعله المحشي خروج عن مقتضى السياق
كما لا يخفى على ذوي الذواق وانت تختار هاهنا ايرادها بيانا لما قبلها وتنبيها على ان
لام لك في قوله تعالى وللآخرة خير لك مزاد على توجيه الحالية بمعنى عندك حالا او مآلا وانت مخير
بان حمل اللام على هذا المعنى تكلف مستغنى عنه ولا يخفى على انه يفيد كمال اشتباك الجمل لكمال
الاشتباك بين الجمل على ما ذكره المص مغن عن كمال الاشتباك بين الجمل الذي قاله المحشي بعد
تقرير المبتدا ليس لام القسم داخلة على المضارع اجيب عنه بان مراد المص من قوله دخول الخبر
بعد حذف المبتدا صحيح لكون اللام لام الابتداء لا الجواب له صاحب التسهيل اشارة الى ما في
الكشف في قول المص فانها لا تدخل على المضارع الا مع نون التوكيد يعني ان تاكيد اللام
الى بعيد عن عبارة المص وعن ارادته فالوجه ان قول المص وجمهور سوف دفع توهم اجتماع
المتنافيين مرجحة ان لام الابتداء يفيد الحالية وسوف يفيد الاستقبالية ووجه الدفع ان هذا
اللام هنا لمجرد التاكيد واغاية ان الاصل كائن لا محالة ولا ينافي هذا تراخي ذلك العطاء لحكمة
وهذا التوجيه وارد مشهور ان في كتب النحو فالمص اشار الى ذلك بقوله وجمهور سوف الخ
في الصحاح فسحقه له الجلس اي دحره فانسحق النقيل من الصحاح والقاموس ان جعل المص
الشرح بمعنى كونه بمعنى الكشف على ما في القاموس بمعنى التفسير وهو التوسيع على ما في الصحاح
مبني على ارادة المعنى المجازي من الشرح بعلاقة اللزوم اي لزوم الكشف للتوسيع فيكون
ذكر الشرح من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم هذا مراده وفيه ان صاحب القاموس
كما ذكر كون الشرح بمعنى الكشف كذلك ذكر كونه بمعنى التوسيع فالقصر على القول الاول دون الثاني
قصور وما اعترض به بعض الافاضل من ان صاحب القاموس لما ذكر كون الشرح بمعنى
التوسيع ايضا لا يلزم ارتكاب المجاز المذكور فليس بجيد لان مجرد ذكر كون الشرح بمعنى
التوسيع في القاموس لا يدل على كونه حقيقة مع كلام الزمخشري في الاساس والمحكي عن
الشرح بمعنى التوسيع حقيقة والشرح بمعنى الاظهار والكشف مجاز حيث قال في ظرف
الحقيقة في مطلع كلامه شرح الله صدره للاسلام والشرح صدره ثم قال في ظرف المجاز
ومن المجاز شرح امره اظهره فعلى هذا امر الحقيقة والمجاز على عكس ما عليه المحشي فتامل
ولذا قال الله تعالى افمن شرح الى آخره في دلالة على ان الشرح لا يخص بالخير بل في يابين
ضعف ظ اذ الشرح وان كان خاصا بالخير لكن انواع الخير وكذا افراده الجزئية منكثرة

جدا فالشرح قابل لان يتعلق بكل من الانواع وبكل من الافراد وبالاجمال الشامل للجميع فذكر للاسلام
يجوز ان يكون لارادة هذا الامر الاجمالي الشامل للجميع ودفع توهم الحصار في نوع مخصوص
من الخير او بفرد مخصوص منه لان الشرح لا يختص بالخير بل يعم الشر فذكر للاسلام دفعا
لحمل الشرح على الشر ثم لا يخفى ان وجه تأييد الاية الكريمة لما ذكره المخشي من عدم اختصاص
الشرح بالخير يقتضي ان يكون الشرح المسند الى الله تعالى المتعلق بالصدر خيرا خاص
بالخير بل عاما له وللشر وفيه منع واسع اذ موارد استعمالات شرح الله صدر العبد في كلام اهل
الشرع يدل على خصوصه بالخير وان استعمل الشرح المسند الى العبد في الشر كما في قوله تعالى
ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله الاية الرحل مركب البعير في الصحاح
الرحل ايضا رحل البعير وهو اصغر من القتب والجمع الرحال انتهى والقتب الاكاف
او الاكاف الصغير على قدر سنام البعير مما يستفاد من الصحاح والقاموس والنسع
بالكسر سير ينسج على هيئة اعنة البغال تشد بها الرحال والقطعة منه نسعة مما في القاموس
والادم بفتحتين الجلد جمع اديم كما في دقيق على ما في الصحاح لا امكان حمله على نقيض
مفاصل الظهر بعيد وان كان هذا النقيض عقليا لان هذا الحمل حمل على المجاز الاقرب
بخلاف الاستعارة التي اعتبرها المص فيبدأ الاسلام او الاذان الى بعد مواضعة
المعصومات بيان لما قبله وما قاله المخشي ان المص كما هو عادته اجمل ما فصله صاحب
الكشاف واحسن اي بمشاركة الملائكة حمل كلمة في على ما في الباء التي هي للمصاحبة
وللحاجة اليه اذ يمكن ابقاؤها على معناها بجعل في ملائكة في محل النصب على الحال
عن الضمير المجرور في عليه فالمعنى وصل عليه مصليا عليه في ملائكة ويؤيد ما قلنا ما ذكره صاحب
الكشاف والمص في قوله تعالى ويتجاوز عن سيئاتهم في اصحاب الجنة من ان محل قوله
تعالى في اصحاب الجنة النصب على الحال عاملها كائنين في اصحاب الجنة ومعدودين
او مثبتين فيشمل جميع ما انزل عليه سواء كان بحرف النداء او لم يكن
وجملتان اخريان هما لا جلك لا لغيرك ولنفعك لا لضرك فلك التذكر وله التلطف
من وجوه فتفطن واما عند الخاصة فالمعية حقيقية كما قيل المفهوم من امثال
ما قيل بحسب متعارف القوم هو الاتحاد بين النقوة الظاهرة والنقوة الخفية لكونها
من حضرة الرحمن الرحيم لا المعية وان كانت حقيقية ولكن ان تحمل المعية على ما يليق

الا تحاد لان المتحدين ذاتا اذا تغايرا اعتبارا صح جعل احدهما باحد الاعتبارين مغايرا للاخر
بالاعتبار الاخر فالشيء الواحد الذي هو نقطة في الخارج باعتبار اضافته الى حضرة الكريم
ونزوله بارادته وقدرته واشتماله على منافع جلية وخفية لعبد فيقارن ذلك الشيء باعتبار
نفسه ذاتا بالاعتبار الاخر المذكور مقارنة حقيقية غير مبنية على المبالغة في معاقبة
اليسر للعسر كما بنى المص عليها كلامه وفي تعريف العسر وتنكير اليسر اشارة لطيفة الى
ان الاول معروف اشارة الى انه معروف مألوس وان الدنيا دار ه وفي تنكير اليسر اشارة
الى انه في سوق الدار لما فيها من العسر ومعروفية بين الناس كانه لم يوجد ولم يؤنس ان كنت
فافهم بحيث يكاد يعد الاستئناف تفكيكا للكلام يندفع بالاصل المتعارف المشهور
من ان اعادة الشيء معرفة تفيد العينية واعادته نكرة تفيد الغيرية وان كان معدولا
عنه بحسب قرينة العدول والقرينة هنا قائمة على ابقاء الاصل المذكور على ما كان بلا عدول
يمكن ان يجعل قوله عليه السلام حمل المص العسر واليسرين في الحديث على فرد العسر وفرد
اليسر على ما هو الظاهر المتبادر والمخشي حمل العسر على الفرد واليسرين على ذكرهما ولا يخفى كونه
بعيدا عن نظم الكلام وسياقه فلعله لهذا صدره بالامكان ويحتاج دفعه الى تكلف
لا يخفى انه مدخلة المقام الخطابي وهو المواضعة تماما بد منها في اختياره المخشي من
التوجيه من قوله ولام الجنس في المقام الخطابي محمول على الاستغراق وظاهر عبارته مشعر بان
توجيهه مستغنى عن التكلف او استجمع كل فرد لا يخفى ان الظاهر المتبادر هو هذا
الوجه الثاني قلت مقابلة باعتبار اي وذلك ان نقول اذا اعتبر التقابل من جهة
اعتبار اللازم كما ذكره المخشي يمكن ان يعتبر التقابل باعتبار انه يلزم من خلق الانسان
في احسن تقويم جعله اعلى عليين فيقابله جعل اسفل سافلين وان كان تحقق الاول
باعتبار صورة الانسان وتحقق الثاني باعتبار كونه من اهل النار في المردودين
الى ارذل العمر وهم المستثنى منه المعبر عنه بالضمير المنصوب في رددناه الراجع الى
الانسان غير مخالف له في الحكم وهو المردودية الى ارذل العمر وخالفه في
الحكم كسائر الاستثناء ولا يذكر المستثنى حكم اي لا يذكر للمستثنى لفظ يذكره حكم
من الاحكام استقلالا غير الحكم الذي يكون بين المستثنى منه والمستثنى بل حكم مخالف
حكم المستثنى منه نفيا واثباتا كسائر الاستثناء من غير ان يخالف المستثنى منه

ازل

يتحد حكم المستثنى مع حكم المستثنى منه نفيا واثباتا كما الحذ في الآية از حكم المردودية الى
العمر يشمل المستثنى منه والمستثنى فالواجب ذكر حكم له للمستثنى ذكر مستقلا ليعلم العلم
او الاعلام ان حكمه ليس مخالفا لحكم المستثنى منه بل ذكر المستثنى لاجل هذا الحكم المستقل
المذكور بعد المستثنى فيكون هذا الحكم فائدة الاستثناء لذلك الرد اى لاجل وجود
ذلك الرد في المؤمنين او لاجل اشتراك ذلك الرد والمراد من سوء الحال هو السوء
المطلق الكلى اللازم للرد لا السوء المقيد بحيثية تحققه في ضمن الرد الى ازل العمر
از هذا المنوع لا يراد دفعه لتقاربهما وجه كونهما في محل واحد في المؤدى
از مؤدى الوجه الثاني كالوجه الاول جعل الانسان من اهل النار واما الوجه الثالث
فبعيد عن ذلك المؤدى ولكن ان توجه التقارب بكون الاستثناء فيهما متصلا
فاقتصار القاضي محل متعلق لعل ايراد قوله متعلق للتنبيه على علة الاخلال واما تزييد
بعض الافاضل في بيانه بقوله يعني انه تخل عن افادة المراد از جملة على الظ ومتعلق
ان اوله الى ما ذكره الكشاف فبعيد عن اللفظ ومنطوقه هذا ولقائل ان يقول
قوله تعالى فما يكذبك بعد بالدين ورد انكارا على الانسان الذي ينكر الاعادة والجزاء
ويقول لا اعادة ولا جزاء بما معناه فما الذي يحملك على هذا الكذب يراد بالمشار
اليه قوله لا اعادة ولا جزاء وهذا القول كما انه تكذيب بالحق كذب محض فكان المعنى
قال فما الذي يحملك على هذا الكذب الذي هو التكذيب بالاعادة والجزاء فما قال
قول المعنى فما الذي يحملك على هذا الكذب ما بينه الكشاف وفضله والابلام المعنى
على ما اختصار ما فعله الكشاف كيف وهو فارق الشبيه واساليب الكلام نقاد
مراف كما لا يخفى على عارف ذي انصاف ولعله لم يلتفت اليها عدم
التفات صاحب الكشاف اليها هنا لسبق التفاته اليها في سورة الفاتحة
واستحسانه لها وفوه ما يرد عليها من ترك رعاية الادب والتعظيم كما دفعه
المعنى هناك وترجيحه معه الملابسة والمصاحبة بقوله وهذا الوجه اغرب واحسن
ولم يرد بقوله اغرب واحسن ان في الاستعانة ترك رعاية الادب واخلاء اسم
الرب عن التعظيم كيف وقد دفع هذا المحذور بوجه الاستعانة بسابق كلامه
وبين حقيقة الحال بما يقتضيه نوع تبسط في المقال قال الكشاف في اول سورة الفاتحة

فان قلت

فان قلت ما معنى تعلق اسم الله تعالى بالقراءة قلت فيه وجهان احدهما ان يتعلق بها متعلق
القلم حاصله بالكتبة في قولك كتبت بالقلم على معنى ان المومن لما اعتقد ان فعله تابعين
معتد به في الشرع واقعا على السنة حتى يصدر بذكر اسم الله تعالى لقوله عليه السلام كل امر
ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر اذا كان فعل كل فعل جعل فعله مفعولا باسم الله
كما يفعل الكتب بالقلم والثاني ان يتعلق به تعلق الذهن بالانبات في قولك
تنبت بالذهن على معنى تبركا باسم الله اقراء وكذا قول الاعمى للمومن بالرفاء والبنين
معناه اعرست ملتبسا بالرفاء والبنين وهذا الوجه اوجب واحسن انتهى ولا يخفى ان
حكمه بكون هذا الوجه اعني كون الباء للملابسة اوجب واحسن دال على ان الوجه الاول
وهو كون الباء للاستعانة عربي وحسن والشيء الذي فيه ترك رعاية الادب والاخلاء
عن تعظيم اسم الله كيف يقال انه عربي وحسن فتحيين صاحب الكشاف كون الباء للاستعانة
مانع عن توجيه عدم التفاته هناك بان فيها ترك رعاية الادب والاخلاء عن التعظيم هناك ان
الكشاف قد بين دفع هذا المحذور على تقدير الاستعانة كما نقلناه ويمكن ان يمنع المنافات
بين تحسين صاحب الكشاف وبين توجيه المحشي عدم الالتفات بما ذكر بان مراد
صاحب الكشاف مما ذكره في اول سورة الفاتحة الموازنة بين وجهي الاستعانة والمصاحبة
وترجيح هما هو ترجيح المصاحبة بان فيها دلالة على كون المتكلم متبركا باسم الله تعالى صاحبا
له فبهذه الدلالة راعى المتكلم الادب والتعظيم ولما لم تكن هذه الدلالة ظاهرة في الاستعانة
اساءة الادب مخالفة التعظيم بقرينة صيغة التفضيل اعني احسن وقد احسن العلامة
التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال لبيان وجه الاحسنية المذكورة في الكشاف
ولان في الترك باسم الله تعالى من التأدب ما ليس في الفعل بمنزلة الالة لان المقصود
بالذات ولو قال بدل قوله بمنزلة الالة الى الاستعانة واقتصر عليه لكان اوفق بقول
الكشاف احسن اذا عرفت ما قررناه فقول المحشي لم يلتفت اليها رعاية للادب
ليس معناه ان في الاستعانة اساءة الادب وايضا ليس معنى قول المحشي ان في جعل اسم
الرب الة اخلاء عن التعظيم ان فيه ما ينافي التعظيم بل معناها ان ليس في الاستعانة

لم يظهر فيها ما ظهر في المصاحبة من الاية المذكورة وليس المراد ان في الاستعانة صح

رعاية الادب الخ وجدت في الملابسة من جهة كونها دالة على التبرك باسمه تعالى وصحب الفعل
واقترانه به وليس فيها ايضا التعظيم الذي وجد في الملابسة من الجهة المذكورة فافهم ثم
احكم فاحكم والحصر ملحوظ اي لا خلق ملابسا غير ما قاله السكاكي في الفعل
المنزل منزلة اللازم من انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا افاد العموم في افراد
الفعل بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد اخر مع تحقق الحقيقة فيهما كالحكم بتحقق
التعانق في بان الفعل المنزل منزلة اللازم كيعطي بمعنى يفعل الاعطاء فلام الحقيقة لوقوعه
في المقام الخطابي دال على استغراق الاعطاء أتت وشمولها اضرار اء الترجيح بلا مرجح كما
فيستقل الذهن من هذا الاستغراق والشمول الى حصر الفعل والاعطاء في فاعله لكن حصر
الخلق فيه لا يصح على اصل الاعتزال منه بعض الافاضل مستندا بجواز تقييدهم الخلق بالحسن
فيه تعالى بعدم الالة لكن هذا المنع في غاية الضعف فاني نص من النصوص الكثيرة بتقييد
ويخصص بذلك القيد وقد يمنع ايضا بتأويلهم العام فافهم وفي بحث اي في ذكر
خلق الانسان لتفسير المفعول خلق بحث فيه ان المفسر اذا كان لفائدة غير التقييد يجوز
اجتماعه مع المفسر لا من حيث انه مقيد بل من حيث ان له فائدة اخرى فقوله لعدم فائدة
فيه بعد ذكر المفسر وكذا قوله لان فائدة العلم بالمفسر لا غير ممنوعان في الصورة التي ذكرناه
وما نحن فيه منها لان قوله تعالى خلق الانسان من علق فائدتين التفسير والتقييد لكن فائدة التقييد
باقية فلذا لم يكن المفسر عند الاجتماع مع المفسر لغوا وظهر مما ذكرنا سقوط قوله فيجب ان يقول
الى اخر القول لان صحة التفسير اي التبع لا توجب التقدير والجعل البعيدين المذكورين وقياس
التبع في بعض المواضع الذي لا يجتمع المفسر والمفسر فيه قياس مع الفارق اذا عرفت
هذا فان كان المخشي اشار بقوله فتأمل الى ما قررناه من الابحاث فنعم المقال وما ذكره
بعض الافاضل في وجه الامر بالتأمل ان الظاهر حمل الكلام المجيد على احد الوجهين الاولين
مثلا بخل بمقتضى ظاهر النظم مفرعا على وجوب احد الوجهين البعيدين على توجيه الابهام والتفسير
وكذا ما ذكره البعض الاخر من ان الامر بالتأمل في وجه الامر بالتأمل وان الاستيناف ليس ببعيد

عز النظم بل سوء الظاهر فكل منهما ليس بشيء اما الاول فلما ذكرنا من ان تقويته على الوجوب
الذي ذكره المخشي وقد عرفت حاله واما الثاني فلانه تحكم غير مرضي وتكلف غير مخفى
لان اللام اذا فيد ان الظاهر ان المفرد المحلى باللام على الجنس ولا ينافي كون اللام للجنس تحققه
في ضمن جميع افراده بحسب نفس الامر ومعلوم ان الجنس بنائه عن الكثرة فيه مع الجمع فلا
يرد ما اورده المخشي بقوله ويدفع ان الاستغراق بمعنى كل واحد الخ ولا يحتاج الى ما تكلف
فيه من الجواب من قوله بل قصد الى تصحيح الخ وما ذكره في الكشاف يمكن حمله على النظير
والشبيه من جهة ان الابناء عن الكثرة بجمعها مشتمل على المسامحة ان المراد اورده
جمعا وهو المتعارف في امثاله وبوجه تعليله بقوله اذ ما جمع مفرد العلق ان مراد المخشي من
المضاف وهو المفرد ولا قصد الى تفضيل فيه خفاء لان كون تعليم الخط من
الله تعالى بمعنى فيان مراد المخشي على ما هو المفهوم من عبارته ان الدليل على معرفة الله تعالى
على قسمين عقلي كالمخلوقات فانها دلائل عقلية على معرفة خالقها وصفاته العلى ونقلي
كالكتب السماوية والاحاديث الشريفة النبوية فانها دلائل سمعية على معرفة الله تعالى
وصفاته العلى ايضا ولما كان القلم الة لكتب هذه الكتب والاحاديث وسببا لحفظها
وضبطها واشتهارها كان قوله تعالى الذي علم بالقلم تنبيها على الدليل السمعي كما كان قوله تعالى
الذي خلق خلق الانسان من علق اشارة الى الدليل العقلي فالتنظيم الكريم كما كان في اظهار
ما انعم على الانسان من النقل عن اخس المراتب الى اعلاها كما ذكره المخشي كان فيه بحسب اشارة
تقسيم الدليل لمعرفة الله تعالى الى الدليل العقلي والدليل النقلي ثم جمعها في صفة العلمية
من عند الله تعالى للانسان على ما عرف في البديع فتعليل المخشي التنبيه على ما علله به بعيد عن
مراد المخشي بالمرة ولكن ان نجعله ردعا الى كما لا يناسب هذه الوجوه الثلثة
ما بعد الردع لا يخفى بعدها عن الفهم اي اشاهدت الذي ينهى الخ اشارة الى الشاهد
والدليل كما ان قوله وعرف طغيان الانسان اشارة الى المشهود له والمدلول فكان يقال
كلام المخشي حصل كون الدليل ومعرفة مدلوله وقوله انه لا يتقى بكفرانه الخ اشارة الى وجه حصول
المدلول وهو طغيان الانسان المستفاد من دليله المذكور وهو المشاهدة ثم هذا التفسير بقوله

اى اشـ صدرت الى بنتظم لمعانى بحر الخطاب الاول للنبى عليه السلام وكونه لكل من يصلح
يعنى اعلمت انه على فوز يحتمل هذا الخطاب والخطاب الاتى ان يكون للنبى عليه السلام
وان يكون لكل ممن يخاطب والظ ان فاعل كل من الافعال الثلث ومن كذب وامر وكذب
وتولى والم يعلم هو الناهى على تفسير الزمخشرى   ولا يخفى بعد هذا التوجيه اشارة الى التوجيه
الثانى فى كلام المص لعل وجه البعد ان ظاهر النظم الكريم استقلال كل مما فى حيز رايت
فى المعنى بدون انضمام احدهما الى الاخر فى افادة المعنى المراد وفى هذا التوجيه معنى التعجب
المنظور اليه والتعلق فيه انما يحصل من المجموع لا من احدهما فقط بخلاف التوجيه السابق
فان المعنى المراد فيه كونه تعالى عالما بحال الناهى ان تحققا او امر بالتقوى واستقل بافادته
قوله تعالى ارايت ان كان على الهدى او امر بالتقوى وكونه على عالما بحال الناهى ان مكذب
ومعرضا عن الحق واستقل بافادته قوله تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم بان الله يرى
واما قوله تعالى الم يعلم بان الله يرى فهو وان كانت قرينة على تقدير مثله فى الشرط المتقدم
لكن القرينة مظهرة لاستقلال المعنى المفاد السابق بمفهومه لا منضمة اليه ومحصلة بالانضمام
ولا بد من تقدير العاطف فيه مع ثم ذكر المص حرف العطف فى التوجيهين بيان
حاصل المعنى ومرجعه لا لانه لا بد من تقدير ه فى النظم   وهو خبر تقوى وخبر راجع الى كل
تقوى يدل عليهما قوله تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر   يبين ذلك الغير قوله
تعالى وعامة اى الظاهر ان يرجع الضمير فى المص لها فى قوله يحتمل ان يكون لها الصلوة بخصوصها
فيكون مراده بالغير على ما بينه قوله وعامة احواله تكميل نفسه عليه الصلوة والسلام بغير الصلوة
من العبادة وتكميل غيره بالدعوة ويحتمل ان يكون قوله انما تعبير عن تكميل النفس على الاطلاق
باشرف افراده وهو الصلوة وح يكون مراد المص بقوله بالعبادة فالتعبير عنها باشرف
افرادها فى قوله يحتمل ان يكون لها فعلى الوجه الاول يكون المبين بقوله وعامة احواله ما ذكرنا ثم
وعلى الثانى يكون المبين تكميل الغير ولعل الى هذين الاحتمالين اشار بقوله فافهم وابهم المبين
فى مقام التبيين وتخريج الاحتمالين يناسب الامر بالفهم واما ذكره بعض الافاضل من كون
الامر بالفهم اشارة الى ان قول المص اولا ان نهى العبد اذا صلى يحتمل ان يكون لها ولغيرها ظ

النظ اذا لا يظهر فائدة للتقييد مع ان الخصار عامة احواله عليه السلام غير ظ ان لا يخلو
من علايق البشر مثل النوم والمرض الغير المطاقين فضعيف من وجوه اما اولا فلان
مراد المص هاهنا بيان الاحتمال وتحقق النهى عن التكميلين وقت صلوته صلى الله تعالى عليه وسلم
من الامور الممكنة فالتقييد بناء على هذا الاحتمال لبيان الواقع واما ثانيا فلان الاخبار
عن النهى عن التكميلين فى وقت الصلوة لاشعاره بشناعة الصلوة التى هى افضل العبادات
وادل على العبودية لغضب الناهى ابلغ فى ذم الناهى المناسب للمقام فكفا به فائدة فى
التقييد واما ثالثا فلان العلايق البشرية فى النفوس القدسية لا تمنع شيئا من التكميلين
كما اشار اليه المص فى سورة الم نشرح وما ذكره من النوم والمرض الغير المطاقين فنقول
ان نوم النبى عليه السلام ليس كنوم الامة ذاتا وصفة اما الاول فلكون قلبه عليه السلام
فيها يقظان على ما ورد فى الاحاديث الصحيحة واما الثانى فلان نوم عليه السلام
لا يخلو عن نية صحيحة فهو عبادة صريحة واما المرض فنقول ان النبى عليه السلام صابر عليه
حامد عليه وشاكر فهو عبادة وتكميل ايضا واما رابعا فلان النهى الصادر من الكافر
المتعنت للنبى يحمل على انه نهى عن الكمال والتكميل لا عن مثل النوم والمرض الغير المطاقين مراد
المص من عامة احواله الاحوال التى يتعلق بها النهى من الكافر الطاغى واما خامسا فقد
اشرنا اليه قبل نقل ما ذكره البعض الافاضل انتهى امر المناسبة   قلت ما احسن ليس مراده
ان كلام المص يجب تطبيقه على مذهب الزمخشرى عن كون الوصف شرطا للحسن لا للجواز
بل مراده ان كلام المص كما هو منطبق على مذهب من جعله شرطا للحسن ليس لا غير
لان التخصيص انما يكون لرد اعتقاد وهو هاهنا غير ظ هذا غير مسلم فى القصر الحقيقى كما حقق
فيه وفى القصر الاضافى بالنظر الى الاعم الاغلب كما نقله الخلخالى حسن چلبى فى حاشية المطول عن
شرح المفتاح للتفتازانى فليحفظ   ومن وجوه التعظيم الذى يمكن ان يحمل عبارة
المص على ما يشعر بهذا الوجه بالوجه السابق المبنى على التقوية ايضا بان يراد من الاسناد
فى قوله بان اسند انزاله اليه الاسناد على وجه مخصوص وكان قول المص كما عظمه بان اسند
فى كلامه تخييل رمز الى ملاحظة نون العظمة ولك ان تقول ان فى قول المص بان اسند الفعل

بان اسند انزاله دون ان يقول ع

١ ما يفيد الى ملاحظة الوجه الاخير اعني ما يشعر به الانزال من رفعة مقامه فاياك ان تغفل
بل عظه اولا ولك ان تقول اراد المص ان يبين النكت الظاهرة بالتباين
الظاهر والنكت الخفية بالرموز والايماء ويكفي في الرمز والايماء وجود دليل القدر
المالي تسبق ذكرها لخت قول المص وعظم الوقت الذي انزل فيه بقوله وايضا يكفي
فيه ما قال وتسميتها بذلك لشرفها بهذا اللوم يكن الى بل كانت على الدوام مستقرة
في الليلة المعينة لله ابتدئ فيها نزول القرآن ولم يتجاوزها ولذلك جعل في شهر
رمضان احياء الليالي الكثيرة في العبادة اليسر منه في الظهر الاخر لكثرة رغبات
المؤمنين فيه للطاعات مع رؤية بعضهم بعضا في العبادات ومعلوم ان للرؤية
دخلا في الاقتداء بل هل الاستعدادات وفي العشر الاخير الذي هو مظنة الى
لعل وجهه ان عباد الله المسمى اليه تزايد بعدهم عن الصفات البهيمة باوايل
صيامهم ويكمل نظافتهم عن الاوصاف السبعية فيحصل لهم التجرد فالتقرب الى الله
عز وجل تعالى وتقدس بصفات الملكية فيكونون في اواخر صيامهم مستعدين لشهود
هذه الليلة المباركة وحضور حالة الاستعداد مناسبين للملائكة الذين
تنزل فيها الشد المناسبة فيفيض عليهم العطايا الالهية والمواهب الربانية
فيكاد زيتهم يضيء ولو لم تمسسه نار ويحتمل ان يكون صفة الى هذا الاحتمال
وما يليه من الاحتمال لا يحتاج بعدها الى المقال تقسيم للدل يعني الملائكة
على المعلومات يعني الامور فحاصل التقسيم ان كل واحد من الملائكة ينزل لامور
عينت له يشير الى ان سلام هي من قبيل الى اي من قبيل قصر الموصوف عن
الصفة قصرا اضافيا والاظهر الى هنا يلزم ان توجد ليلة خالية عن
كل من الافات والعاهات منحصرة في السلامات حتى تكون هي ليلة القدر وافراد
الانسان بل سائر الحيوانات لا تعد ولا تحصى ولكل فرد احوال عارضة عن
التحديد ابعد واظن فخلوا الجميع في كل جزء من اجزاء الليلة من كل افة وعاهة
نا يتنبه توجيه المحشي غير ظاهر بل اخفى ويمكن ان يقال ان الافات الواقعة

في تلك الليلة لها جهات سلامة البتة فني من هذه الجهة سلامات بخلاف ما في سائر
الليالي تأمل وقد دفع الاستاد طاب ثراه الاضطراب بين قضاء ما في الليلة
كله فيها اي في تلك الليلة وبين قضاء السلامة فقط فيها بان الاول معناه ظاهر
المقدرات والمقضيات للملائكة في تلك الليلة بمعنى ان يتعلق القدرة
الازلية بتعلق حادث او ان يتعلق التكوين الازلي بتعلق حادث بوجود
السلامة فقط في تلك الليلة دون الافات والعاهات بخلاف سائر الليالي
انتهى وانت خبير بان القدرة الازلية اذا تعلقت بتعلق حادث وكذا التكوين
اذا تعلق بتعلق حادث بوجود شيء يوجد ويتحقق ذلك الشيء حال هذا التعلق
فيؤل قول المص لا يقدر الله تعالى فيها الا السلامة الى معنى لا يفعل الله تعالى فيها
الا السلامة فيرد عليه ما ورد علينا المحشي والجواب المذكور بالامكان هو الجواب عنه
فان ما ذكره مع كون خفي المحصل الى غير بين ولا مبين وانما قال بعض الافاضل في
خفاء محصله خفاء انتهى بل له محصل لطيف نشأ عن نظر دقيق وفكر رصيف وذلك
لان كلمة من في الاصيل للتبعيض عند ابي حنيفة ولما كانت هنا للتبيين والحال ان
المعاني الاصلية للكلمات وان لم تكن مرادة لكن تلك الكلمات ليست معزولة
عنها بالكلية كما اذا استعملت في المعاني الاخر كما فصل في محله وجد فيها معنى التبعيض
وروعي في الجملة فادخل كلمة من الله هي في الاصل للتبعيض على اهل الكتاب تنبيها
على ان منهم من آمن دون المشركين وما ذكره بعض الافاضل في تأويل ما ذكره
المحشي بقوله مع كونه خفي المحصل جدا من انه لا محصل في الفظ للايمان ينبغي قبل البعث
والتبليغ والنبي عليه السلام قبل اربعين سنة غير مبلغ وانما قلنا في الفظ لان مراده
بذلك العزم على الايمان والاتباع بعد بعثه فلذا يكون خفي المحصل انتهى لا طائل تحته
لان قوله لا محصل في الفظ للايمان ينبغي قبل البعث والتبليغ مم عقلا ونقلا اما
عقلا فلان الايمان هو التصديق القلبي لا شك في تعلقه بالامور الاستقبالية
وكون الايمان عبارة عن التصديق القلبي مذهب شيخنا الى منصور الماتريدي

واما نقلا فلما ذكر في المعتبرات ان بعض اهل الكتاب امن بنبينا محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم قبل بعثته كما ذكر الشيخ ابن الحجر في الاصابة ان بحيرا الراهب قنطره ممن
لقي محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم وامن به قبل بعثته حتى جوز كونهما اصحابيين وظهر
بما قلنا انه لا حاجة الى حمل الايمان في كلام الشيخ الى العزم على الايمان لان مدار
هذا الحمل انعدام المحصل للايمان بنبي قبل بعثته وقد عرفت انه لم يحصل واضحا
حتى انفكر او ينفكوا العلل الاول بالنظر الى كون النعمة الثابتة في ذمتهم هي
الاهتداء لهم ولو في بعضهم والثاني بالنظر الى كونها هي ايتان سبب الاهتداء لهم
وحصوله فيما بينهم اهتدوا به كما في بعض البعض اولم يهتدوا كما في البعض الآخر
ولا شك ان الاهتداء كما كان نعمة كذلك ايتان سببه نعمة ايضا وقوله او
موجزة الى القول مبتداء وقوله فيه تشريكية قيد للمبتداء والضمير المجرور راجع الى ذلك
المبتداء وقوله لانها قيد للقرأن وتنصيص على المعنى الثاني الذي ذكره المص للبينة
لئلا يذهب الوهم الى المعنى الرابع كره المص للبينة والواو في قوله والاشتراك بين
حالية وقوله لان المعجزة تعليل لقوله والاشتراك بيتن وقوله اشارة الى ان اطلاق
الى خبر المبتداء كما لا يخفى فالمراد المطهرة عن الاعوجاج والخطأ فان قلت
اليس هذا ما ذكره المص بقوله معنى كونها مطهرة ان الباطل لا يأتي ما فيها فان
الشيء الذي لا يأتي الباطل ما فيها يكون مطهرا من الاعوجاج الخطأ البتة قلت
ما ذكره المص من المعنى وصف الصحف بأنها لا يتطرق اليه الباطل ولا يجد اليه سبيلا من
جهة من الجهات حتى يصل اليه ويتعلق به وما ذكره الشيخ من المعنى وصف الصحف بانها
ليس فيها اعوجاج وخطاء بل كلها مستقيم والاستقامة وعدم الاعوجاج والخطأ معنى
وعدم تطرق الباطل وعدم وجدانه سبيلا حتى يصل ويتعلق مفهوم اخر وان استلزم احدهما
الاخر قلت اراد هم لا اختصاص له لقائل ان يقول بتقدير المص قوله في كتبهم
بما فيها اشارة الى هذا اللوح الاخير وتنبيه اليه عقيب تقريره بالوجه الاول فلا خلاف الحق
كلام المص من هذه الاشارة ونسبته الى نفسه بقوله قلت كما لا ينبغي وفيه بحث

الى يندفع باعتبار حذف المضاف في كلام الشيخ اعني قوله للامر بالعبادة اي للامر لطلب العبادة
ومعلوم انه لا يلزم من ترك الامر لطلب العبادة عدم انفكاك العبادة من الامر اذ الامر غير
الارادة وعدم الانفكاك في الثانية لا في الاول كما اشار اليه الاستاذ طاب ثراه
قائل يمكن ان يكون اشارة الى ان قرينة الحمل المذكور موجودة في كلام الشيخ
حيث قال فمنهم من امتثل ومنهم من لم يمتثل وقد مر في القول السابق ما يصلح ان يجعل
وجها للامر بالتأمل الا ان ذلك اقتضى عطف الى الاتحاد الجملتين في الاسلوب
والغرض والاول ظاهر وكذا الثاني لان الكلام في ان الجملتين مع الثالثة كيف تكون الامور المذكورة
دينا مستقيما فلهما اتحاد في الغرض فهذا الاتحاد في الاسلوب والغرض كما في قوله تعالى ان
الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم كانه فصل الى لعل وجه الفصل في الكلامين
قوله تعالى ان الذين كفروا من اهل الكتاب ان الذين امنوا وعملوا الصالحات الآيات
الى بقية من اول السورة الى هنا سبقت والله تعالى اعلم لاظهار ان اهل الكتاب والمشركين
خالفوا وعدهم وخالفوا كتبهم مع كونهم مأمورين في كتبهم بالامور المذكورة المطابقة
لما جأ به الرسول الذي اتاهم وتلاهم الصحف المطهرة فطريق الاداء في هذه الآيات
بيان انهم ليسوا بر الخ الاقدام على امر وا وتوبيخ لهم والزام الحجة عليهم كما يشير اليه الكلام
الكشاف فهذا الغرض وكذا اسلوب وهم الحمل بباين الغرض والاسلوب في قوله
تعالى ان الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين في نار جهنم الآية تمت السؤال
من حال المؤمنين بانها ما هي هل هم خير البرية ومثابون فقيل ان الذين امنوا الخ مفصولا
عما قبله كفصل الجواب عن السؤال ويمكن ان يقال في وجه الفصل في قوله تعالى ان الذين
امنوا مثل ما ذكره الاستاذ طاب ثراه في قوله تعالى ان للمتقين مفازا حدائق
نقلا عن صاحب الكشاف مثله فليتأمل وبمعنى البر راجع في القاموس بالفتح والقصر
قائل لعله اشارة الى ان الاصل عدم الاعتراض عند عدم الداعي فما امكن لا يعدل عنه
والانسبية العارضة بالنظر الى العدل يعارضها ويغلبها الاصالة الذاتية المعتبرة
في نفس الجملة والتبادر الذاتي فالانسبية بالعدل لا يجدي كثير نفع في المسئلة

وهو الذين في الجملة الاولى واما المسند اليه في الجملة الثانية فهو اسم الله تعالى فعدم المناسبة
غير محتاج الى البيان والمسند في الاولى على ما حكم عليه بالنسبية هو الجزاء وفي الثانية
هو الرضوان فالمناسبة بينهما في نفس الامر مرجحة وعدم المناسبة بينهما بحسب الادعاء
غير خفي الاظهر انه اشارة الى وجه الاظهرية اما لفظا فلما تقرر من ان كلمة
ذلك اشارة الى البعيد واما معنى فلان الجزاء والرضوان ان قد علم كونهما للذين
امنوا وعملوا الصالحات في سابق الاية لكن لا يخفى على ما الضعف ان ما افاده المص اظهر
وابلغ كيف لا وفي البعد الرتبي ما لا يخفى من تفضيل الثواب الموعود واظهار علوه والقول
الوارد في مقام الوعد بان ذلك لكذا كالنص بكونه ما وعد لمن وعد وفيه ايضا اظهار علو
شان الخشية من الله تعالى بسبب ان هذا الكلام يشعر بان ما ذكر من الثواب الموعود
للمؤمنين العاملين تفضل من الله تعالى لهم بسبب خشيتهم من ربهم فهي ملاك الامر وباعث
على كل خير كما ذكره المص لان اخراج الاموات عندها فهو انسب بقوله تعالى واخرجت
الارض اثقالها على تقدير ارادة الاموات من الاثقال ويجوز تعليل اقتصار الكشاف
على النكتة الثانية بانسبيتها لقوله تعالى يومئذ يصدر الناس اشتاتا ليروا اعمالهم
ويجوز الكشاف الحمل على الاستغراق لعل الاستغراق الذي يجوزه الكشاف هنا
على ما هو الظاهر من كلامه هو الاستغراق الحقيقي الادعائي كما يشير اليه قول المحشي بمعونة ان
المقام مقام المبالغة في شدة التحريك فلا حاجة الى ما ذكره العلامة السعدي من حمل
الاستغراق على العرفي ويدفع ايضا ما ذكره الاستاد طاب ثراه بقوله كيف لا والاستغراق
للاستغراق ههنا لا حقيقيا ولا عرفيا انتهى فالاستغراق الحقيقي الادعائي له محل
مناسب لمقتضى المقام وهو المبالغة في شدة التحريك كان الزلزلة شدتها جميع افرادها
تحققت فيها ولم يبق فرد خارجا منها لاستبعاد تكلم الارض فيه ما فيه فتامل
واذا كان الاخبار مفعولا ثانيا لايام فما قاله المص اذ يقال حدثه كذا بكذا ان المفهوم
منه وجود الاستعمالين في المفعول الثاني للتحديث تدبر ايها ذكره الا ان يجعل
الخبر بمنزلة المفعولين باعتبار ظرفيه اراد بالخبر مفرد الاخبار والجبر لكونه كلاما لا بد له

من الطرفين المسند اليه والمسند فعلى هذا الجعل نحو حاصل الكلام يومئذ تحدث الخلق
معاجيبهم مرتبة عليها وهذا البيان هو الموافق لما ورد في بيان تحديث الارض
اخبارها دون ما قاله بعض الافاضل فكانه قيل تحدث الخلق الجزاء ثابتا فافهم
فتامل لعل اشارة الى ان تقدير اذكر ليس بلازم حتى يلزم اذا مفعولا به ويلزم خلاف
المتبادر والمشهور بل يقدر ما ذكرنا من قولنا يكون ما يكون ويكون هو العامل في اذا
الظرفية ولا يضر التقدير فيه بل يجوز ان يقدر تحدث الخلق وان يقدر يحشرون وامثاله
لكن فيما ذكرنا من التقدير ما لا يخفى من التهويل ولك ان تقول وجه عدم التعرض ان
الاوفق بسياق الايات السابقة هو ما ذكره المص ان ذكر فيها زلزلة الارض واخراج
الاثقال وقول الانسان مالها وتحديث الارض بامر الرب عز وجل وذكر عقيبها صدور
الناس اشتاتا فالاظهر كون الصدور من القبور الى الموقف يحتمل الماضي والمتكلم
لا يخفى تبادر الماضي ورجحانه ويدل عليه عبارة المص في بعض السور السابقة في ابات القسم
بل تقابل قوله اقسم بخيل الغزاة مع قوله الاتي ويحتمل ان يكون القسم الخ (ره) ان يقول ويحتمل
ان يكون المعنى اقسم بالنفوس العادية فلا وجه للافتقار الى رعاية الاقرب فيه كما في
فيه مع ان لفظي به وقعا في الكلامين المتصلين في سياق واحد وهما مشتركان في الاضمار
بحسب الامر فاذا افترقت احديهما بوجه يوجد فيه تنبيه على جريان هذه الوجوه في مثل
السابق او اللاحق ولما كان الاحتمال الاقرب ارجاع الضمير المجرور الى الوقت في ما سبق
تعرض فيه اليه فقط . واما الاحتمال الغير الاقرب فنبه عليه المص في بيان مثلها اللاحق
فلا افتقار في الحقيقة في كلام المص اي جعل جميعا وسط النقع هذا ابلغ من نكسه فتدبر
اختاره وخالفه اي ما في الكشاف وقوله ولا يعارضه اي قول صاحب الكشاف وتاويلات
وذكر كما قرح به حيث قال الكشاف فان صحت الرواية بكلمة الشك لا يوافق اهل الرواية
اما حقيقة اللفظ فلان الصبح للفرس خاصة واما المغيرات فلان الاغارة بمعنى سرعة
السير فهي بالخيل اسهل منه بغيره الا ولي ان القسم بالابدان الى والعدو المستفاد من
العاديات يناسب المراكب لا الركبان التي هي النفوس والاوصاف الباقية توجد في الراكب

اعنى الابدان كما بينه فاجعل على الابدان اولى بدا وتعالى ان يقول لما لم يحتمل الاوصاف المذكورة على الامور
الظاهرة عند الحس من خيل الغزاة كما هو المتبادر فقام اظهار الشرف للمقسم بها مناسب
حمل الاوصاف المذكورة على ما هى اوصاف النفوس والارواح الفاضلة الشريفة
النورانية لا على ما هى للابدان الكدرة الظلمانية من حيث هى فما يحمل عليها ما قلنا اولى الحسن
انوار النكرة من اضافة المشبه الى المشبه به على ان يكون المراد بالانوار المعارف
الناشئة من النكرة او من اضافة المشبه به الى المشبه فان النكرة كالنور فى دفع الجرة والتادى
الى المطلوب للاسباب التى الى النظ انه لام الغرض فالمعنى على ان يكون الابدان متوغرات
على الهوى والعادات لغرض الاسباب والآلات واخذها من ايديهما لئلا يستقيما
كما هو شان المتوغر على الاعداء او لان غرضه الاسباب النافعة للاعداء واخذها منهم
وصرفها مصدر مضاف الى مفعوله وهو ضمير الاسباب ومعطوف على الاسباب اى لغرض
الاسباب وصرف تلك الاسباب فى تحميلها والحاصل ان الابدان تغير على الهوى والعادات
لاجل الاسباب التى ينتفعان بها وصرف تلك الاسباب الى منافعها اى الابدان كما ان
الشيخان تغير على اعدائهم تلك النافع التى ينتفع الابدان بها وصرفها الى مهماتهم اذا اتفقت
ما قررناه لك ظهر ان ما قال بعض الافاضل من نفى من غيره من قوله النظ ان قوله وصرفها
عطف على تغير الذى يفهم من المتغيرات وان من قوله من القوى والآلات بيانية تبيانا للاسباب
لا متعلق بينتفع كما قيل فليتامل المعنى فالمتغيرات على الهوى والعادات تغير الاسباب التى هى القوى
والآلات وصرفها فى تحميل النفوس انتهى فتكلف وتعسف فسر الخير بالمال الكثير قال المص
عند قوله تعالى فى سورة البقرة ان ترك خيرا مالا كثيرا فاراد بهذا القول تنبيه على جواز ارادته
النظ انه بالكسر توضيح القول وبيان حاصله ان ابا السمال وكذا الضحاك قراه خيره بلام
لكن الضحاك قراه ان بالفتح وابا السمال بالكسر فلما اورد الكشاف قراءة ابى السمال دون الضحاك
كان النظ ان يكون ما اورده المص ايضا قراءة ابى السمال دون الضحاك لان المص يتابع الكشاف
فى الاكثر وان احتمل ان يكون ما اورده المص قراءة الضحاك ايضا فعلى النظ يكون ان بالكسر وان العجم
فى الكتابين بالفتح فلا يرد على المحشى ما اعترض به بعض الافاضل بقوله النظ انه لا ظهور للكسر لجواز ان

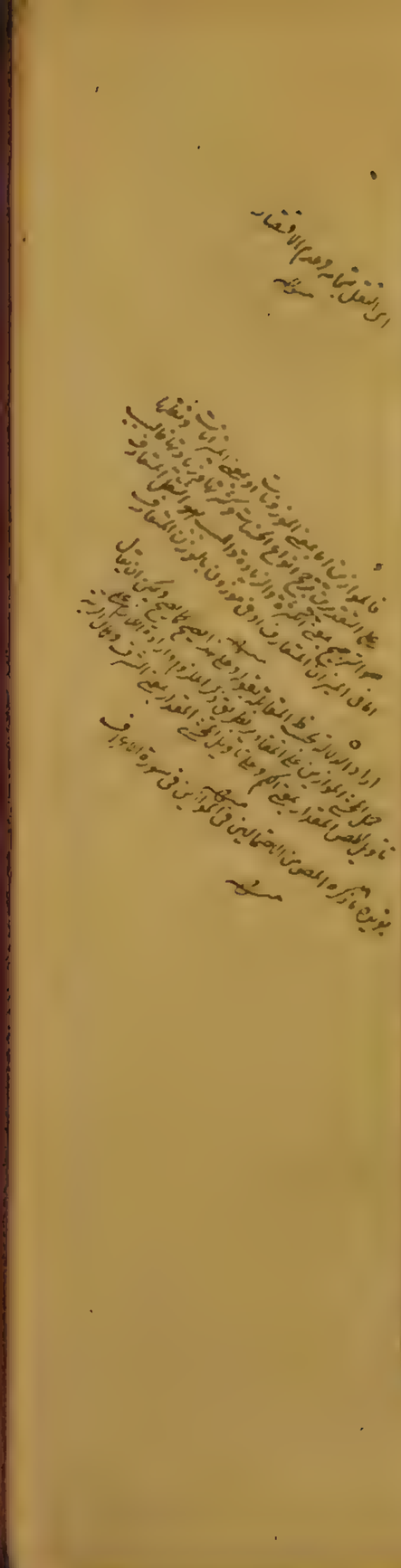

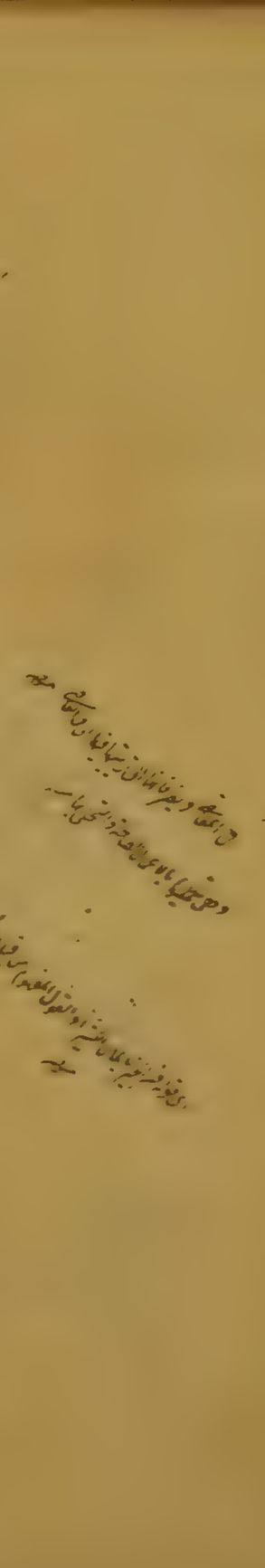

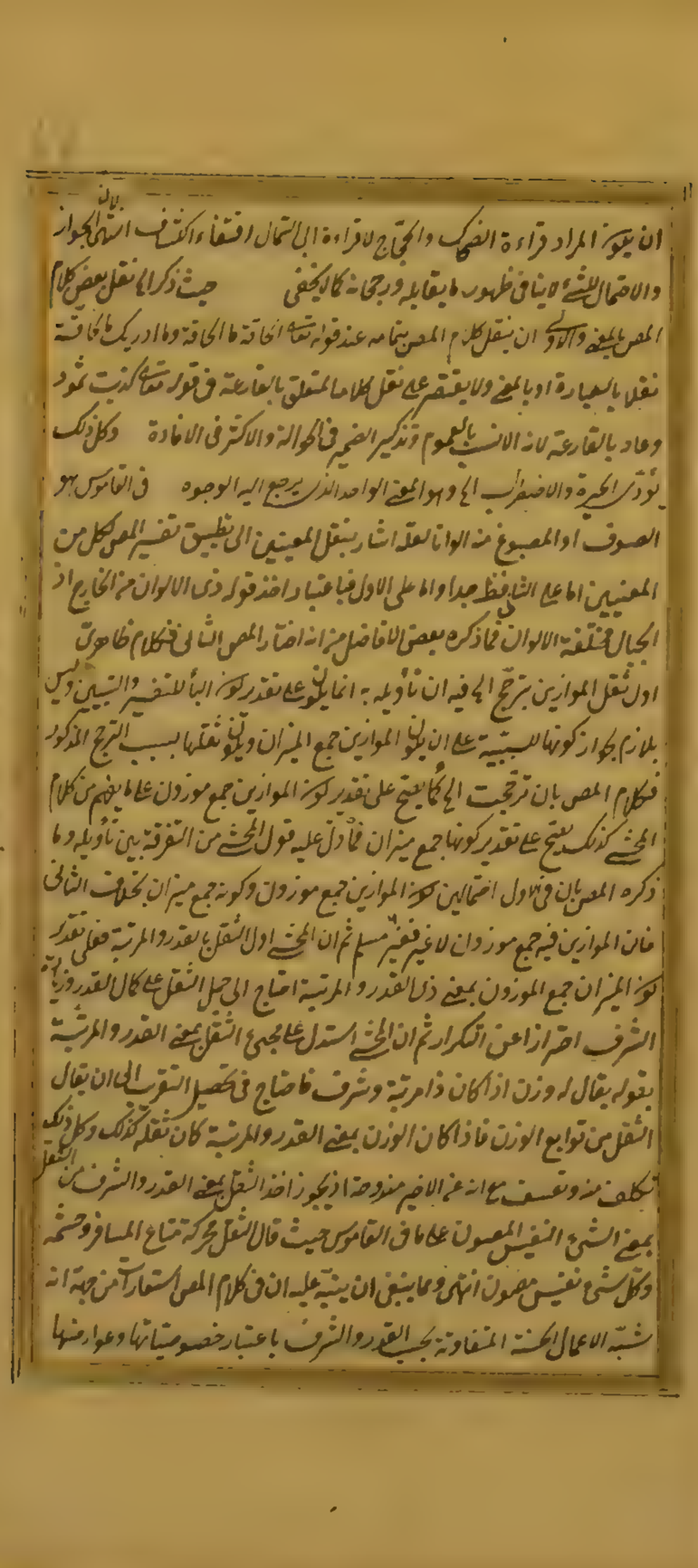

ان يكون المراد قراءة الضحاك والحجاج لا قراءة ابى السمال اقتفاء اكتفاء بالاولى الجواز
والاحتمال للشئ لا ينافى ظهور ما يقابله ورجحانه كما لا يخفى حيث ذكر انه نقل بعض كلام
المص بالمعنى والاولى ان ينقل كلام المص بتمامه عند قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وما ادريك ما الحاقة
نقلا بالعبارة او بالمعنى ولا يقتصر على نقل كلام المحشى بالعارية فى قوله تعالى كذبت ثمود
وعاد بالقارعة لانه الانسب بالعموم وتذكير الضمير فى الحوالة والاكثر فى الافادة وكذلك
يؤدى الكبرة والاضبر الخ وهو اسم الواحد الذى يرجع اليه الوجوه فى القاموس هو
الصوف او المصبوغ منه الوانا لعله اشار بنقل المعنيين الى تطبيق تفسير المص لكل من
المعنيين اما على الثانى فظاهر جدا واما على الاول فباعتبار اخذ قوله ذى الالوان من الخارج اذ
الجبال مختلفة الالوان فما ذكره بعض الافاضل من ان اختيار المص الثانى فتكلم ظاهر
اول ثقل الموازين يترجح اليه فيه ان تاويله باخباريا على تقدير كون البا للتصوير والتبيين ولين
بلازم بجواز كونها للسببية على ان يكون الموازين جمع الميزان ويكون ثقلها بسبب الترجح المذكور
فكلام المص بان ترجحت الخ كما يتضح على تقدير كون الموازين جمع موزون على ما يفهم من كلام
المحشى كذلك يتضح على تقدير كونها جمع ميزان فما دل عليه قول المحشى من التفرقة بين تاويله وما
ذكره المص بان فى تاويل احتمالين كون الموازين جمع موزون وكونه جمع ميزان بخلاف الثانى
فان الموازين فيه جمع موزون لا غير فغير مسلم ثم ان المحشى اول الثقل بالقدر والمرتبة حملا على تقدير
كون الميزان جمع الموزون بمعنى ذى القدر والمرتبة احتاج الى حمل الثقل على كمال القدر وزيادة
الشرف احترازا عن التكرار ثم ان المحشى استدل على مجئ الثقل بمعنى القدر والمرتبة
بقوله يقال له وزن اذا كان ذا مرتبة وشرف فاحتاج فى تحصيل التقرب الى ان يقال
الثقل من توابع الوزن فاذا كان الوزن بمعنى القدر والمرتبة كان ثقله كذلك وكل ذلك
تكلف منه وتعسف مع انه عن الاتيان بمنوحة اذ يجوز اخذ الثقل بمعنى القدر والشرف من الثقل
بمعنى الشئ النفيس المصون على ما فى القاموس حيث قال الثقل محركة متاع المسافر وحشمه
وكل شئ نفيس مصون انتهى وما ينبغى ان ينبه عليه ان فى كلام المص استعارة من جهة انه
شبه الاعمال الخ المتفاوتة بحسب القدر والشرف باعتبار خصوصياتها وعوارضها

بالاشياء المحسوسة التي توزن فاضاف المقادير ثم ذكر الترجح تمكينية وتخييلا وترشيحا وعلى هذا اى على تأويل المخبث قد وقعت مادة فيها تارة بصيغة النسبة واشتمل بدخول التاء لاستواء التذكير والتانيث في جميع النسب واجيب بجعل التاء على المبالغة كالعلامة وانت ودلك ان تقول اما الاستواء المذكور لا ينافي جواز دخول تاء التانيث بل الدخول ثابت في بعض نظائره كما لا يخفى على من تتبع وكانه لم يجعل عليه لكونه مهجورا ودلك ان تقول ان الاشتغل عن المهم البلغ في الذمة من الصرف الى اللهو ان عليهم في الكثرة بحيث ان كثرتهم من الغالبة تنقل الى فعل بفتح العين والاولى فيه كلمة او وجه الاولوية كون كل من صرف اللهم وصرف السعي غير لايق للعاقل ولكن عاقبة كل وبال وحسرة على الاستقلال والانفراد وكلمة او دال على ذلك ولقائل ان يقول ان التنبيهات يعتبر فيها موارد ها فاترك لما كان عن الكافرين والمكافرون صرفوا هممهم وسعيهم جميعا الى الكافر والافتخار بالكثرة فيراعى في التنبيه الكائنات من الردع المذكور ما اعتبر في مورده من القسمين جميعا ثم في الواقع كل من الصرفين غير لايق بالعاقل استقلالا ايضا وكذا عاقبة كل وبال وحسرة على الانفراد ايضا لكن بيان الواقع غير بيان الواقع المنبه عليه وكلام المص في الثاني دون الاول فظهر من هذا التقرير ان كلمة الواو هو الاولى ان المتيقن كما ال اشار الى ان اليقين بمعنى المتيقن والى وجه التعبير عن المتيقن باليقين وهو المبالغة والفطن يدفعه الى ويقول كانه قيل علم الامر المتيقن كمال اليقين فالعلم وان لم يتعلق الا بالمتيقن لكن لا يقتضي في متعلقه كمال اليقين فالاضافة لافادة الكمال فلا محذور علم المشاهدة المحسوسات الى ودلك ان تحمل الاضافة على البيانية الاضافي وهو كاف في المق اذ هو بيان وجه كون الرؤية عين اليقين وكونها اعلى المراتب وقع بزعما او نقول لاشتمال على الى او نقول لما كانت العلة السابقة واللاحقة صالحتين للعلية لم يذكرها اكتفاء بما تقدم واللاحق اعتمادا على انسياق الذهن وتعلل هذا الوجه احسن من وجهي المخشي او للتنويع لا يتوهم ان التعظيم الذي ذكره المص مع التنويع من جهة كون التعظيم لسبب كون الخسر نوعا عظيما من الخسر اولان المقصد الى التعظيم غير المقصد الى التنويع فاظهار عظم الخسر غير اظهار نوعية الغير المتعارفة وان كان النوع عظيما

في الواقع لكونه اخسر ان الاخروي او نقول اريد بالخسر ان الى افراط منه في الاجرا على تاويل النظم المجيد بالوجه البعيد بل سوء قول غير سديد وهو الظاهر البصير هو البصير عن المعاصي والبصر على الحق مطلقا ودل مقتضى للعدول من العموم الى الخصوص مع كون العموم افيد ما نقله الخفي من الكشاف لعل الحاصل الصحيح لان عبارته بالبصير عن المعاصي وعلى الطاعات وعلى ما يبلو الله تعالى به عباده انتهى ولا يخفى ان التخصيص بعد التعميم كما اعتبره المص الاخير من تخصيص العام كما اشار اليه المص ثانيا بقوله الا ان يخص العمل الخ وهذا بيان من المخشي لما اشار اليه المص بسياق عبارته من ترجيح الاول على الثاني ذكر سبب البرح ضمنا الخ انما اراد بسبب البرح الذي حكم عليه بان ذكره ضمنا تضمنه الحق الذي هو كلي اضافي من الجزئيات المخصوصة المفصلة الداخلة تحت ذلك الكلي العام الاجمالي وكذا ما تضمنه البصير كذلك فاعترض على المص بان الذكر الضمني مشترك بين السببين اذ الذهن يساق من احدهما المقابلين الى الاخر فيساق من الحق والصبر الى الحق والباطل وغير الصبر والاطلاق فكما ان سبب البرح اعني الجزئيات المندرجة تحت الحق والصبر مذكور ضمنا لا صراحة كذلك سبب الخسر وهو ما يقابلها من الجزئيات الداخلة تحتها مذكور ضمنا لا صراحة فما ذكره المص من النكتة ليس بجيد هذا مفصل وامر على وفق كلامه وفيه بحث اذ هذه النكتة في الاصل للامام فخر الدين الرازي وهو جعل سبب البرح للايمان والعمل الصالح المدلول عليهما بقوله تعالى امنوا وعملوا الصالحات صراحة ودونه حاد سبب الخسر في مقابلته سبب البرح هو الكفر والعصيان وشك ان سبب البرح اعني الايمان والعمل الصالح مذكور في الاية صريحا وواضحا دون سبب الخسر وهو الكفر والعصيان فعلى ما ذكره الامام يتوجه كل من السؤالين ايضا سبب للبرح والمذكور بطريق الصراحة والوضوح دون تركه كما ظهر ذكر سبب البرح وترك الخسر في النظم الكريم كما هو مدار النكتة جلية ذكرها المص وسقط ما زعم المخشي من ان مسببي البرح والخسر مذكوران ضمنا فلما مر وايضا في المذكورية فلا وجه لان يقال وانما ذكر سبب البرح دون الخسر ان لكذا فلكن بتقرير آخر ما ذكرا ولا يخفى ما قيل او يقال صافحا وبهذا اندفع الى الظاهر في بادي الرأي انه اشارة الى ان الكافر مكلفا بالفروع وموأخذا بها فوجه الاندفاع ان الكافر لما كان مكلفا بالفروع وموأخذا بها والمراد من الفروع الخمرة المعاقب عليها فيكون

وكان ان يقول والمص
استيفاء اقتضاء النظم الكريم
بالجمع بينهما في علاج المص
فيما ذكره المص عن السبب
والاتف بالمقام جعل المص
جديرا بالاعتناء
صحيح

التعبير لاجلها حيث احسن وعلى هذا التقرير يرد عليه ان الشيخ لم ينكر كون الكافر مكلفا بالفروع وانما
بها حتى يندفع ما في التأويلات باثبات كون الكافر مكلفا بها في حق المؤاخذة الاخروية
وان لم يكن مكلفا بها في حق وجوب الاداء في الدنيا فما سؤال صاحب التأويلات طلب
السر في تقبيح الكافر بالقبيح الصادر منه لا بالاقبح وان كان الكافر مؤاخذا بها وهذا ظاهر
لا سترة فيه وقول الشيخ مع ان فيه الخ يناديك على يا علي صوت ويكفي تقرير كلام المحشي بوجه
اخر لا يرد عليه هذا الايراد وهو ان يجعل هذا في قوله وبهذا اندفع اشارة الى ما ذكرين ان
المنهي مطلق الانسان مؤمنا كان او كافرا لا نهي الكافر فقط كما زعمت فيه الاية كما ذكره
بعض الافاضل فوجه اندفاع ما في التأويلات ح ان المقصود من قوله تعالى وبل لكل همزة
لمزة نهي عن هذين الفعلين وتقبيحهما في ذاتهما مع قطع النظر عن خصوصية من اتصف
بهما مؤمنا او كافرا وهذا النهي انما يفيد قصدا لا بانفي وجود اقبح منهما في الكافر نعم لو كان
المنهي الكافر فقط عن هذين الفعلين لورد ان يقال للمتكلم بقصد النهي عن ذاتي الفعلين
ونظرا الى خصوصية المتصف بهما وهو الكافر ففيه اقبح وقبيح فلم لم يعبر بالاقبح ونهى
وعبر بالقبيح مع ان الاولى بالنهي والتعبير وجه عدم ورود ما اشرنا اليه بقولنا ويرد
عليه ان الشيخ اه ظاهر على هذا التقدير الاخير لا يجوز مدار الاندفاع كون الكافر مكلفا بالفروع
بل المدار كون المنهي الانسان عن هذين الفعلين نعما فضلنا ولقائل ان يقول ان يقول المنهي
نهي مطلق الانسان يأبى عنه ما ذكره المفسرون في سبب نزول السورة الكريمة كما يأبى عنه
سياقها الى غايتها فكيف يحكم باندفاع ما في التأويلات به ينتقض بأن يجعل الجواب
عنه بان المراد بالعادة ما يعم الطبع او ان المراد بجرد المبالغة والتعبير بالعادة لتقوى الكلام
في الاذن ويوثر كون هذه الصيغة للمبالغة كما تقرر في محله والنظر على الاول ايضا
ان ينزل الى فعلي هذا كان النظر ان يترك المحشي قوله سابقا والتوجيه الاول الذي ذكره مبني
على جعل ذي المال مسببا على الحقيقة اذ الاليق ان يجعل الكلام مبنيا ما هو النظر مزلا على
غيره وان حمل قوله والنظر على الوجه الاول ايضا ان ينزل الى على الاعتراض على المص
بان بنى كلامه على خلاف النظير دليل ان هذا البناء ممنوع كيف وتحمل الوجه الاول

ما ذكره

ما ذكره بقوله والنظر مجال واسع ثم اعلم ان قول المص في الوجوه الثلثة يحتمل الاستعارة
التمثيلية بتشبيه حال محب المال جدا وافراطا في حبه الخلود وجبه المال كالخلود ايضا
ولو لزم هذين المحبين كما في الوجه الاول او تشبيه حال من عمل عمل من لا يظن الموت
في اشتغال حب المال عنه ولوازمه كما في الوجه الثاني او تشبيه العاطفة المذكورة في تطويل
حب المال اصله ولوازمه كما في الوجه الثالث بحال من يحسب ان ماله اخلده فذكر ما يدل على
على المشبه به اعني قوله تعالى يحسب ان ماله اخلده في المشبه وهو حب المال في الغاية او العامل
من لا يظن الموت فمحل دخول الفاء في الوجوه الثلثة هو المعنى المراد دون محتمل الكناية اذ الاشتغال
عن الموت وكذا تطويل الامل بل حب المال كحب الخلود من لوازم حسبان اخلاد المال ويحتمل
الاول الحقيقة والاخيران الاستعارة التمثيلية ويرد على الاحتمال الاخير ما اشار اليه
المحشي بقوله ولا يخفى الخ وقد اشار الى دفعه العلامة السعد بحمل الخلود على المكث الطويل
الاظهر انه راجع الى لعل وجه الاظهرية ان المتبادر من اوائل السورة الكريمة
انها واردة في ذم الهمز واللمز بالاصالة وذم جمع المال وتعديله وعلى سبيل التبع له وايضا
ما ذكرناه في وجه الاظهرية من انها واردة الخ هو الموافق لسبب النزول كما لا يخفى وايضا
ما بعد الرد وهو قوله كلا لينبذن في الحطمة هو الانسب لكون الرد عن الهمز واللمز
اذ الحطمة بمعنى الكسر كالهمز واللمز المتبايعين في الكسر لان الطعن في العرض كسر فيه ايضا
هو الاوفق لقراءة التشديد في لينبذن احق موضع قد يقال ان هذا التأخير كتأخير
الدليل عن الدعوى المركبة فلكل من التقديم والتأخير وجه وقد سبق وجه آخر للتأخير فتذكر
الا انه راعى جانب المعنى يعني ان المص لم يقصد حكاية قول الحالف بصيغة المتكلم
بل نسب الهدم الى فاعل الحالف وتحاشى عن نسبة الى ضمير المتكلم وان كانت على
حكاية قول من قصد الهدم وحلف واما تهديد الظلمة لمانع عن الجمع بين الشقين
بل هو الاولى والتردد عنه لا يأبى وجزاهم بعد اهلاكهم النظر انه الحاق من المحشي
ما ذكره المص في بيان جعل الرب عز وجل كيد اصحاب الفيل في تضليل وتضييع وابطال
من قوله بان دمرهم وعظم شانها لا بيان جزء معنى التدمير كما لا يخفى نعم يمكن ادراجه في قول المص

من الحطمة ح

الخ

له ينبذن ح

بالحطمة ح

ماذكر

وعظم شانها وحمل قول المخشي وجزاهم على بيان ذلك المدرج لاعلى الاطلاق من المخشي فافهم
ولو كان عباديد وشماطيط وابابيل مفردات لاشكل الخ لايخفى عليك انه لايلزم من القول
بانه لاواحد لها انها مفردات حتى يشكل بل لو قيل انها مفردات لكان المراد انه لاواحد
لها لا انها مفردات حقيقة فالمنفي في قول النحاة انه لايوجد في المفردات هو الوجود في
المفردات الحقيقة ويمكن ان يقال ايضا المنفي في قول النحاة انه لايوجد في المفردات
هو الوجود الشايع والنادر كالمعدوم فلا اعتبار به اى الدلو الكبير من العذاب
الخ ان مراد المص من قوله وهو الدلو الكبير وكذا من قوله وهو الارسال بيان المعنى المنقول للسجل
والاسجال ومعلوم ان العذاب ليس معتبرا في مفهومهما اللغويين فتفسير المخشي بقوله اى الدلو
الكبير من العذاب وبقوله اى المرسل من العذاب لتسجيل على تقدير اخذه من السجل او الاسجال
لاتفسير للدلو الكبير والارسال الذين هما معنيان لغويان لهما وان تبادر اليه الوهم في بادي
الرأى ولك ان تقول لعل المص وهو الدلو الكبير اعتبار ان اعتبر معه لغويا للسجل اعتبار
كونه منطبقا للمقام الذي ورد فيه السجل المأخوذ من السجل بمعنى الدلو الكبير فقول المص وهو
الدلو الكبير بالاعتبار الاول وتفسير المخشي بقوله اى الدلو الكبير من العذاب بالاعتبار الثاني
فعلى هذا يكون تفسير المخشي تفسيرا للدلو الكبير لا للسجل وكذا التفصيل في قول المص وهو الارسال
وتفسير المخشي اى المرسل من العذاب في الاعتبارين اى تأكله الدواب حمل المخشي
مراد المص بقوله او كتبن اكلة الدواب وراثته ان قوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول تشبيههم
بتبن في الصحراء اكلة الدواب لم يحفظ منها فقلت فيه ماشأة الا انه عبر عما في الزمان الماضي
بما يتبادر منه الحال وهو مأكول لحكاية الماضي بصورة الحال نكتة كما هو دأب القرآن اذا العدول
عن الظاهر لمزايا فيه كثير كما لايخفى على بصير والحال ان المشبه به هو تبن في الصحراء لم يحفظ ولم يبال
به فركل تحت ارجل الدواب فقلت به ماشاءت فحمل المخشي قول المص وراثته على معنى راثت
عليه ليس كذلك بل هو بمعنى اتلفته من بعلوناهن قولهم راث الفرس وراث الى فرسوث اوثا
فانشبه به هو الروث لكن عبر عنه بغيره بهذا اللفظ رعاية لحسن الادب كما هو عادة القرآن
المجيد وهو الذي ذكرناه محمل كلام الكشاف كما اشار اليه المستاد طاب ثراه والاوجه ان التفسير

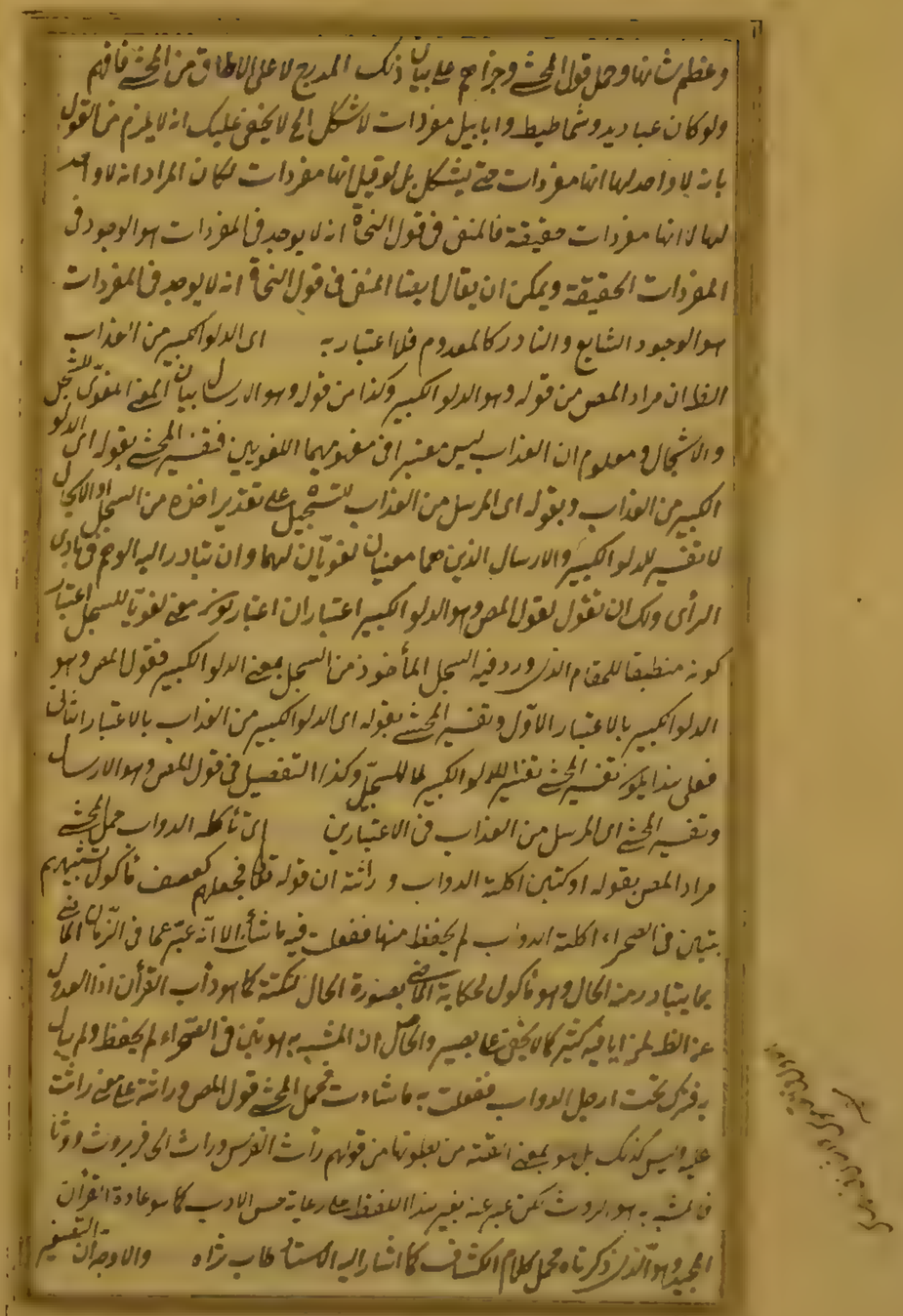

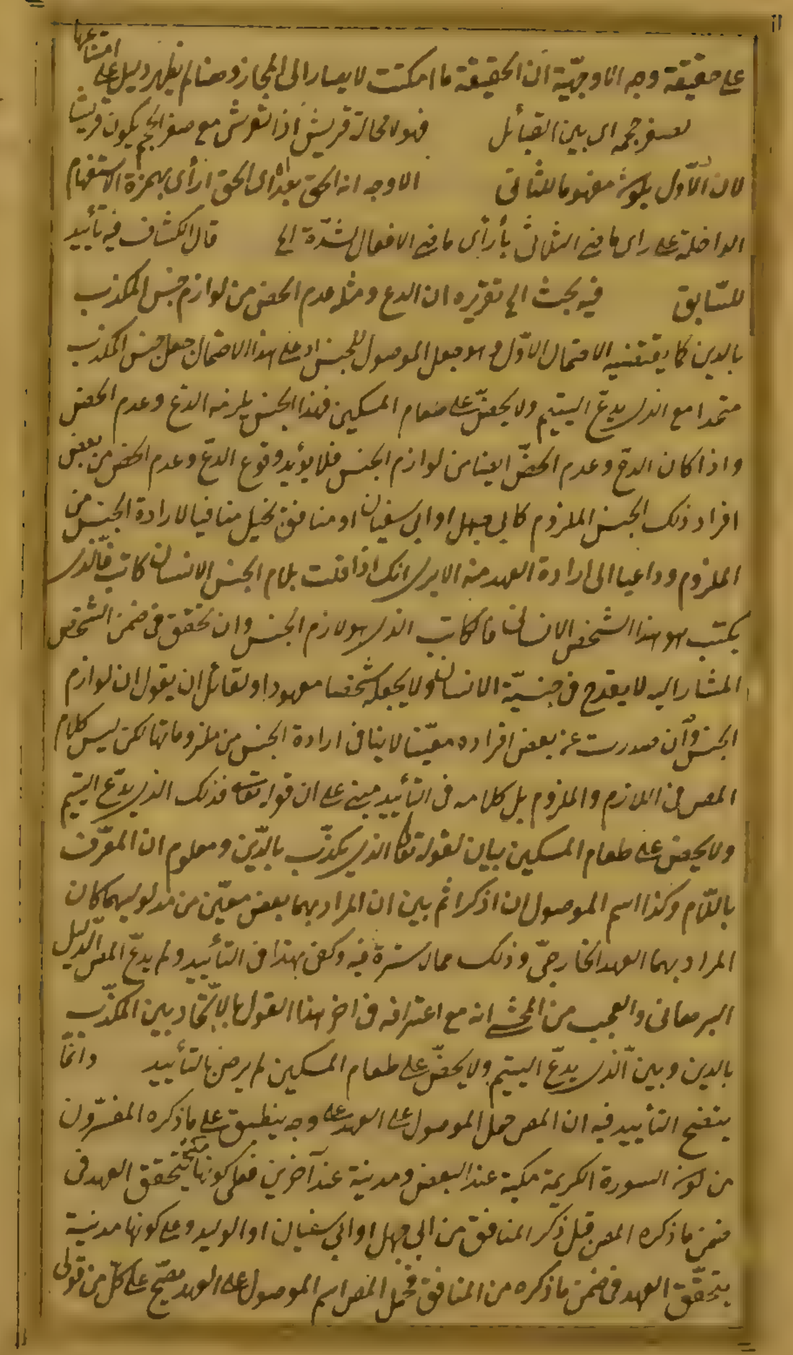

على حقيقة وجه الاوجهية ان الحقيقة ما امكنت لابصار الى المجاز وهنا بظهر دين على امتناعها
لصعوبة جمعه اى بين القبائل فهو المحالة قريش اذا نشوش مع صعوبة الجمع يكون قريشا
لان الاول بلوغ معنى ما للشاق الاوجه انه الحق بعد اى الحق ارأى بهمزة الاستفهام
الداخلة على ما في الشاق بأرأى ماضي الافعال الشدة الخ قال الكشاف فيه تأييد
للسابق فيه بحث الخ تقريره ان الدع ومثله عدم الحض من لوازم جنس المكذب
بالدين كما يقتضيه الاحتمال الاول وهو جعل الموصول للجنس اذ على هذا الاحتمال جعل جنس المكذب
متحدا مع الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين فهذا الجنس يلزمه الدع وعدم الحض
واذا كان الدع وعدم الحض ايضا من لوازم الجنس فلا يؤيد وقوع الدع وعدم الحض من بعض
افراد ذلك الجنس الملزوم كابي جهل او ابي سفيان او منافق بخيل منافيا لارادة الجنس من
الملزوم وداعيا الى ارادة العهد منه الا ترى انك اذا قلت بلام الجنس الانسان كاتب فالذي
يكتب هو هذا الشخص الانساني فاكتاب الذي هو لازم الجنس وان تحقق في ضمن الشخص
المشار اليه لايقدح في جنسية الانسان ولا يجعله شخصا معهودا ولقائل ان يقول ان لوازم
الجنس وان صدرت عن بعض افراده معينا لاينافي ارادة الجنس من ملزوماتها لكن ليس كلام
المص في اللازم والملزوم بل كلامه في التأييد مبني على ان قوله تعالى فذلك الذي يدع اليتيم
ولا يحض على طعام المسكين بيان لقوله تعالى الذي يكذب بالدين ومعلوم ان المعرف
باللام وكذا اسم الموصول ان اذكر اثم بين ان المراد بهما بعض معين من مدلوليهما كان
المراد بهما العهد الخارجي وذلك مما لا سترة فيه وكفى بهذا في التأييد ولم يدع المص الدليل
البرهاني والعجب من المخشي انه مع اعترافه في آخر هذا القول بالاتحاد بين المكذب
بالدين وبين الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين لم يرض بالتأييد واما
بنفع التأييد فيه ان المص حمل الموصول على العهد على وجه ينطبق على ما ذكره المفسرون
من كون السورة الكريمة مكية عند البعض ومدنية عند آخرين فعلى كونها مكية يتحقق العهد في
ضمن ما ذكره المص قبل ذكر المنافق من ابي جهل او ابي سفيان او الوليد وعلى كونها مدنية
يتحقق العهد في ضمن ما ذكره من المنافق فحمل المص اسم الموصول على العهد صحيح على كل من القولين

المقترنين واضح وبالجملة الى المواقع المستقرة حتى فيها مايكون ما بعدها حاصلا وما شيا
ما قبلها منتفيا عنه وليس كذلك ان المفاعلة لايكون من الافعال فيه الجانب اما اولا
فلان قول المص يرون الناس اعمالهم ليريهم الثناء عليها لايقتضي كون المفاعلة من الافعال
اذ يجوز ان يكون مقصود المص من هذا القول بيان ثبوت الرؤية وتحققها في الجانبين
في صورة المرادات بواسطة الارادة من الجانبين اذ الاراءة تستتبع الرؤية لا بيان
المرادات من الاراءة وبتقدير اللام في ليريهم الثناء واما ثانيا فلانه لم لايجوز ان يكون
المفاعلة بحسب التفصيل فان ابيت الحقيقة فليكن مجازا واما ثالثا فلانه لم لايجوز ان تكون
هذه المفاعلة لمجرد مقابلة الشيء بالشيء فتح بكل من الاخيرين كل من الكشاف والمص في
سورة انا عند قوله تعالى يراؤن الناس في بيان معنى يراؤن فيبقى ان يقال انا لا يمكن
دفعه بجعل اللام على لام العاقبة دون الغرض فيؤل الى ما ذكره ورجا يدفع ايضا بتقدير ويرون
هم الثناء عليها بعد قوله ليريهم الثناء عليها تركه لافهامه من الكلام فيؤل الى ما قاله الكشاف
مع زيادة رعاية العرف ففي كلام المص رعاية العرف ورعاية مفهوم الصيغة وتؤيد هذين
الدفعين ما اختاره الكشاف والمص في سورة النساء وان المكذب بالدين ليس
مصليا اما المكذب حقيقة فظاهر واما المعامل معاملة فلانه لايبالي في اموره الدينية فلا يصلي
نعم يجب عليه الصلوة لكونه مؤمنا كما اشار اليه بقوله الا ان يراد الخ لكن في تقرع عدم الصلوة
على عدم المبالاة مناقشة لايخفى فقد فاته بيان وجه الخ ان اريد بالماعون الزكوة فهي
كالصلوة في ان تركها سوء معاملة مع الخالق عز وجل بل سوء معاملة مع الخلق ايضا وان
اريد به مايتعاور في العادة فمنعه سوء معاملة مع الخلق ومراد المص في نكتة وضع الظاهر موضع
الضمير حصول التنبيه والدلالة في مجموع الكلام الى سوء المعاملتين بلا تعيين مواضع الدلالة
والتنبيه فظهر ان ما قاله المحشي من ان الخ ان المعاملة مع الخلق الخ فيه كلام ولكن نقول
المراد بالخلق مطلق الخلق سواء كان يتيما او بالغا وسواء كان مسكينا او غنيا ومنع العموم
بعم الكل ولا يخفى اليتيم والمسكين كما سبق وتؤيد هذا التوجيه تأخير الخلق عن الخالق مع
كونه ذا اليتيم وعدم الحض مقدما على السهو عن الصلوة ومقابلة سنن السورة الخ فيه

وتؤيد هذا التوجيه تأخير الخلق عن الخالق مع تقدم اليتيم وعدم الحض مقدما على السهو عن الصلوة
ومقابلة هذه السورة الخ انما يدفع المقابلة التامة بل قال فالسورة كالمقابلة
للسورة المتقدمة ولك ان تحمل كلام المحشي على توجيه ايراد المص اداة التشبيه عليهم وهو
ان يكون التخصيص الذي يفيده الخ وهو تخصيص الاعطاء بالله عز وجل اعترض عليه بعض الافاضل
بقوله فيه ان الوضوح انما يسلم لو كان القصر المستفاد قصر الفعل في المفعول وليس فليس
اشتهر بحيث ان يقال ان مقابلة عليه السلام لمن يكذب بالدين والزعم ان الله تعالى اكرم على
نبيه واحسن اليه فيقبل عن التكذيب وتزهه عنه مع انه عليه السلام بين قوم غالين في التكذيب
مصرين على الشرك بمجرد التقليد فبذلك يظهر لزوم الاعطاء المذكور في الاية نعمة عظيمة من
عند الله تعالى وهداية كاملة محققة به تعالى بحيث لا يستطيع البها غيره فيتضح الاختصاص المفاد
والاظهر انه بالاضافة الى الاحباء الخ لايخفى ان الخطاب مع الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم واما الاحباء فليس مما يتعلق به اصل الكلام وان كان المحب مقابلا للشانئ ولزم من عدم
كونه المحب ان لا يكون الرسول غيره انما بالطريق الاولى فلا يفيد الحصر المستفاد بالقياس الى المضاف
اليه كما اشار اليه المص اظهر من ان يخفى فلا يرد ان مقتضى الخ ان يحمل العطف على الجملة
الفعلية فيكون تقريرا من عند المحشي غير داخل تحت الارادة ويحمل العطف على الجملة الاسمية
فيكون داخلا تحت الارادة وعلى التقديرين تخصيص غير الوارد بما ذكره في العبارة لايخلو
عن قصور ما في الاشارة يستلزم نفي عبادته في الحال فقوله تعالى ولا انتم عابدون ما
اعبد باعتبار هذا اللازم المذكور بمقابل ما قبله حسن المقابلة لان هذا المنفي في الحال كان منفيا عما
نفي عنه في الماضي في قوله تعالى لا اعبد ما تعبدون على حمل الجمل اما لانه شامل للزمانين اما من
جهة تجويز استعمال اللفظ في معنييه معا واما من جهة ان الاستمرار يرجع الى النفي على تقرر في
محله فاحتمال الشمول للزمانين بوجيه ما يفيد السلب الكلي بالنسبة الى زمانين الحال والماضي
بخلاف الاحتمال الثاني المشار اليه بقوله اولا نه محتمل الخ فانه يفيد السلب في زمان واحد فقط
وذلك ظ وتخصيصه بما مضى حيث قال وما عبدتم بصيغة الماضي قال في وقت
ما فيحمل على قول المص في وقت ما على معنى لا في الحال ولا في الماضي ان التأكيد لا يتوهم العاطف الخ

بمكن ان يقال ما كان هذا التاكيد على طريقة ابلغ واقوى مما قبله من المؤكد كما صرح به المص حتى بالواو
تنبيها على انه مغاير لما قبله من حيث دلالته على الابلغية تعالى نحو ما قالوا في عطف فوا تعالى ويذرون
ابناءكم على قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب من انه جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر فاثبت الواو ولا حاجة في هذا الى قياس الواو بثم
كما قاله المحشي ولا ينافي هذا عدم تعرض المص للوجه المذكور في ايراد الواو وعدوله الى وجه اخر
في سورة ابراهيم عند الاية المذكورة لان عدم التعرض لا يدل على عدم التجويز وهو يجوز
ان يكون الابلغية باعتبار ايراد العاطف اي لا باعتبار جعل التاكيد اسمية وما ذكر المص
احسن وجه الاحسنية ظ لاسترة فيه وجهة حسن ما ذكر الكشاف ان قوله لم يكن يعبد بسبب
سلب العبادة المستمرة المشتهرة بين الناس بحيث يكون موسوسا بها عندهم فيرجع ما
ذكره الكشاف الى اعتباره المص ويؤيد قوله يعبد في قوله لم يكن يعبد بل قوله يمكن لانها
تما يستعمل في الاستمرار بمساعدة المقام لانه بلايم الفتح تضمن الفتح الاظهار على العدو
كما يذكره في قوله لان الفتح يتضمن النصر على العدو لان الفتح يتضمن النصر على العدو
فلم يكن هذا النصر مترددا كما بتفسير النصر بالمتعدي بمن فح يكون الكلام مشتملا على ذكر النصر بن
النصر بمعنى الحفظ مدلولا صريحا والنصر بمعنى الاظهار مدلولا ضمنيا في حجة الوداع من حجة
رسول الله عليه السلام حجها في السنة العاشرة من الهجرة بعد تاخيره ابا بكر رضي الله عنه عليه
في السنة التاسعة من الهجرة بعد فتح مكة شرفها الله تعالى في السنة الثامنة من الهجرة
والعجب انه اجاب عنه الكاشاني وكتب ثمة بان وقت نزول السورة اضطافا فارادة فتح مكة
والتغيبة كما ذكر المص الكشاف بناء على رواية تقدم النزول على الفتح فيندفع المنافات
والعجب ايضا والعجب منه انه اجاب بان الكلام مقدر او هو اذكر وشيخ عطف عليه بالفاء
فالامر بالاستغفار لمن سواه لا يخص كونه تخلقا لانه ما ورد في النصوص امره عليه الصلوة
والسلام بالاستغفار وورد ايضا كثرة استغفاره عليه السلام فصرف الامر بالاستغفار
عنه عليه السلام الى من سواه بالتزام التغليب مع كونه غير ملايم لحديث النبي مما لا ينبغي
ومما يختلج انه ان غير بان المتبادر من الفتح سيما المقارن لمجيء النصر هو الفتح الجاري المتاخر

اى الوجه الاول ذكر ما مع قوله ضمنا

اى الوجه الاول ذكر ما مع قوله ضمنا

اى الوجه الاول ذكر ما مع قوله ضمنا

قال والمراد بالعذاب هنا غير الاول وهو الاستئصال ويمكن ان يقال ان الواو هنا بمعنى او والمعنى ان التذبيح هنا غير الاول وهو الاستئصال ولكن لم يتعرض له لعدم الاحتمال الثاني الا ان

ايضا

بينه وبين رؤية داخلين في دين الله افواجا ايضا ظاهرة لانها من اثاره والاسنة
ان يراد نزعهم الى فيه ان الجزء الاول وهو قوله نزعهم من جملة ما اشار اليه المص في بيان المعاني
والجزم في التاخير مما لا داعي لاعتباره فالاشتباه فيها شبهة حيث لم يشتغل من رؤية
الناس الا في مقام التعليل لما قبله وفي التقريب والتعبير نوع خفاء كما قيل ما رايت
شيئا الا رايت الا اهل بيته المرتبة هم المجدون وبقابلهم السالكون وهم الاستدلاليون
مخال الاولين التدلي والنزول وحال الاخرين الترقي والصعود على ما قرره وان قبول
التوبة من الصفات الاضافية ولا منازعة في حدوثها لو قيل المراد من قبول التوبة ابداءه
فيكون صفة حقيقية كما قيل في تغيير التكوين باخراج المعدوم من العدم الى الوجود ان
المراد الصفة المتعلقة حين ابداء الاضافة كما في سائر العبارات فانها دالة على الاضافة
والمراد مبدؤها انتهى لكان له وجه ويسقط الرد تنبيه على ان الاستغفار انما يقع
الا لو قال تنبيه على ان اللايق بالمستغفر كون استغفاره مع التوبة فكان اولى وحينئذ
يجوز اطلاق على الغاية اللازمة بالمعنى المطلق ان مراد المص بالمجانسة هي التقطية وهي متحققة
في المضاف اليه وان لم يكن فاصلة بعلاقة اللزوم فتامل تنبيه يتذكر ذات لبب الا ولا نافية كون
التكينة من قريش لان الله تعالى سوا انذر اقدرهم ومكنهم من هذه التكينة واخطرها ببالهم فلا
يرد ما قاله بعض الافاضل من ان التكينة من قريش لا من الله او الرسول انتهى فتامل لان
المامور بسيس المخاطب به فقط لا يخفى ان هذا وما بعده من قوله وبكل الى وجهان لاثبات قيل في
المصحف والتزامه في التلاوة فلخص الوجه الاول ان الحق من الاثبات والتزام ان يجيب
كل من المخاطبين بهذا القول عند كونه مسؤلا عنه وصف الرب تعالى في اي وقت كان فلخص
الوجه الثاني ان يعتبر ويتعظ التالون في كل عصر بهذه السورة الكريمة ويامروا النفسهم
في كل ما يتعلق بمضمونها من صفاته تعالى بان يقولوا بما فيها فزيدة الوجه الاول كون الحق
تعليم جواب السائلين وزيدة الوجه الثاني كونه تعليم ادب التالين لكن كلام الوجهين
لا يخلو عن ضعف اما الاول فلعدم تبادر حمل في امثال هذا المقام وبعد عن الافهام واما الثاني
فلان ما ورد من سبب النزول لا ينافيهما فان قلت الوجه في الاثبات والالتزام المذكورين

ان الروح الامين مامور بانزال ما اوحاه الله عز وجل الى نبيه بلا نقص ولا زيادة فلما كان
ايحاء الله عز وجل السورة الكريمة الى الروح الامين مصدرة بقل وكان انزال الروح
الامين على رسولنا عليه السلام مصدرة به ايضا كان الاثبات والتزام على وفق
النظم الكريم في انزاله من الرب الرحيم قلت الكلام في توجيه الاثبات والالتزام المذكورين
انما نشأ من الوحي لا في اصل الاثبات والالتزام وهكذا اقول فيه لطافة جلية
واكد هذا المزيل فيه اشارة الى وجه الفصل فافهم ثم نفى وصفه بما وقع فيه غيره من اتخاذ
الولد والصاحبة نفي الولد مفهوم صريحا ونفي الصاحبة مستفاد من دليل نفي الولد اذ الحكمة
في اتخاذ الصاحبة التوالد والتعاون وتحصيل الخليفة وكل منها محال عليه تعالى وهذا كاف
في تصحيح قول المحشي ونفي فلا يرد ما اعترض به بعض الافاضل من ان نفي الولد لا يستلزم نفي
الصاحبة ولا حاجة ايضا الى ما قاله في الجواب ونفي شركة متولد معه في الالوهية
هذا النفي بملاحظة دليله اذ عدم التولد لعدم الافتقار ولعدم سبق العدم وهما ينفيان شركة
متولد معه في الالوهية اذ المتولد مفتقر محدث والله تعالى غني على الاطلاق وقديم وقد دل
عليه تعليل المص قوله تعالى ولم يولد فظهر بهذا التقرير سقوط ما اعترض بعض الافاضل على
المحشي وكذا ما اجاب به عنه بقوله ولا يخفى ان قوله تعالى ولم يولد انما ينفي كونه تعالى متولدا
ولا يدل على نفي شركة متولد معه في الالوهية اللهم الا ان يتكلف كل التكلف ويجعل الاية من
باب التعريض فتأمل انتهى الاولى صفات الجلال وقع في كثير من النسخ هكذا على وفق الاولى
ولعل وجهه ان تعليق الصمد الاول في وجه الاشعار ان تعريف المسند يفيد قصره
على المسند اليه اعني اسم الله تعالى والحال ان السورة نزلت لرد المشركين فاذا قصر الصمدية
لرد المشركين على المسند اليه المكرر اسما ظاهرا اعني اسم الله تعالى حصل من التكرير بالوجه
المذكور الاشعار الذي ذكره المص بل الوف يساعده مع قطع النظر عن القصر المذكور فيعلم
ردا لمن يفيد الطب الى الشخص بعيد من معرفة الطبيب بجرب الطب عارف بالامراض الطب
ما هو في المعالجات تريد ان من لم يجرب ولم يعرف الامراض ولم يكن له مهارة في المعالجات
لم يستحق الطبابة بحكم الوف في مقام الرد والاشعار سهل امره بنتيجة الالوهية الى

اي لازمها

اي لازمها لم يستحق الالوهية لان انتفاء اللازم يستدعي انتفاء الملزوم
لا لكونه معبودا لنا بالعقل يدل ان هذا هو الاثر المرتب على مبدائه فالظاهر ان مبدائه هو المعبود
مع قطع النظر عن خصوصيتها وما ذكره بعض الافاضل من انه اراد بالمبدأ وما يترتب عليه الالوهية
هو الخلق والايجاد فغير ظاهر من عبارة المحشي اقول لا في بعض النسخ ابهام سمج
لانه تقرير للاشكال الا يمكن تحرير مراد الكشاف من قوله ان يوخر الظرف بان
تقديره ان يوخر الظرف عما هو الاصل فيه فيرجع الى ما اختاره المص في تقريره وايضا
بحث اقتضاء التاخير الا يمكن ان يقال التخصيص الاقتضاء به رعاية ان الكلام فيما ذكر فيه
متعلق الظرف مع ان بين التاخير فرقا فتأمل لعله اشارة الى انه لا بد لاحتمال الحالية
من مرجح حتى يعتبر هذا الاحتمال ويحترز عن احتمال كونه صلة على تقدير التاخير والمرجح لم يتبين
ولم يكن متبينا ويجوز ان يكون اشارة الى ان الالتباس مشترك بين التقديم والتاخير
من التبيين الا في كثير من النسخ منبه عليها بالحل الثلث فلا حاجة الى اعتبار التضمين
في دعوى الحصر بحث الا يندفع بان العمدة في انزال القرآن المجيد تكميل النفوس
الانسانية بالمعارف الالهية والاعمال الحسنة الشرعية ولا شك ان في القصص والعبر
دخلا تاما في تحصيلها والتحلي بها واما الدعاء فهو من لوازم هذه المقاصد وتوابعها فان من اتصف
بهذه المعارف الالهية وتحلى بالاعمال المرضية واعتبر بالقصص فلا محالة يتبتل الى الله عز
وجل ويدعو اليه تعالى ويتضرع في جميع مهماته منجذبا اليه تعالى وتقدس وايضا ارجاع
الدعاء القليل ليس كارجاع القصص الكثير فلا يقاس الثاني على الاول يحتمل ان يكون
الا هذا في مقابلة ما اعتبره المص من نوع الاستعاذة باعتبار ان يتعلق من المستعيذ ما يعيذه
لانه خص الفلق بفلق ظلمة العدم في تقرير المعنى وعلى هذا يناسب ان يراد الا على
الارادة يكون الفلق بمعنى المفلوق لا بمعنى المفلوق عنه ويكون المفلوق الوجود والعدم
لا العدم فقط ويكون المفلوق عنه الموجود والمعدوم لا الموجود فقط بخلاف ما حمل المص
الفلق عليه فانه على العكس في الكل بهذا العل وجه المناسبة على هذه الارادة يكون حاصل قوله تعالى
رب الفلق توصيفه تعالى بايجاد كل شيء وباعدامه على العموم والمستعيذ يرجو ايجاد النافع له

واعدام الضار له على العموم وعلى ماذكره المص يكون الحاصل توصيفه تعالى بازالة ظلم العدم
عن الممكنات فيرجو المستعيذ ازالة ما يضره واعدامه من خلق نور الوجود الظاهر
ان الخلق المضاف في الموضعين بمعنى المخلوق والاضافة فيهما بيانية كما ان كلمة من بيانية
وفي كون عالم الامر غير الخلق بحث ايما سنذكره على تقدير كون عالم الامر مغايرا لما ذكره من عالم
الغيب كما هو المشهور واما اذا حمل على ما فهم مما ذكره المص في قوله تعالى الا له الخلق والامر من
التدبيرات الالهية التي تختص بحيث لم يكن للغير مدخل فيها اصلا كما مر تعالى ذكرها المص
هناك فيندفع البحث كما قرره الاستاد طاب ثراه بعيد عن عموم كلمة ما وشمول الخلق
لك هدى والغائب بغتة ولا يخفى ما فيه الا ان خير يا فيه لانه انما يلزم نقصان
الاستعاذة لو كان كل غاسق وكل حاسد شريرا دائما وهو ممنوع وقد ثبت خيرية البعض البعض
من كل منهما رواية ودراية فلا شر في هذا البعض حتى يلزم لاجله الاستعاذة ويلزم من عدم
العموم نقصان الاستعاذة ولو سلم فالاستعاذة قد تمت في اول السورة لان قوله تعالى ما خلق
شامل لعالم الخلق كله ولا يلزم من خروج البعض مما افرد من المستعاذ منه العام خروجه عن
المستعاذ منه العام حتى يلزم نقصان الاستعاذة وكانه اراد من المضار البدنية
ايضا بمعنى كلية ايضا مرادة وليس الحصر بالمضار البدنية مرادا وجه الارشاد ان قوله
تعرض النفوس البشرية وتخصها تدل على ان الاضرار المستعاذ منها في هذه السورة المضار
العارضة المخصوصة بالنفوس البشرية فيفهم بحكم المقابلة ان المضار المستعاذ منها
في السورة الاولى لا تختص بالنفوس بل هي اعم مما تعرض النفوس والابدان لكن لما ورد
على هذا الوجه ان هذا انما يتم لو كانت المقابلة بين المضار البدنية العامة للانسان
وغيره وبين الاضرار التي تعرض النفوس البشرية وتخصها بكون احديهما بدنية والاخرى
نفسانية فقط واما اذا كانت المقابلة بينهما بكون احديهما بدنية عامة للانسان
وغيره والاخرى خاصة للنفوس البشرية لا تفيدها فلا يتم قال ولا يبعد مشيرا
الى ضعفه وفي خصوص عارض النفوس لم يمكن ان يقال ذكر اسماء الرب والملك
والاله واضافة كل منها الى الناس في مقام الامر بالتعوذ يفيد ان الضرر المستعاذ منه هو الضرر الذي

الدين لا الضرر البدني فلهذه النكتة لم يجمع المص وان امكن لعل هذا احسن مما اجاب
به بعض الافاضل من حمل الاختصاص المستفاد من قول المص وتخصها على الاختصاص الاضافي
اعاذنا الله بالنسبة الى النفوس الحيوانية والنباتية فانه لا يلايم سياق عبارة المص ملائمة
ظاهرة والتدرج في وجوه الاستعاذة حمل التدرج على مجرد تفصيل الوجوه وذكر
الاجمال فيها مع انه بظاهره يشمل غير الحق من صور المكوس للوجوه المعتادة فالاولى
حمل التدرج بناء على ان يذكر في مقام التعوذ اولا ما يدل على الربوبية ثم ما يدل على الملكية
ثم ما يدل على الالوهية مرتبة كما كانت كذلك في الوجوه المعتادة للاستعاذة فحاصل التدرج
هنا ايراد الكلام في مقام الاستعاذة على ترتيب يقع في الاستعاذة المعتادة وعدم نقض
ذلك الترتيب المعتاد مبني على ما ذكر من ان وضع الظاهر لما مانع ان يمنع
البناء المذكور كيف وفي مجرد تكرير الاسم مع قطع النظر عن كون المقام مقام وضع الضمير فكم
يوضع فوضع الظاهر الاشعار المذكور سيما في مثل هذا السياق الدال على كمال الاحسان
للانسان لا يخرج بذلك عن التعسف الخ يمكن دفعه بجعل التنوين في تعسف على
التعظيم وهو المناسب فبارادة الناس يخرج عن ذاك التعسف العظيم وان وجد فيه تعسف
ليس في مرتبة التعسف الاول ويمكن دفعه ايضا بان المراد بالتعسف هو التعسف بحسب
المفهوم الوضعي وليس في ارادة الناس وتعميمه للجنة والناس تعسف بحسب المفهوم الوضعي
ثم فيه تعسف من جهة مخالفته لقرائنه السابقة بمعانيها المشهورة لكنه لا يضر المراد
من الطرفين اي من اول هذا التفسير واخره وقوله ولا يخرج ما من البين اي من بين اولا الا ما
من الانتفاع او المراد من شرح البين من هذا التفسير او المراد من بين عما التفسير واصحاب
التاويل وقوله ويهملنا اي يقرنا ويبقينا وقوله موقفا على المبني للفاعل حال عن الممكن
في يهملنا وقوله لا يصال الاول بالاخر اي الطرف الاول من الشرح بالطرف منه ويحتمل
ان يراد بايصال الاول بالاخر تقديم الاعمال الصالحة بالاخرة وقوله كالظ اي الحق
او المراد بالظ ما يقابل الحق وكلاهما من اقسام النظم وان خير يا من هذا الفقر
من لطائف المحسنات اللهم يا اول يا اخر لك الحمد في الاول والاخر

اظهرت الموجودی خفاء العدم والبست علیا جلیل النعم صلی علی رسولک
الاکرم وعلی الہ الاعلی والصحب الافخم فاحسن الیها
بنظم الامور وانت اللطیف وانت المقدر

نعت

تاریخ سید حمدی برای تدوین این حاشیه رغا

بو مدرسه دهره گلشن نجم عاملو — تالیف اولان اثاری تصنیف ایسور جالا
اسلاف کرامیک فردوس اولا ماوا — باقیدر بنی مولی صحله ایده ابقاء
تفسیر شریفی واقع بو که بیضاوی — ایتمشدر او علامه اظهار دیده بیضا
صعب خاردر حل لابد پانیه دوشر آخر — کلدار فضیلتی بو کوکه اولدیدا
تفسیر بنم فاضلیمک مرحوم عصام الدین — بر حاشیه نقش ایتمش اکمشر سوزی نابجا
سیوانی هم مفتی تهم واعظ روشن دل — اول عابد عبدالله اول مرشد بیهمتا
ظاهر شریعتله معمور و مزین دار — السرار حقیقتله مملو دلی چون دریا
چوق مست مے شقوه وعظنی ایدر تکرار — اول خمر حقیقتدن اولدیمچه فتح بیما
رامانی فاضلیمک تخلیصیه ایدوب نسبت — سر سوزلری حله اول فاضل روشن را
بو سال مبارکدن بو حاشیه یازدی — شایسته هر اولور سه مقبول اولی الابصار
هر نقطه سی بر خالی رخساره مراد دلبش — هر حرف خم زلف کیسوی رخ معنی
هر لفظ لطیفنده مرموز مزایاسی — گویا که صدف انجره مکنون در یکتا

تاریخ انشاء ثانی من
محمدی افندی نسبه
الله تعالی

بو سیوانی حاشیه اول مفتی عبدالله به بو حاشیه
محمد ایده ایمان اولنجه اول حضرت مولی
نه مکه جامع انجره وعظ و نصیحه ایله اغاز
اکا کصب کوشدار اولور اکرا علا و کرا دنا
ایدر ایشه مشرف الله شاد حرم اهل العمانی
تفسیر حاشیه اولدقجه در افشان انیک
کلان بحیه نقشیر ایدوب عواطف مراد اینده غدیر بکنا
نه دمکه ضیع عواطف مراد اینده غدیر بکنا
چهار در تفسیر شریف کلدی تاریخ انیک جانا
بدیع لاسی دار الخلد کلدی تفسیر شریف انجره
ایدر کشاف انلام اولسه وقتا انیک جانا
شریف وقتی اسدکن کلدی تاریخ مفتی
اجلدر محل جلیه عبدالله

75